

ملف القضية الفلسطينية

القسم الثالث

من سنة ١٩٤٥

الى سنة ١٩٤٨

وزارة اشراف القوي
الهيئة العامة للاستعلامات

ملف القضية الفلسطينية

الجزء الثالث
من سنة ١٩٤٥ الى سنة ١٩٤٨

فهرس
الجزء الثالث

من سنة ١٩٤٥ الى سنة ١٩٤٨

٢٠٢٥

رقم الصفحة

٣٤١	الامحق الخاص بـفلسطين فى ميثاق جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥	—
٣٤٢	بران وزير الخارجية البريطانية عن لجنة التحقيق الانجليزية المرغية لفلسطين فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٥	—
٣٤٩	توافد المقاطعة العربية	—
٣٤٩	x القسم الأول — المبادئ والأحكام	—
٣٧٦	x القسم الثانى — طرق المراقبة	—
٣٨٠	x القسم الثالث — حالات رفع المقاطعة واستئنافها	—
٣٩٤	المذكرات المتبادلة بين حكومة جلالة الملك للمملكة المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تشنول اللجنة المشتركة للتحقيق فى مسائل فلسطين ويهود أوروبا	—
٣٩٦	الترايا الاجماعى للكونجرس الأمريكى ١٩ ديسمبر ١٩٤٥	—
٣٩٨	توصيات وتعليقات لجنة التحقيق الانجليزية — الأمريكية بشأن مشاكل اليهود فى أوروبا وقضية فلسطين ١٩٤٦	—
٤٢٠	ملاحظات وتعليقات مجلس جامعة الدول العربية على توصية اللجنة الانجليزية الأمريكية وقد أقرها المجلس بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٤٦	—
٤٢٦	صورة المذكرة التى بعثت بها الحفويات العربية بناء على قرار مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٤٦ فى دورته المنعقدة فى بلودان الى الحكومتين الانجليزية والأمريكية	—
٤٢٩	قرار الجامعة العربية ١٩٤٦/٦/١٢	—

(ب)

رقم الصفحة

- الجذوة التي ارسلتها الامانة العامة الى الحكومة الاميركية
- ٤٣٠ عملاً بقرار مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٤٦
- مؤتمر فلسطين / المقترحات المقدمة على اثر المناقشات بين مندوبي حكومة جلاله الملك في المملكة المتحدة وحكومة
- ٤٣٥ الولايات المتحدة - يوليو ١٩٤٦
- المذاب المستر ايلي في حفل افتتاح مؤتمر فلسطين المنعقد
- ٤٤٦ في ١٠ سبتمبر ١٩٤٦
- تصريح رئيس الولايات المتحدة (مستر ترومان) في ١٩٤٧/٤
- ٤٥١ كتاب الملك عبد العزيز آل سعود الى رئيس الولايات المتحدة
- مستر ترومان ١٥ اكتوبر ١٩٤٦
- ٤٥٥
- ٤٥٧ مقترحات اليهود العربية في مؤتمر فلسطين بلندن سنة ١٩٤٦
- رد الرئيس مستر ترومان الى الملك عبد العزيز آل سعود
- ٤٦٢ ٢٨ اكتوبر ١٩٤٦
- ٤٦٧ مشروع هانز مايفيدج
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٥ مايو ١٩٤٧ باختيار لجنة تحقيق وقرارها بتقسيم فلسطين الى دولتين عربيه
- ٤٦٩ ويهودية وتدويل منطقة القدس ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧
- ٤٩٧ كلمة الملك عبدالله في وفد مؤتمر اريحا ١٩٤٨/٧/١
- بنسخة الوثيقة الانتداب عن عمليات الارهاب اليهودي في فلسطين
- ٤٩٨ ١٩٤٨/٣/١
- مشروع القرار الاممي بالقضاء على التمييز لسنة ١٩٤٧ (١٩ مارس
- ٥٠٢ ١٩٤٨)
- قرار رفض الوكالة اليهودية لقرار الفاء قرار التمييز (٢٤ مارس
- ٥٠٣ ١٩٤٨)
- ٥٠٤ قرار مجلس الامن بفرض الهدنة (١٥/٤/١٩٤٨)

رقم الصفحة

- ٥٠٥ - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعادة النظر في القضية الفلسطينية وتكليف الوسيط الدولي بتقديم المقترحات ١٦ أبريل ١٩٤٨
- ٥٠٦ - مشروع أمريكا بوضع فلسطين تحت الوصاية - تقدمه مندوبها إلى الأمم المتحدة مستر وارن لوستن (١٩٤٨/٤/٣٠)
- ٥٠٨ - إعلان قيام دولة إسرائيل مساء الجمعة ١٤ مايو ١٩٤٨
- ٥١٢ - خطاب الهاجوايشتين إلى الرئيس الأمريكي وزير الخارجية باعلان قيام إسرائيل ١٤ مايو ١٩٤٨

الملحق الخاص بفلسطين
فى ميثاق جامعة الدول العربية
(١٩٤٥)
•••••

" منذ نهاية الحرب العالمية الماضية سقطت عن البلاد العربية
المنسلخة عن الدولة المشائنة ومنها فلسطين ، ولاية تلك الدولة ، وأصبحت
مستقلة بنفسها غير تابعة لأيّة دولة أخرى ، وأعلنت مهادنة لوزان . أن
أمورها لأصحاب الشأن فيها . او اذا لم تكن قد مكنت من تولى أمورها فكان
ميثاق المصبة فى سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذى وضعه لها الا على أساس
الاعتراف باستقلالها . فوجودها واستقلالها الدولى من الناحية الشوية أمر
لا شك فيه كما أنه لا شك فى استقلال البلاد العربية الأخرى . واذا كانت
المظاهر التاريخية لذلك الاستقلال ، ظلت محجوبة لاسباب قاهرة فلا يسوغ
أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها فى اعمال مجلس الجامعة ، ولذلك
ترى الدول الموقمة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظرا الى ظروف فلسطين
الخاصة والى أن يتمتع هذا القطر بممارسة احتفاله فعلا ، يتولى مجلس
الجامعة أمراحتها مبدوب عربى من فلسطين للاشتراك فى أعماله " .

بيان وزير الخارجية البريطانية عن لجنة التحقيق الانجليزية

الأمريكية لفلسطين في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥

ما فتئت حكومة جدرته تمنى عناية متواصلة بمشكلة الشعب اليهودي مسبق
جميع نواحيها. تلد المشكلة التي كان يعيشها الصهاينة النازي في ألمانيا والاحوال
التي نجمت عنها *

وإنه لمن سوء الحظ حقاً الا يستغل اليوت نبرانيا في مصر عدد كبير من
الناس من شتى المناصر من كانوا هدفنا لهذا الاضطهاد الا بعد ان يستقسم
الاحوال في أوروبا * ان متبعية نحاي الاضطهاد النازي الذين كانوا يمتسهم
عدد كبير من اليهود ليس لها نظير في تاريخ العالم * وتتخذ حكومة جلالتهم
كافة التدابير التي يتسنى لها اتخاذها محاولة في ذلك تحسين حالة هؤلاء
الناس السيئ الحال المنكودي الطالع * فالمشكلة اليهودية مشكلة انسانية عظمى
ولا يسعدنا ان نجل النظرية القائلة بوجود اجزاء اليهود في أوروبا وعدم السماح
لهم بالعيش ثانية في تلك البلدان دون تمييز وتمكينهم من الساهمة بما يطلبون
من قدر في مواهبهم في سبل استعادة رفاه أوروبا وارادنا * حتى اننا نريد
ان نكون قد تمنا بان يسمنا في هذا الصدد ان نكون قد أثينا بحسب
للمشكلة يروشها *

لقد تقدمت اليونا في الآونة الاخيرة طلبات السماح بهجرة واحدة
انطلاق الى فلسطين * فلسطين وإن كانت تستطيع السانحة في ذلك ليس
بوصفها بمنع ذاتها ان ترضى انفرد الوافدة لجابية المشكلة يكاملها *
وحكومة جلالتهم شديدة اليقظة في استجلاء جميع الممكثات التي تؤدي السي
تهدئة فرصة مواتية لليهود يستطعمون معها النهوض والاندما *

ان مشكلة فلسطين لمشكلة شاقة صعبة في صميمها * فبذلك الانتداب
على فلسطين يتحلب من اذولة المنتدبة تسهيل الهجرة اليهودية وتنجيس
اليهود على الاحتشاد في الأرض مع ضمان عدم إلحاق ضرر بحقوق ووضع الطوائف

الآخري من جراء ذلك وعلى هذا فان حكومة جلالتة تضطلع بالتزام مسرود حج
آراء اليهود من الناحية الواحدة وإزاء العرب من الناحية الأخرى *

ولقد كان الاتفاق الرأى تنسيق جلى صرح لهذا الالتزام المؤدج الصيغ
الرئيسى لما قاسته فلسطين من عناء خائل المستعشرين سنة الماضية * فقبس
بذلك حكومة جلالتة كل جهود للتوصل الى تدوير يمكن العرب واليهود معيه
من المديى مراد يسلم ويؤام والتداون على ما فيه خير اليزد ووفقا ههنا * فبسمه
ان جميع هذه اليهود يأت بالفشل * فلكى تدوير قيل به فريق رفضيه
الفريق الأخرى * تاريخ فلسطين حافظى منذ الانتداب بالاخلاف المتواصلة
بين المنصرين وقد انتهى هذا الاختلاف بين فترة وأخرى بأخطار يسسبات
خطيرة *

وذهب دهم من مواجهة الامر الواقع وعوانه منذ ان عمل بنظام الانتداب
استحال إيجاد اسم مشتركة للتفانم بين العرب واليهود ذلك انه كان بسبب
الصعب التوفيق بين الفريق القائمة بين الفئتين من ناحية الدين واللغة
والمناخ الثقافية والاجتماعية وطرق التفكير والسلوك * ومن الناحية الاقتصادية
لان كل من المسلمين يدعى فلسطين فاحدهما يبنى دعواه على احتلالها
حقبة من الزمن تبلغ الف عام بينما يستند الآخر فى دعواه الى صلات تاريخية
مقرونة يتمسك لتأسيس وطن يهودى اعطى فى الحرب العالمية الاولى
والواجب الذى ينبغي الاضطلاع به الان هو إيجاد وسيلة للتوفيق بين وجهه
هذا التبلين *

ولقد تجاوزت اصداء هذا النزاع خان حدود اليزد الصغيرة السقي
نهب فيها * فلقضية الصهيونية انصار اقوياء فى انولايات المتحدة وفى بريطانيا
المطى وفى المملكة المستقلة وغيرها وقد راع العالم المتدين تلك الآلام التى
تمرضى لها فى السنوات الأخيرة يهود أوروبا المضطهدون * ثم اننا اذا
نظرنا الى الناحية الأخرى من الصورة نجد ان قضية عرب فلسطين قد احتضنها
العالم العربى بأسره كما انها أصبحت فى الآونة الأخيرة ماثرا اهتمام متعمسين

ملينا من اخوانهم في الدين في الهند * وفي فلسطين ذاتها يوحى عيسى الدوام خطر نشوب اضطرابات من قس هذا الشعب اذ ذاك * ومثل مسنده الاضطرابات لابد وان يتردد صداها في افق اوسع مدى * فاختيارات المعدل والانصاف والانسانية ليست الاختيارات الوحيدة التي تكتنف الاستقصاء عسب حل لهذه المشكلة بل ان من هذا الاستقصاء ينطوي ايضاً على اعتبارات الحزام الدولي والسلام المالي *

وقد ارتبطت جميع الاحزاب بالتزامات في معالجتها قضية فلسطينيين في تلك الالتزامات التي فوضها لك الانتداب ذاته اضيف اليها التصريحات السياسية الجديدة التي صدرت عن حكومة جلالة خايل الخس وعرضت من سنة الماضية * ثم ان حكومة الولايات المتحدة ذاتها قد تصدعت بل لا يتخذ قرار من شأنه في رأيها ان يؤثر في الحالة الاساسية بفلسطين الا بعدد التشاور اتمام مع العرب واليهود *

وبعد النظر يمين الاعتبار الى الحالة من جميع نواحيها والى ما انشأته من هذا الاهتمام الدال الذي يس كلاً من العرب واليهود قرأى حكومة جلالة ان تدعو حكومات الولايات المتحدة للشعاعن معها في تأليف لجنة تحقيق انجليزية - امريكية مشتركة تكون الرئاسة فيها دورية لبحث مسائل يهود اوريط والقيام باستعراض آخر لمشكلة فلسطين على ضوء ذلك البحث ومعرض ان يكون في معنى ان انتهى الى المجلس ان حكومة الولايات المتحدة قد لبت هذه الدعوة *

اما شروط اختصاص لجنة التحقيق هذه التي اتفق عليها بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة جلالة فهي كما يلي :

- ١ * فحص الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفلسطين بالنسبة لتأثيرها في مشكلة هجرة اليهود اليها واستيطانها وفي رفاهية السكان الانثالي المقيمين فيها الآن *

٢٠ فحسب حالة اليهود في الاقطار الأوروبية حيث كانوا ضحية لقمصليهم النازي والفاشي والتدابير العملية التي اتخذت والتي ينسوي اتخاذها في تلك الاقطار لتمكينهم من الصيغ في نجوة من التمسيد والمصف وتقدير عدد اولئك الذين يودون والذين تضطربهم احوالهم ان يساجروا الى فلسطين اولى بلدان اخرى خارج أوروبا .

٣٠ سماح آراء يهود من ذوي اللياقة والاستقامة بآراء مثل المرب واليهود بشأن مشاكل فلسطين بالنسبة لانتأثر فيه تلك المشاكل بالاحوال التي يشملها التحقيق بمقتضى الهندس (١) ، (٢) اعلاه وبغيرها من الامور الواقعية والظروف التي لها صلة بالموضوع وتقديم التواضع الى حكومة جلالته وحكومة الولايات المتحدة لمعالجة هذه المشاكل معالجة مؤقته واجاهه جليل دافعي لها .

٤٠ تقديم اية تواضع اخرى لحكومة جلالته وحكومة الولايات المتحدة قد تكون ضرورية لتلافي الاحتياجات المعالجة الناجمة من الاحوال المشار اليها وتسهيل الهجرة الى البلاد خارج أوروبا واستيطانها .

هذه هي شروط اختصاص اللجنة وستقرر اللجنة نفسها الامور التي ستبهرها في سياق اضطلاعها بمهامها وبما اذا راق لها ان تعالج في آن واحد مختلف المهام المنوطة بها بموجب شروط اختصاصها بواسطة لجان فرعية .

وستدعي اللجنة الى معالجة المائل الواردة في شروط اختصاصها بمنتهى السرعة . ولا يجب ان اللجنة ستتخذ التدابير التي تراها ضرورية في سياق مراعاتها لليندين الثاني والثالث من شروط اختصاصها كي تحسب علما وتكون على بينة من صفة واتساع نطاق المشكلة التي نجمت عن الحرب كما انها ستعظر بحسن الاعتبار الى مشكلة الاستيطان في أوروبا وفي آية بلاد قابلة للاستيعاب وستقدم اللجنة تواضعها على ضوء هذه التحقيقات التي

الحكويين له. الحاجة المشككة معالجة مؤقتة الى ان يصبح بالامكان تعزيز الحل الدائم على البيئة المختصة للامم المتحدة *

ان التواصي التي تقدمها أية لجنة للتحقيق كاللجنة التي ترأسها الآن ستكون ايضا ذات عون عظيم في سبيل التوصل الى حل لمشكلة فلسطين ** مستقوم اللجنة وفقا للجدول الأول والثالث من شروط اختصاصها بتحقيق موضوع في الاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمتد الان اثنا تحسد من الهجرة الى فلسطين وعدد الاستنارة بالاراء مثلى العرب والمسلمين تتقسيم باقتراحاتهما للمعالجة لهذه المشاكل * ويكون لزاما على حكومة جلالته ان تتخذ الاجراءات بغية تأمين وضعي نوع من الترتيب المؤقت للمرضى واستنباط سياسة لتطبيقها بصورة دائمة فيما بعد *

وسيسهل هذا التحقيق ايجاد حل يبرر بدوره اتخاذ الترتيبات لوضع فلسطين تحت اوصاية *

اما ما يتبادر الى ذهننا من الواضح ان حكومة جلالته لا يمكنها ان تتخلى عن الواجب والالتزامات المترتبة عليها يقتضى صك الانتداب بمسار الانتداب قائما وحتى تنهى وفقا لتعهداتها ان تعالج المشكلة على ثلاث مراحل :

١ * استمثار العرب بغية وضع ترتيبهم من عدم تعطيل الهجرة اليهودية حسب المعدل الصهيوني الحالي يشط تقديم لجنة التحقيق توصياتها المؤقتة في هذا الشأن *

٢ * وبعد النظر في التواصي المؤقتة التي ستتقدم بها لجنة التحقيق ستتلقى مع الترقاء ذوي الشأن امكان استنباط ترتيبات مؤقتة مستمرة اخرى لمعالجة مشكلة فلسطين الى ان يتسنى الوصول الى حل دائم لها *

٣٠ • ستدوم حاز دائما لمريضه على الام المتحدة وسيكون هذا الحسب
متفقاً عليه ان امكن •

ان المجلس ليدرك اننا قد ورثنا في فلسطين تراثا شاقا عميرا وممسا
يريد الواجبات الملقاة على عواتقنا تمقيدا التمهيدات التي اطيبت في مختلف
الازمان الى سائر القراء • تلك التمهيدات التي نعهد اننا مرتبطون بفرضها
لتنفيذها • فلأي انحراف عنيف دون التشاور المنطوق على الحكمة وسداد
الرأى لا يمهّد السبيل الى اتهام حكومة جلالتهم بنقض المقدود والمواثيق فحسب
ين يحتمل ان يؤدى الى رد فعل خطير في جميع انحاء الشرق الاوسط
وان يثير قلقا واسع المدى في الهند •

ان حكومة جلالتهم متقدمة بان السبيل الذي تنوي انتهاجه في القريب
الماجل لا ينطبق على التواضعات فحسب بل سيكون في نهاية الامراض الحسب
ما يكون لصالح كلا الفريقين ولن يضير على أي وجه من الوجوه الاجراءات التي
ستتخذ بناء على توصي لجنة التحقيق ولا باحكام ميثاق الوصاية التي ستحصل
مجل صك الانتداب الحالي وسيطر على السياسة النهائية المتعلقة بفلسطين •

ان حكومة جلالتهم في انتهاجها هذا المنهج الجديد توجب في ان
توضح بجلال ان مشكلة فلسطين ليست من المشاكل التي يمكن حلها عن طريق
القوة وان كل محاولة يقوم بها أي فريق لحلها على هذا الوجه ستعالج بالحسب
فينفيان ان يكون وليد اليقظة والتوافق ولن يسمح بأي حال من الاحوال بفسوس
حل قسريا •

واننا لواثقون بأنه لو تقدم العرب والمسلمون من هذه المشكلة بالسرور
التي ينبغي ان تطلع بها فلن يؤدى ذلك الى إيجاد حل لمشكلة فلسطين
يكون عادلا لكلا الفريقين فحسب بل يكون بمثابة مساهمة عظمى في سبيل
رفع لواء الاستقرار والسلم في ربوع الشرق الاوسط •

واخيرا ان اقدام حكومة جلالتهم ومواقفه حكومة الولايات المتحدة على

معالجة جميع المشاكل التي ولدها الاضطهاد النازي لدليل قاطع على سبب
تصميمها على معالجة المشكلة معالجة انظرية وروح انسانية بيد انه ينبغي
ان يؤكد ان هذه المشكلة لا يمكن معالجتها فيما يتعلق بـ فلسطين وحدها
فحسب بل انها تتطلب توحيد الجهود وتضافر القوى لتفريج كربة هذه
الشعوب المتألمة .

وأود في الختام ان اضيف الى ما تقدمت به اننى كنت طيلة هذه المدة فى
تساؤل وثيق مع صديق النبل وزير المستعمرات حول هذا الموضوع الذى يهوسه
امره اذ ان وضع فلسطين الانتدابى يجعل تلك البلاد ضمن نطاق
مسئولية وزارة المستعمرات ولكنه ايضا على جانب كبير من الاهمية . لى ذلك
ان المشكلة هي كما يظهر بجلاء مشكلة دولة وثنى حكومة جلالة ان تواصل
معالجة هذا الموضوع بالتداون الوثيق بين وزارتيه حتى يتاح التوفيق بين
مشكلة فلسطين الخاضعة والمسائل لدولة الأوسع مدى التى تنطوى عليها
هذه المشكلة ومعالجتها جميعا كمشكلة انسانية عظمى .

قواعد المقاتلة العربية

* * *

القسم الاول : المبادئ والاحكام

في التصدير :

(أ) يشترط على المصدر عند مزاولة بضاعة يخشى تسريبها من بلدان جامعة الدول العربية الى اسرائيل ضرورة تقديم ضمانات كافية ~~لأفسيحة~~ او تمهيدات احدىها او كلاهما حسب الاحوال تضمن عدم تسريب هذه البضاعة الى اسرائيل وعلى المصدر ان يقدم ضمانات ~~هذه~~ لا تتجسأوز ستة اشهر - شهادة وصول صادرة عن السلطات الجمركية او مسند يقوم مقامها تثبت وصول البضاعة الى بلد المقصد واجراء تفريغها فسيح مستودعات ذلك البلد * ويكون مصدقا على ذلك المستند من قبل قنصلية عربية اذا وجدت وفذل دون الاخلال باحكام الاتفاقات التجارية المعمودة بين دول الجامعة العربية .

اما في حالة تصدير المواد التي من شأنها تقوية المجهود الحربي فيلزم المصدر بتقديم شهادة تخليص جمركي صادرة عن بلد المقصد * .

(ب) تحدد المواد التي تحتاج اليها اسرائيل وخشى تسريبها اليها كميات تحدد مواد المجهود الحربي وفقا لاحكام قوانين المقاتلة (٤٣) يرجع في تحديد المواد المشار اليها الى قرار المؤتمر الثالث عشر وتشيسر المؤتمر السادس عشر الذي وافق عليه مجلس الجامعة العربية فسيح دور انعقاده المادى الحادى والثلاثين آذار (مارس) - تمسبوز (يوليو) سنة ١٩٥٩ في القاهرة .

في الاستيراد :

يخضع الاستيراد من البلدان الاجنبية التي يخشى تصرب المنتجات الاسرائيلية عن طريقها الى البلد المربة للقيود التالية :

(أ) ضرورة تقديم المستوردة للسلطات المختصة في بلد شهادة صادرة عن المصنع او الشركة المصدرة ومعتمدة من غرفة التجارة او اتحاد الصناعة في البلد المصدرة وتثبت ان البضاعة المصدرة هي من منشأ وطني محدد للدولة المصدرة على ان تكون متضمنة اسم المصنع او الشركة المنتجة لهذه البضاعة ويكون مصدقا عليها من اية ممثلين عربية اذا وجدت في بلد التصدير على ان يكون التصديق منصبا على مضمون ومحتويات الشهادة ذاتها وليس على التوقيعات فقط .

ويمكن للمطالبات المربة الاستعانة في ذلك باللجان المربة المشتركة المنصوص عليها في قرار مجلس الجامعة رقم ٢٢١٦ المتخذ في دورته الرابعة والثلاثين بتاريخ ١٩٦٠/٩/٧ .

(ب) يجب تقديم شهادة المنشأ في جميع حالات الاستيراد من الخارج .

(ج) التوصية باليمن على استيراد السلع والبضائع من بلد المنشأ ما أمكن ذلك باستثناء ما يستورد عن طريق الدول الاعضاء في جامعة الدول المربة .

في المناطق الحرة العربية والاجنبية :

(أ) تخضع البضائع والسلع المستوردة من المناطق الحرة لقيود التوصية الخاصة بالاستيراد .

(ب) تخضع البضائع والسلع المصادرة تصديرها او المرسلة ترانزيتا من المناطق الحرة لخارج البلد المربة لقيود توصية التصدير وذلك حين خروجها من هذه المناطق .

(ج) تبقى ممنوعة في المناطق الحرة البضائع والسلح الاسرائيلية او القاصدة اسرائيل او الواردة منها او المخالفة لمبادئ المقاطعة .

في الشركات والمؤسسات الأجنبية التي تعمل على تدعيم اقتصاديات اسرائيل :

اولا : يحظر بقرارات تصدر عن السلطات المختصة في حكومات الدول العربية بناء على توصية مؤتمرها ط الاتصال التعامل مع الشركات او المؤسسات الأجنبية العامة والخاصة في الحالات التالية اذا لم تسو موقفها بما يتفق واحكام قانون ومبادئ المقاطعة خلال مدة انذارها :

- أ) اذا أنشأت لها مصنعا (فرعيا او رئيسيا) في اسرائيل .
- ب) اذا أنشأت لها مصنعا للتجميع في اسرائيل (ويشمل الحظر الشركات والمؤسسات الأجنبية التي يقوم وكلائها بتجميع منتجاتها في اسرائيل) وكذلك يطبق الحظر بالنسبة لحالة التجميع اذا ثبت ان شركة اسرائيلية ما قد قامت بتجميع وعدة من سلعة او من بضاعة ما من اجزاء او قطع تجاليتها من انتاج شركة اجنبية معينة أو أحد فروعها وذلك على نطاق تجاري مالم تثبت هذه الشركة الاجنبية عدم مسؤوليتها عن هذا التجميع وقيامها باتخاذ الاجراءات القانونية حيال الشركة الاسرائيلية التمسس ارتكبت الفعل المشار اليه وسرى هذا الحكم اذا كانت الاجزاء المستعملة في انتاج الوحدة تشكل نسبة تزيد عن خمسين في المائة من اجزاء هذه الوحدة او كانت الآلة المحركة للوحدة من انتاج الشركة الاجنبية .

(ج) اذا كان لها وكلاء مامون او مكاتب رئيسية للشرق الاوسط في اسرائيل

د) اذا منعت امتياز حق استعمال اسمها او شركات اسرائيلية .

هـ) اذا ساهمت في شركات او مصانع اسرائيلية .

و) اذا قدمت المشورة او الخبرة الفنية الى المصانع الاسرائيلية .

ز) اذا امتنعت عن الاجابة ضمن فترة الانذار على ما يطلب منها مسبقا اسئلة تستهدف ايضاح وضعها وتحديد علاقتها مع اسرائيل .

ج) اذا تناولتها الاحكام الواردة في المادة الأولى من قانون المطاطية
التي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثانية والعشرين
كالاحكام الخاصة بالشركات والمؤسسات الأجنبية التي تعمل لحساب او
مصلحة اسرائيل *

ونذكر على سبيل المثال الشركات والمؤسسات الأجنبية التي تمثّل
شركات اسرائيلية او تبني او تروج منتجاتها داخل اسرائيل وخارجها *

والمؤسسات الأجنبية الاعضاء في غرف التجارة الأجنبية الاسرائيلية
المشتركة ويستثنى من تطبيق هذه الاحكام العاجز الأجنبية التمس
تصدير او ترويج بعض المنتجات الاسرائيلية بشرط توافر الاتي :

- الا يكون المتجر وكيل الشركة الاسرائيلية التي يصرغ منتجاتها
او المستورد الاساسي الحقيقي لهذه المنتجات *

- الا يشتنع عن بيع وصرغ المنتجات العربية المماثلة اذا تساوت
في السعر والجودة *

- الا يكون المتجر فرعاً لمؤسسة منتجة لفضائح يمكن تصريفها
في البلاد العربية او مصدرها لها *

صممت مستورداً اساسياً في معنى القرار اي شخص طبيعي او اجبراري
اخذ بصفة مستمرة على نطاق تجاري استيراد المنتجات الاسرائيلية
وتوزيعها لغيره من الاشخاص في بلد *

ط) يستثنى من تطبيق احكام قرارى مجلس الجامعة الصادرين في دورتي
انقاذ الناصريين والثلاثين والثانية والاربعين بشأن الشركات والمؤسسات
الأجنبية التي تعمل مستوردة اساسية او وكالة للمنتجات او الشركات
الاسرائيلية والشركات والمؤسسات العامة في الدول الأجنبية التمس
تحتكر عمليات الاستيراد من الخارج وذلك بالشروط التالية :

(أ) ان ثبتت من مصادر عربية رسمية ان المؤسسة او الشركة الاجنبية المماثلة تهاجر في الدولة الاجنبية دون منافس عمليات الاستيراد من الخارج وان يكون هذا الاحتكار منبثقا من تأميم الاستيراد في الدولة *

(ب) الا تكون هذه الشركة او المؤسسة قد امتنعت عن استيراد المنتجات المربوبة في الوقت الذي تشجع فيه استيراد المنتجات الاسرائيلية دون اسباب مقنعة *

(ج) الا يكون رأس المال الاسرائيلي مساهما في هذه الشركة او المؤسسة والا تكون ادارتها بيد الاسرائيليين على ان تبهت اوضاع الشركات والمؤسسات المشار اليها كل على حدة في المؤتمر مجتمعا *

(د) اذا ادخلت في منتجاتها الخاصة أدوات أو آلات من انتاج شركة محظورة التعامل معها وذلك بعد انذارها واعطائها مهلة لا تقل عن ستة اشهر للاستماتة عن منتجات الشركة المحظورة التعامل معها معها بمنتجات شركات اخرى لم تخالف مبادئ البقائمة المقررة * وخلال مدة الانذار يسمح باذخال منتجات هذه الشركة اذا كان وضعها من باقى نواحي المقاطعة سليما مع التقيد بالقواعد الخاصة بالانحدار وبشرط الا تهدد الاجزاء المدخلة من انتاج الشركة المحظورة التعامل معها عن ٣٥ ٪ من كالم تكاليف الوحدة الكاملة *

(هـ) اذا كانت وكالة لشركات اجنبية اخرى حظر التعامل معها وكانت هذه الاخرى ينحصر نشاطها في القيام بعمليات الاستيراد والتصدير والاتجار في مختلف انواع السلع التي تنتجها شركات اخرى محظورة او غير محظورة التعامل معها *

(و) اذا قامت بهن * او بين بواخر او ناقلات الى اسرائيل او الى شركات اسرائيلية اجنبية مشتركة على ان يكون قد تم انذارها لانها مساهمة قياها مستقبلا بين او صنع بواخر او ناقلات لحساب اية هيئة او مؤسسة

او شركة عامة او خاصة في اسرائيل او اية شركة او مؤسسة اجرائيلية
اجنبية مشتركة سوف يؤدي الى حظر التعامل معها في كافة البلدان
المصرية .

ثانيا : الشركات التي تساهم فيها الشركات المحظور التعامل معها
والشركات غير المحظور التعامل معها التي تساهم في شركات محظور التعامل معها :

(١) فروع الاشخاص وشركاتهم الام :

تبقى سارية المفعول القواعد المقررة بشأن سريان الحظر المفروض
على بعض الاشخاص على ما يعتبر اما او فرعاً لهم .

(٢) الاشخاص الذين يساهم فيهم اشخاص محظور التعامل معهم :

يسرى الحظر المفروض على الاشخاص الذين يخالفون ما في المقاطعة
المقررة على فروع هؤلاء الاشخاص والاشخاص الام لهم ومعتبر في حكمهم
الفروع الاشخاص الذين يملك الاشخاص المحظور التعامل معهم ٥٠ %
فاكثر من رأسمالهم ومعتبر في حكم الام الاشخاص المحظور التعامل
معهم الاشخاص الذين يملكون فيهم ٥٠ % فاكثر من رأسمالهم .

وان كان الاشخاص المحظور التعامل معهم حظرا عاديا يساهمسون
في اشخاص آخرين غير محظور التعامل معهم بنسبة تقل عن ٥٠ % من
رأسمالهم فلا يحظر التعامل مع هؤلاء الاشخاص الآخرين ما لم تتسود
نسبة المساهمة التي تقل عن ٥٠ % الى سيطرة على ادارتهم
الاشخاص المحظور التعامل معهم ورسم سياستهم فتحتل في وجوب
علاقات مخالفة للاشخاص المساهم فيهم من اسرائيل .

(٣) الاشخاص غير المحظور التعامل معهم الذين يساهمون في اشخاص

محظور التعامل معهم :

تسرى نفس الاسس المبينة في البند (٢) على الاشخاص الاجانب

(طلبهمين او ممنوعين) غير المحظور للتعامل معهم الذين يساهمون
في اشخاص محظور التعامل معهم *

ثالثا : الشركات التي تنحصر مخالفتها على الحصون على امتياز
صنع بعض منتجات شركات اجنبية اخرى محظور التعامل معها *

تستثنى الشركات الاجنبية التي تنحصر مخالفتها في الحصول على
امتياز صنع بعض منتجات شركات اجنبية اخرى محظور التعامل معها
تطبيق الحظر الكلي على كافة منتجاتها وقصر الحظر على المنتجات المماثلة
لما تنتجه الشركة مانحة الامتياز والمحظور التعامل معها وذلك دون حاجة
الى انذارها على ان تشمر الشركة بالاسباب التي دعت الى منع ادخال
منتجاتها المماثلة لمنتجات الشركة التي حصلت منها على الامتياز *

الشركات التي تباع مواد محولة او اولية الى اسرائيل :

ان حظر التعامل لا يشمل اوضاع الشركات الاجنبية التي يقتصر دورها
على مجرد بيع المواد المحولة او المواد الأولية الى اسرائيل الا اذا ثبتت
ان هذه المواد المحولة او الخام ذات منشأ عربي *

وكالات الشركات العربية في الخارج :

لا يجوز للشركات او المؤسسات التي تنتمي بجنسيتها لاحد من الدول
العربية ان تعين وكالتها العامة الى شركات او مؤسسات او وكالات اجنبية
اذا ثبت انها وكيلة عامة عن شركة او مؤسسة اسرائيلية في الخارج هذا ما لم
تكن قوانين دولة مقر الوكالة تحول دون ذلك *

البضائع المشحونة الى الهند العربية :

اولا : البضائع الاجنبية المشحونة الى الهند العربية على بواخر مدبرة
في القائمة السوداء *

١) على القنصليات العربية في الخارج الامتناع عن تصديق المستندات
المتعلقة بالبضائع المدبرة الى الهند العربية اذا ثبت لديها بانها

ستشحن على البواخر المدرجة فى القائمة السوداء * .

(ب) على المكاتب الاقليمية بكافة الدول الاعضا * اخطار ممثلاتها بالسردول الاجنبية عن كل باخرة او ناقلة تدعى فى القائمة السوداء * .

ثانيا : البضائ الاجنبية التى تحمى علامة مشابهة للعلامات الاسرائيلية :

يسمح بادخال البضائ الاجنبية التى تحمل النجمة المسدسة او العلامات المتشابهة لها وتداولها فى الاسواق المصرية بعد التحقق من انها من منشأ أجنبي بحيث ولم يدخل فى صنعها اى مادة او عمل اسرائيلى على سبيل ان تقوم المكاتب الاقليمية او المكاتب الرئيسى حسب الاحوال بالاتصال بالشركة المنتجة لمثل هذه المنتجات لمطالبتها ببيان حقيقة علاقتها باسرائيل على سبيل ضوء مبادئ المقاطعة المقررة فاذا قامت ما يثبت عدم وجود علاقة لها بـ اسرائيل تخالف ذلك المبادئ * يعتبر وضعها سليم اما اذا امتنعت عن السرد على الاستفسار الموجه اليها فيجب بحققها القواعد المرسية الاجراء * .

ثالث : البضائ الاجنبية التى لا تحمل ماركة او علامة مميزة :

على المعلنات الجمركية فى الدول المصرية عدم الافراج عن البضائ المستوردة دون ان تحمل ماركة او علامة مميزة الا بعد التحقيق الدقيق عن اصل منشأها * .

رابعاً : البضائ المشحونة الى الدول المصرية على بواخر تمر أولاً على

بوانى * الجمهورية المصرية للتحقة :

حتى لا تتعرض البضائ المشحونة الى الدول المصرية على البواخر بـ تمر أولاً على بوانى * الجمهورية المصرية للتحقة لاجراءات التحقيق التأسيسى تفرضها السلطات المختصة على البضائ المشحونة لدول اجنبية اوصى مجلس الجامعة الاعضا * بما يلى :

(١) اصدار التعليمات اللازمة لمثلثاتها فى بوانى * بضرورة اعتماد البيانات الاجمالية (ما نفشتات) المائدة للمهمات او المتاد الحرس

المرسلة الى بلادها بواسطة بواخر تمر في طريقها على موانئ الجمهورية العربية المتحدة وفي حالة عدم وجود ممثلات لها في ميناء الشحن تتعمد المتهافتات من قبل ممثلاتها الموجودة في الجمهورية العربية المتحدة *
المتحدة *

(٢) اما فيما يتعلق باصناف البضائع الاخرى فيجب اعتمادها ايضا من قبل الممثلات المشار اليها اذا وجدت في موانئ الشحن والا فكيف يمكن باخذ تمهيد على قبطان الباخرة بايصال الشحنة للبلد العربيين القيد على الماتيفست *

الشركات العاملة في ميدان الذرة ؟

تطبق بحق الشركات العاملة في ميدان الذرة المبادئ العامة للمقاطعة العربية الفصول على سائر الشركات والمؤسسات الاجنبية التأسيس تخالف هذه المبادئ على انه يجوز لمؤتمر المقاطعة عند الضرورة ان يوصي بان يكون حظر التعامل بصفة نهائية مع اية شركة من هذا النوع ولو كان ارتكابها المخالفة للمرة الاولى وفي هذه الحالة يجب عرض الامر على مجلس الجامعة مع بيان اسباب الخروج على القاعدة العامة بعد الاستئناس برأي الهيئات العاملة في شؤون الذرة بالدول العربية *

شركات الملاحة الاجنبية :

اولا : القائمة السوداء :

حالات الادراج المادي :

(١) تدعى البواخر والناقلات وغيرها من وسائل النقل البحري الاجنبية في القائمة السوداء اذا ارتكبت احد الافعال التالية :

(١) اذا ثبت انها مرت على ميناء عربي وآخر اسرائيلي في رحلتها واحدة (نهالها وابابها) ويسرى هذا الحكم سواء كان الميناء العربي تابعا للدولة من الدول الجامعة او اية دولة او امارة

عربية من غير الدول الاعضاء* ويستثنى من الحكم السابق الهواخر
السياحية العمالية فمن الشروط التالية :

ان يكون قدوم الهواخر السياسية الى الموانئ العربية اولا وان تخطر
الملفات المختصة في الدول العربية بتاريخ الرحلة السياحية
مسبقتا قبل بداية رحلتها بخمسة عشر يوما على الاقل*
وان تكون الرحلة سياحية بالمعنى المتفق عليه* ولذا يجسد
الا تشحن او تغرق اى بضاعة او طرود - لا تدخل ضمن اقامة
السياح الفخمية - من وإلى الموانئ التى تمر عليها*
والا يكون بين ركابها مسافرون عاديون او من يحملون الجنسية
الاسرائيلية*

وعلى المكب الاقليمى المختص اخطار المكب الرئيسى بكل باخرة
سياحية يسمح لها برحلة ما*

ب) اذا نقلت ادوات او مواد تفيد المجهود الحرسى لفلسطين
المحتلة حتى ولو لم تمر على ميناء عربى وميناء فلسطين المحتلة
رحلة واحدة*

ج) اذا اجريت لهزكات او هجمات اسرائيلية*

د) اذا نقلت منتجات اسرائيل الصناعيه والتجارية والزراعية*

هـ) اذا نقلت مهاجرين يهود الى فلسطين المحتلة*
و) اذا امتنعت عن تقديم التوقيعات (قوائم البضائع) الخاصة
بالشحنات التى اقترحتها فى موانئ اسرائيل فى رحلة سابقة
خارج فترة الانذار واقصاها خمسة عشر يوما*

٢) يتوجب على الادراج فى القائمة السوداء* حرمان الهواخر والناقلات
المخالفة من الشحن والتفويج والتموين بالمياه والوقود والمواد الغذائية

وضر ذلك من القبول التي يفرضها هذا الوضع ومن بينها عدم المسماح
لها بالدخول الى الموانئ العربية *

(٣) يمكن رفع الباحرة او القائمة من القائمة السوداء اذا قدم اصحابها
الضمانات الكافية بعدم تكرار ارتكابهم اية مخالفة لأنظمة القاطنة
وعند خلوها من اسرائيل مستبلا قبل اقلها من مينا* المشعشع
وقبول احد اجبيرة القاطنة لهذا التمسيد على ان يتم بحث موضوع كل
واسطة نقل بحري على عدة من قبل أى من السلطات التي لها حسيق
الادراج او الرقيب، او من القائمة السوداء* من ناحية القاطنة نفس
الدول العربية *

(٤) على المكاتب الاقليمية ان تتخذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ اى قرار
يصدر عن احد المكاتب الاقليمية سواء كان يتعلق بادراج او رفع
اسم باخرة او ناقلة يتولى او غيرها فى او من القائمة السوداء*
وذلك فور ابلانها هذا القرار بواسطة المكتب الرئيسى للقاتلة
ان يبعثه ويرافق عليه *

حالات الادراج النهائي

(أ) فى حالة ارتكاب احدى وسائط النقل البحرى المذكورة مخالفة جديدة
يصاد ادراج اسمها فى القائمة السوداء* بصفة نهائية *

(ب) تدعى بصفة مستديمة فى القائمة السوداء* كل باخرة اجنبية تستخدم
بحارة عربيا اذا ثبت انها قد رست وبها البحارة العربى فى البنين*
الاسرايلى على ان تخطر الحركة المعلقة لباحرة من قبل المكتب الرئيسى
او اى من المكاتب الاقليمية بالاجراء الذى اتخذ ضد باخرتها فى اسبانيا
بانه اذا تكرر هذا العمل من اية باخرة تملكها قسوى دى ذلك الى حظر
التعامل معها وكافة البواخر التي تملكها *

(ج) تتمتع البواخر بانواعها التي كانت تنتمى بالجنسية الاسرائيلية من تسليح

دليل للوجود والبلغات المعينة من المكتب الرئيسي عن تصديق اسماء البواخر بان الباخرة طالبة الرضوى مرانيتها ليست مدرجة باسمها الحالي او باسمها القديم بالقائمة فثبت يسمح لها بالدخول على حسب ان تراعى سجلاتها فاذا تبين ان الباخرة كانت مدرجة بالقائمة السوداء تحت اسم مختلف عن اسمها الذي سجله عند رسوها في الميناء المرمي وان هذا التغيير في الاسم لم يدرج به في دليل المهندسين والحالين تحظر به المكاتب الاقليمية من قبل المكتب الرئيسي في هذه الحالة اذا قدم ملاك الباخرة التصديق الذي تضمن عليه قواعد المقاطعة فانهم يمكن للمكتب الاقليمي او الممتلكات المتخصصة التي رست الباخرة لديها ان ترفعها من القائمة السوداء مع اخطار المكتب الرئيسي بذلك لا بل المكاتب الاقليمية لاتخاذ اجراء مماثل .

اما اذا لم تقدم التصديقات المشار اليها فانه يمكن السماح لها بتفويض البضائع الواردة الى البلد المرمي على الا يسمح لها بالتحميل .

وبالنسبة للتأمين وبالفداء فالسماح به يتوقف على حسن نية الشركة المالكة لها او سوء نيتها فاذا كانت الشركة المالكة للباخرة باسمها القديم السابق اذ راجعها به لا زالت هي الشركة المالكة للباخرة باسمها الجديد فيعتبر ذلك دليلا على سوء نيتها اذ انها كانت تملك بقدرة ان باخرتها مدرجة بالقائمة السوداء وبالتالي لا يمكنها الحصول على حسن تبين من اي ميناء عربي عليها وحدها ان تتحمل نتائج سوء نيتها .

اما اذا كانت الشركة المالكة للباخرة باسمها الجديد فهو غير الشركة المالكة التي كانت تملكها عند اذ راجعها على القائمة باسمها القديم فيستبعد بقرض فيها حسن النية يسمح لها بالادخار في حالة الضرورة .

(ج) اما في الحالة التي ثبت فيها للملطة انشطة في اي بلد عربي

ان الباخرة التي رست لديها لم تكن مدرجة في القائمة السوداء ولكن ثبت من مراجعة سجلاتها انها قد ارتكبت اثما نفس رجليها او في رحلات سابقة مخالفة لاحكام المقاطعة وادرجتها في القائمة لهذا السبب واخطر المكتب الرئيسي بذلك فانه يشترط تحريمها مطلقا .

(١) النسبة المزدوجة التي ضبطت المخالفة وإدراجها في القائمة السوداء :

من الواجب تفريخ البضائع الواردة اليه على الباخرة لانه لا يمكن تحميل المصنوع أو المصدر مسؤولية شحن البضاعة على الباخرة. لم تكن الباطنة المقاطعة قد انضمت من قبلها بعدد ویشل بدسندم الباخرة لا يسمح لها بالتحميل بعدد ادراجها وأما ريجز الدسندم لها بالتعيين اذا قضت الضرورة بذلك *

(٢) بالنسبة للملحدين العربيه الأخرى :

يعرض الحكم بالفقرة (١) على الملحن العربيه الأخرى التمسح بتسويقها الباخرة في نفس الجبهة التي ادريجت اثنا عشر على خمس القائمة أي تسجح انها بالتفريخ والتعيين دون التحميل ما داميت قد انضمت من المكتب الرئيسي بالادراج الباخرة قبل رسوهمها او ثبوت ذلك عند الرجوع الي سجلاتها *

ثالثا : المراتب الاجنبية التي تعمل على خطوط ملاحية ثابتة بوسمدين

اسرائيل وبعض الدول الاجنبية :

توضح البواخر الاجنبية التي تعمل على خطوط ملاحية ثابتة بين اسرائيل وبعض الدول الاجنبية وكذلك اية باخرة او ناقلة تثبت تعاملها مع موانئ اسرائيل تحت المراقبة انتظارا لوصولها في أي وقت الى أي مضايق من مضايق للبحري عن حقيقة تعاملها مع اسرائيل فاذا ثبت نتيجة لمراجعة سجلاتها انها قد خالفت مبادئ المقاطعة بتركها الا تترك الامتيازات التي فيها قويا وفقدت للقواعد المتبعة *

رابعا : شركات الملاحة الاجنبية التي تسمح لبواخرها بحمل سندات

ازمان دولة لاجنوبي الدول العربية :

(١) يحظر التعامل مع اية شركة ملاحية اجنبية اذا ثبت للآخرين انها تصمد اجرت باخرة او ناقلة مملوكة من قبلها أو مستأجرة لها إلى أية دولة عربية أو مؤسسة أو شركة اسرائيلية بقصد امتيازات دولة لا ي بلد عربي

وتحتيط على هذا الحظر، ادراج كافة البواخر التي تملكها هذه الشركة
أو تلك البوارجة لها في القائمة السوداء* وتصرى عليها كافة الاجسور
والقواعد المتبعة مع الشركات التجارية والصناعية المخالفة لمبادئ المقاطعة
فيما يتعلق بالانداز والادراج والبيع في ومن القائمة السوداء*.

(ب) ترفع البواخر والبوارجة للشركة الملاحية المخالفة من القائمة السوداء*
إذا تقدم مالكوها بمستندات رسمية، صادقة تثبت فسخها لمقود البواخر
بواورها للشركة المحظور التعامل معها*.

شركات البترول العاملة في اسرائيل :

(أ) إذا ثبت لاجهزة المقاطعة ان أحد شركات البترول الاجنبية قد
خالفت احكام قانون ومبادئ المقاطعة المقررة وتبين انه ليس له سند
الشركة مصالح بالدول العربية أو عائلة مساهمة مع شركات البترول
العاملة معها* ففي هذه الحالة، يحظر التعامل مع مثل هذه الشركة
بعد استيفاء الاجراءات المعمول بها ولا يجوز الترخيص لها بمزاولة
اي نشاط من اي نوع في البلاد العربية الا اذا قطعت علاقاتها المتنافسة
لمبادئ المقاطعة مع اسرائيل*.

(ب) إذا ارتكبت إحدى شركات البترول الاجنبية مخالفة لاحكام قانون ومبادئ
المقاطعة وتبين لاجهزة المقاطعة انها تراهن نشاطاً من اي نوع في
البلاد العربية أو مرتبطة بمساهمة مع اي شركة أخرى تعمل
في البلاد العربية فيجب ان يوضعها في حصة في مؤتمري المقاطعة
على ضوء المعلومات التي تكون قد توافرت عن وضعها وقدر انتمسك
او الاموال التي قامت بها لتدعيم اقتصاد اسرائيل أو مجهودات
العرب* فان رأى المؤتمر ان المصلحة تقتضي تطبيق احكام
مقتضى أو جزئية على الشركة المخالفة ليرفع الامر حيثنقذ الى مجلس
الجامعة لاقرار الاستثناء من تطبيق القواعد العامة المقررة.

المصارف الاجنبية العاملة في اسرائيل :

اولاً : يحظر المنصوص عليه في المادة الاولى من قانون المقاطعة

الموجود على المعارف الاجنبية سواء كان لها فرع في اسرائيل او لم يكن لها
اذا كان تعاملها مع اسرائيل من النوع الذي يدعم اقتصادها وصناعيتها تدعى
كبريا ومعتبر الامر كذلك في الاحوال التالية :

(أ) اذا كانت البعثات والمؤسسات العامة او الخاصة الاسرائيلية بمسؤول
او امانات تساعد على القيام بمشروعات كبيرة عسكرية لانت صناعات
او زراعة .

(ب) اذا قامت بدور فعال في تزويد وتزويج سندات القروض الاسرائيلية .

(ج) اذا انشأت مؤسسات او شركات في اسرائيل .

(د) اذا ساهمت في انشاء هيئات او شركات يدخول فيها رأس المال الاسرائيلي
سواء كان ذلك داخل اسرائيل او خارجها على ان يحدث أو يوسع
المعارف التي تزكيا أحد الطرفين في دول ثالثة المقاطعة
مقصودة على ضوء اثر هذه الافعال في تدعيم اقتصاديات اسرائيل
او مجهودها الحربي بالذات مع دول مثل هذه المعارف في تدعيم
الاقتصاد العربي او المجهود العربي .

ثانياً :

(أ) يستثنى من تطبيق احكام المصادرة في جميع الظروف والاحوال المندرجة
الدولة التي تساهم فيها بعض الدول العربية الانتماء في الامم المتحدة
وكذلك المصارف الاجنبية التي تزكيا أحد الافعال المندرجة في
الجملة اذا تهيئ لمؤتمر المصادرة في دول ثالثة نتيجة لسياسة
تقدم للسلطات المختصة في الدول العربية ان هذه المصارف قد
قريباً وكالات وغيرها الى الدول العربية على نطاق واسع مما قد
لاسرائيل وأن الفائدة التي تعود على الاقتصاد العربي من جراء ذلك
تتولى الفائدة التي تعود على اسرائيل من جراء تهيئ هذه المصارف
معها بأحد الافعال السابق الاشارة اليها وأن الفائدة التي تعود
على هذه المعارف من تعاملها مع الدول العربية تقل عن المصادرة

التي تعود على الدول العربية من جراء التعامل معها .

(ب) لا يعزى الاية تنشأ المذكر أعلاه في حال من الاحوال على انتمى سمات
التي لا تعتبر من الناحية القانونية بما يراف بالمعنى الصحيح هو طبق
بحسب أحكام قانون ومبادئ المكافحة المقررة بالنسبة للشركات .

المادة :

يعمل بالقواعد الاجرائية التالية بالنسبة للمصارف التي تقوم باحسب
الاعمالين المشار اليهما في الفقرة (٩) و (١٠) من المبدأ اولاً دون ان يؤثر
ذلك على امكن رفع الدعوى ولو كانت اذا انتمى الدولة من ذلك :

(٩) اذا توافرت معلومات اكدت نتيجة تحريات مخابرات عربية مسؤولة عن قيام
معروف بأحد العملين المشار اليهم في الفقرة (٩) ولم توافر معلومات اخرى رسمية
تعارضها بعد تطلع المكتب العربي في ذات موضوع المقادسة بجمعها بمسند
حظر التعامل مع المصارف المختلفة بين حاجة الى اصدار او تعديل لائحة
المنعفة المتعلقة بالمخالفة لعدم جدوى ذلك بعد وقوع القصر المتبادل
وتوجب اثاره بالنسبة الى والى

(ب) اذا توافرت معلومات غير مؤكدة من مخابرات عربية مسؤولة تكسب
وكاتب الجامعة او المبعثات العربية في الدولة التي بها مقر المصرف
او دشن المراسلة بها التحري الحقيقية فاذا ايدوا بعملة قاطعة للمعلومات
المنعفة للمصرف يتعين المكتب العربي ان يقرر نفسه الا بقرار المنعفة في

نما اذا تضاعفت الاية ولم تعمل اليه من المشار اليها الى تنبؤ
مؤكد قد تقرر المكتب الاقلية او المكتب العربي ان لم يكن لا يمكن
تحويل في الدول العربية بالاتفاق بينه وبينه حقيقة هو
اليه فاذا تضاعف ذلك عدم صحت به وجه اقوال رسمي اذ هو موضوع
التي ان تظهر معلومات اخرى تدحض ما يقرر في اقواله . أما اذا تكرر
بقائه بأحد الايمان المنصوص عليها في قرار مجلس الجامعة في

او شركة او مؤسسة في اسرائيل في حالة طابع المكتب في ذات موضوع المراسلة

مجتها في حظر التعامل من دون مطالبة بتصفية الفصل المخالف لاستمالة ذلك .

شركات الطيران الأجنبية :

أولا : تحرم الطائرات التي تهبط في رحلتها إلى بلدان الشرق الأوسط في مطار إسرائيل من المرور فوق أراضي الدول العربية وكذا عدم إعطائهم أي تسهيلات .

ثانيا :

٩) على الدول أو الالات العربية ان تضمن ما قد تمقده مستقبلا من اتفاقيات طيران وما قد تنشأ من تصريحات طيران خصوصا صريحة تحظر بهتضا ههنا نقل البضائع المصنعة بقانون المقاطعة من بها ان ما يتوجب على مخالفة هذا القانون من عقوبات .

ب) تعمد الدول والبلاد العربية على اعلان الحظر المنصوص عليه في قانون المقاطعة وغيره من التشريعات واللوائح المماثلة وما يندرج تحتها من عقوبات مما يتصل بهتقون الطيران ويجرى ذلك بكافة وسائل الاعلان المبكسة وتبلغه إلى الهيئة الدولية للطيران المدني بمونترال .

ثالثا : يسمح للطائرات الأجنبية التي تنقل سياحا او حجاجا في رحلات جماعة إلى البلاد العربية واسرائيل بالانطلاق في الاجواء العربية واليهبوط في مطاراتها وذلك وفقا للشروط التالية :

٩) ان تخضع السفارات المختصة بالدول العربية بتأخير الرحلة السياحية مسبقا وفقا للامثلة المعمول بها في كل دولة عربية .

ب) ان تكون الرحلة سياحية بالمعنى المتفق عليه ولذا لا يجب ان تكون اية بضاعة او طرد باسم اى شخص او هيئة في اسرائيل والا يكون بين ركابها محامون عاديون .

ج) الا يكون بين الركاب سياح من الذين يتبعون بالجندية الاسرائيلية

(د) الا يكون رأس المال الاسرائيلى مساهدا بطريق مباشر او غير مباشر في
الشركات التي تملك الطائرة التي تنقل السياح *

(هـ) ان يكون قد دُوم السياح بهذه الطائرات الى البلاد العربية أولا *

(و) الا تنقل هذه الطائرات السياح من الدول العربية الى اسرائيل مباشرة
بل يجيب ان تذهب الى منطقة ما بين دولة اجنبية اخرى *

الشركات الممنوعة الاجنبية والممثلون الاجانب المعلنون في اسرائيل والاقبال
المتضمنة في اية اسرائيل او طمنا في العرب :

اولا : الاقبال الصهيونية والتمويهية :

(ا) يحتظر عرض الاقبال الاجنبية بكافة نسبها ولفاتها المختلفة في
البلاد العربية في الاحوال التالية :

(١) اذا كان الفيلم قصة وحواراً ومضموناً قصد به تشويه تاريخ المسير
دينا او قومية في الحاضر او الماضي *

(ب) اذا كان الفيلم قصة وحواراً ومضموناً قصد به الدعاية لاسرائيل
او الصهيونية او استدراك المظالم عليهما *

(جـ) اذا اشترك في تشييله ممثلون من ذوي الجنسية الاسرائيلية *

(د) اذا كان الفيلم قد صير بكامله او بعض اجزائه في اسرائيل او كسبان
من انتاج اسرائيلي اجنبي مشترك *

(هـ) اذا اشترك في تشييله ممثلون او ممثلات اجانب ثبت ميلولهم للصهيونية
وفي هذه الحالة تمنع جميع الاقلام التي يشترك الممثل او الممثلة
في ادوار فيها * ومعتبر الممثل او الممثلة من ذوي الميلول للصهيونية
في الاحوال التالية :

(ا) اذا ثبت بادلة مقنعة نتيجة تحريات رسمية تكرار تبجيله او قوامه
بجميع تهرعات باية وسيلة كانت لاسرائيل او ليهودها الصهيونية

وذلك بعد الاتصال به واتهامه ان عمله هذا يعتبر تحيزا منسبه
لجانبا اسرائيل والصهيونية *

(٢) اذا طلبت منه احدى الهيئات الخيرية العربية التبرع فرفض
ذلك من قيامه بالتبرع بمبالغ كبيرة لاسرائيل او لهيئات او جمعيات
صهيونية *

(٣) اذا دعي لنهارة البلاد الدينية او القيام ببعض الادوار في
المناسبات الدينية او اجتماعي مشترك فرفض ذلك في الوقت الذي
يكون قد لبى فيه دعوات مماثلة من اسرائيل ما لم يقدم مبررات
مقنعة لرفضه الدعوة او عدم اشتراكه في التمثيل *

(٤) اذا كان عضوا في احدى المنظمات الصهيونية وله نشاط ملحوظ
فيها بعد انذاره وقتا للاصول بالانسحاب من هذه المنظمة *

(٢) يكتفى بقصص بعض المناظر او الممارسات من الافلام الاجنبية قبل عرضها
في البلاد العربية في الاحوال التالية :

(أ) اذا تضمن الفيلم بعض المناظر او الممارسات التي قد تسمى المسيحية
العربية وكان الفيلم في مجمله قصة وحوارا وضمونا لا يقصد به تشويه
تاريخ العرب دينها او قومية في الماضي او الحاضر *

(ب) اذا كان الفيلم في مجمله قصة وضمونا وحوارا لم يقصد به الدعاية
لاسرائيل او الصهيونية ولكنه تضمن بعض المناظر او الممارسات المسيحية
قد تعتبر دعاية لاسرائيل او الصهيونية *

(٣) الاجازات المتعلقة بالافلام المستأجرة لاجانب اعرضها او عرضها في
اجازتها او ممارستها :

(أ) اذا شئت لاحدى السلطات المختصة في احدى الدول العربية
ان تعرضها انجما قد تضمن طعنا في العرب او دعاية لاجانب
وفقا للفقرة (١) من التوصية وقدرت منع عرضها في بلادها لكونها
مخالفة لروحها *

المعرب فعلى المكتب الاقليمى المختص ان يبعث الى المكتب الرئيسى فوراً بطلب كاف عن التيلم المطالب منه على ان يوضح بصفة خاصة ما تضمنه التيلم من طعن فى المعرب او دعاية لاسرائيل بالاضافة الى ان يبين اسما المناصر الغنية النازرة او الاسرائيلية المشتري كصفة فيه .

(ب) فى حالة قيام احدى السلطات المختصة باحدى الدول المبررة بقتل المناظر او المبارات وفقاً لما هو مبين فى الفقرة (٢) امسالة فعلى المكتب الاقليمى المختص ان يبلغ المكتب الرئيسى ما سبق ليتولى ابله بدوره الى المكاتب الاقليمية الاخرى لاتخاذ اجراء مماثل فى حاله قتل التيلم لديها .

اما اذا لم يفتح المكتب الرئيسى بالامباب التى ادت الى حثاس عرض التيلم او قص بعض اجزائه او لم ير فيه ما يحسن اعتباره طمساً فى المعرب او دعاية لاسرائيل او اذا رأى وجوب حظر عرض التيلم بكامله بدلا من القص فليبه ان يستطلع رأى المكاتب الاقليمية فى الامور تحت القرار اللازم وفقاً للصول المعمول بها . ويتمتع نفس الاجراء اذا عارض احد المكاتب الاقليمية فى الرأى المسند، ابداً المكتب الرئيسى .

(ج) يجوز الداع عرض الاتهام الاجنبية التى منع عرضها فى الامسالة السورية بهب الدول الصهيونية لدولها البازين بشرط تراعى ما يلى :

(١) ان يتمين المدلعات المختصة المتحالوة بموجب مقتضات وسياسة متبعة من السلطات السورية ان هذه الاتهام قد سبق استيرافها او جرى التصرف عليها اجارة او برها من قبل احد المقيمين فى البلد العربى قبل صدور قرار منع عرضها فى البلاد العربية .

(٢) ان لا يكون المستورد او المتعاقد هو احد فروع او وكلاء الشركات
العمومية الأجنبية الموجودة في البلاد المصرية .

(٣) ان ينتهى الاستثناء المشار اليه في الفقرة (١) فور اتمتة
المسألة المحددة بالمعقد أو بصدقه انقضاء سنة أشهر من تاريخ
بدء عرض التقييم أيما أقل ومعنى أنه لا يجوز الاستعانة
بعرضه مجددا بعد اتمام البدة المنصوص عليها وان لا يستفيد
من هذا الاستثناء الا أصحاب العقد الاصلى نفسه اى انفسه .
لا يجوز للمغير المتنازل له عن المعقد بعد صدور قرار المحضر
الاستفاد منه كما لا يستفيد منه الا في نطاق منطقة نشاطه
الثابتة في المعقد .

(٤) ان يقدم المستورد او المتعاقد على افلام حظر عرضها كشفا
للمكتب الاقليمى بجهن قبه الافلام التى استورد ها او تعاقد
عليها قبل صدور قرار المحضر على ان يرفق بالكشف المذكور
المعتمد والمعتقدات التى تبنت ذلك صدقا عليها من السلطة
المصرية المختصة وعلى المكتب المذكور ارسال صورة رسمية
من هذه المعتقدات والمعتقدات الى المكتب الرئيس لتتميمها
على المكاتب الاقليمية حتى تكون السلطات المختصة لديها
على علم بالظروف التى سبب فيها بعرض مثل هذه الافلام .

ثانيا : الشركات العمومية والتأثيرية الأجنبية :

(١) يحظر التعاقد بين الشركات الاميركية والتأثيرية التى تحتفل عليها
الرموز الصهيونية او العمل لمصلحة اسرائيل وبمقتضى الامر كذا لا يفتى
الاحكام التالية :

(١) اذا تكرر منها التبرع كخصى معنوى بشكل يلمحونه التحريض للصراع
لمصلحة اسرائيل وذلك على الرغم من الاتصال بها واتهامها بوقوعها
فعلها هذا .

(ب) اذا تكررت منها انتاج افلام قصد بها قصة وحوارا ومضمونا تشهيرا
تاريخ السرب دينا او قومية في الماضي او الحاضر بالرغم من الاتصال
بها بعد انتاج فيلمها الاول المتضمن ما سبق لافلامها الاكسار
التي ستتطلب على عملها هذا *

(ج) اذا تكررت منها انتاج افلام قصد بها قصة وحوارا ومضمونا الدعاية
لاسرائيل او استهداف الخطف عليها بالرغم من الاتصال بها بمسند
اخراج قيامها الاول المتضمن ما سبق لافلامها الاكسار القريبة طمس
عملها *

(د) اذا تكررت منها انتاج افلام اسرائيلية اجنبية مشتركة وثبتت رفضها
دون اسباب مقبولة القيام بانتاج مماثل من اجنبى مشترك بالرغم
من افعالها الاكسار التي ستتطلب على موتها هذا *

(هـ) اذا اسست بمساهمة بمعنى رؤوس اموال اسرائيلية او ساهبت بمسند
رؤوس الارزاق الاسرائيلية في انشاء مؤسسات او شركات سواء اكان
ذلك داخل اسرائيل ام خارجها او انشأت فرعا انتاجيا لها فتمس
اسرائيل او اذا قدمت المقورة او الخبرة الفنية لشركات او مؤسسات
اسرائيلية *

(٢) ويتم عند حظر التعامل او رفعه بالنسبة للشركات الممنوعة والتعليق
الاجنبية الاجراءات الضمة بالنسبة للشركات الاجنبية التي تخالف
احكام ومبادئ المقاطعة الدولية *

ملاحظة : الانظمة الاجنبية الممنوعة والتعليق وتكون التي تصدر من الهيئات

المرتبطة :

(١) على السلطات المختصة بالدول المرتبطة ان تقوم باخذ الاجراءات المناسبة
التي تكفل دقة التحري عن الشركات الممنوعة والتعليق الاجنبية
التي تتطلب تصوير بعض افلامها بارضها قبل السماح لها بهذا العمل

الضمانات أو التعهدات الضرورية التي تحول دون تحريف هذه الشركات
للأفلام المعروضة بما يسمى "للدول العربية" *

(٢) ضرورة مراقبة السلطات المختصة في البلاد العربية مراحل تصوير الأفلام
التي تنتجها هذه الشركات حتى لا تتمكن لها فرصة الدخول بعض المناظر
التي تسمى "الى العربية" *

(٣) اذا ثبت بعد تصوير الفيلم ان الشركة قد حرفت مناظره او حوار به بالخارج
مما يسمى "الى العربي" تمنع الشركة من تصوير افلام اخرى بالبلاد العربية
بالإضافة الى منح عرض الفيلم المشار اليه *

أيضا : مراقبة الأفلام السينمائية والتلفزيونية قبل عرضها :

على حكومات الدول العربية أن توفد ممثلين من مكاتب أو لجان القاطنة
لدى سلطات مراقبة الأفلام السينمائية والتلفزيونية ضمانا لتفقد القابلية
المقصودة *

خاصة : بذل المساعي لمنع عرض الأفلام التضمينية طرنا في الدول العربية
دينا أو قومية أو دعاية لاسرائيل في الدول الأجنبية وخاصة الصديقة منها :

تكلف البعثات الدبلوماسية العربية في البلدان الأجنبية بتتبع مواضع
الأفلام التي تعرض في منطقتها اذا ما تبين لها من بينها ما يتضمن طرنا
في العرب او دعاية لاسرائيل عمدت بالطرق الممكنة الى محاولة اخراج حكومتها
بذلك لتفرض عرضه في بلدها *

أيضا : الدول التي تتعرض فيها للمهاج بعرض أفلام الممثلين والممثلات
الممنوعين :

(١) يحجب بعرض أفلام الممثلين والممثلات الأجانب (غير "إسرائيليون")
الذين عطلوا عرض أفلامهم ومنعوا من دخول البلاد العربية في السجل
القوائم القديمة لمبايع قياهم بأعمال اعتبروا من اجنبيا صهيونيين الجبر
اذا اخرجوا عن حسن نيتهم وقاموا لصالح البلاد العربية بعرض أعمالهم

المعمل الذي كان فيها في بني تريف اغلبي في تلك البلاد وقد سئل
البرهان ولا يشهد السماع بمصر على الاقليم التي تتضمن دعوية اسرائيل
او طعننا في المريب *

(٢) تقوم اللجان المشتركة لشؤون المقاطعة وضباط الشرطة بها كل قسم
بمناطق عمله باقليم اي ممثلة او ممثل تفيضاو يرفعا في رفع الحظر
اغلبي والسماع له بالدخول الى البلاد المصرية بالاجراء الواجب عليه
القائم به لرفع هذا الحظر عنه * وانما فريه ان هذا ينطبق عليه
للجنة برفع المكتب الرئيسي بافهام الممثلة او الممثل ما يجب عليه برفع
ذلك عنه *

مصران الاطعمة الاجنبية التي توفد اسرائيل بالاطعمة والذائق :

لم يفردها في المريب بل في كثير من بلادها كل شركة ينطبق عليها
هذا الوضع على من في مؤتمرات ضباط الاقليم على ضوء المصالحات التي تكون
قد توفرت عنها وذلك بعد استطلاع رأي الادارات المختصة في الدول العربية *

شركات التأمين الأجنبية :

ويضم التأمين مع شركات التأمين الاجنبية التي توفدت انما ما
في شركات او مؤسسات صناعية او تجارية او غيرها في فلسطين المحتلة *

الشركات والمؤسسات الاجنبية التي لها صفة احسانية وتقدم او تمنح

اسرائيل اذ لا يكون هيبة :

لا تفرج مثل هذه الشركات والمؤسسات التي لها صفة احسانية
الى اسرائيل وان كان لا يخصها لجان من القاطعة التي لصفها الانسانية
غير انه لا يحظر ان مثل المريب يجب الا يقتصر على المؤتمرات والمؤسسات
خاصة اذا تفرج من قبل مؤسسات او شركات ترتبط مع البلاد المصرية
بملاقات تلبية ولذا تم الحل مثل هذه الحالات بالطريقة الثانية :

(٩) تقوم المكتب الاقليمية باطلاع المكتب الرئيسي بما

من مصلحتها عن هذه التبرعات ليقوم بدورها بالاتصالات اللازمة مع الشركات والمؤسسات الخيرية ولتفكر نظرياً لتقديم مساعدات مماثلة للمؤسسات والمؤسسات الخيرية النافعة في البلاد ان العربية *

في حالة عدم الوصول مع هذه الشركات أو المؤسسات إلى نتيجة مرضية
وثبتت تحيزها لإسرائيل يعرض موضوعها على قوتها بالاتحاد
الاتحاد الأخرى للجنة المالية :

مرور ایسالمات البید الاصلیة عبر البلاد المصریة :

١) تمهيداً أذكركم بالهيد أو الطرود التي يرسل إسرائيل والتي قد ترد بطريق الخطأ إلى الموانئ والمطارات العربية أو تمر عبر أراضيها إلى البلدان المصدرة.

(٢) يطالب المكتب الدولي لاتحاد الزمير المالي باخطار ادارات المجهود
قوى كل انحاء العالم بان تتح عن ارسال اى مجهود يرسى اسرائيل عسبون
طريق الموانئ والمطارات العربية اذ ان ذلك سيعرضه للمصادرة .

مستوردات البعثات السماوية الأجنبية الموجودة في البلاد العربية من منتجات الشركات المحظرة التعامل معها :

لا تستثني الجهات الأجنبية من قرار حظر الاستيراد المرفوض للمنتجات
منتجات الشركات الموجودة في القائمة السوداء لإخضاعها لمبادئ المقاطعة
إلا أنها يحتج بها المنتجات المقاطعة التي قد يدخلها معهم رجال المخابرات
الدبلوماسية الأجنبية عند نقلهم لبلاد العربية لأول مرة ضمن متاعهم الشخصي
فيهم يقولون إن تقديمنا للسلطات المحلية المختصة بهبوط أن تكون مستعدة

المطبوعات الاخرى: القضية دعاية لفلسطين المحتلة أو طعننا في الصواب :

تعداد در کتاب و انحرافات و المطبوعات الأجنبية الاخرى التي تنقسم من
 العناية لمطبعين المحلة، أو طبعنا في الغرب. أما بشأن الكتب والمطبوعات
 المحلة المحلة التي تتضمن معلومات مجردة عن فلسطين المحتلة فهو في المصنف

فيها لتقديم السلطات المختصة بالدول العربية •

وفي جميع الاحوال لا يجوز السماح بتداول اية مطبوعات اجنبية تبسمل
نزع او طمس اي اعلان يتصلق باسرائيل او بشركات او مؤسسات اسرائيلية •

القسم الثاني : طرق المراقبة

:

تقوم كل دولة عربية بتشديد المراقبة على المصارف والهيئات المالية والمعاملات البنكية للحيلولة دون تهريب الاموال من اسرائيل أو إليها وبمساعدة خاصة إيقاف جميع المصارف الموجودة في البلدان العربية التي تهريب لها اسرائيل أو لترويج مصالحها *

الاجراءات التي تتخذها الاشخاص الذين يثبت أو تقوم دلائل على انهم

علاء اسرائيل :

اولا : مراقبة اعمال التجار المشتبه فيهم :

يقوم المكتب الاقليمي بتزويد لجان الاستيراد والتصدير والدوائر ذات الاختصاص بما يرد اليه من معلومات تتعلق بالتجار المشتبه بانهم يتعاملون مع اسرائيل وتوضح الطلبات التي يتقدمون بها تحت المراقبة الشديدة *

ثانيا : تتبادل المعلومات الخاصة بالاشخاص الذين صدرت ضد هم احكام من الدول العربية لاتصالهم بفلسطين المحتلة *

يقوم كل مكتب اقليمي للمقاطعة بالتوسط لدى الادارات المختصة لتزويد المكتب الرئيسي باسماء الاشخاص الذين صدرت احكام بحقهم أو تحوم حولهم الشبهات لكونهم من علماء اسرائيل * وعلى المكتب الرئيسي ان يجمع هذه المعلومات في قائمة سرية تحوى عورهم ان امكن مع موزع عن الاحكام الصادرة بحقهم وتمسك هذه القائمة على كافة الجهات المختصة في الدول العربية *

ثالثا : منع اليهود الذين يحررون من جنسية دولة عربية من دخول

اراضي دولة عربية اخرى او الاقامة فيها :

يمنع اى يهودى حرم من جنسية دولة من دول الجامعة العربية من ان يثبت اقامته فوق اراضيها (لثبوت اتصاله او تعامله مع فلسطين المحتلة)

من دخول أراضي دولة عربية أخرى من دول الجامعة أو الإقامة فيها *

الاجراء الواجب اتخاذها عند اتهام عايا الدول العربية بمخالفة مبادئ

البقاظة :

في حالة اتهام بعض عايا الدول العربية بقضايا تتعلق بمقاطعة اسرائيل بمتنح المكتب الرئيسي والمكتب الاقليمية عن اتخاذ اى اجراء بحقهم حتى تفوز السلطات المختصة في البلد المختص من نظر التهمة واتخاذ القسرا النهائي بصددها * وعلى المكاتب الاقليمية ان تقدم ما لديها من معلومات عن موضوع الاتهام الى المكتب الاقليمي ذى العلاقة للاسمانة بها عند نظرس الموضوع *

مكافحة التهريب من البلاد العربية :

اولا : مكافحة التهريب على الحدود :

على البلاد العربية وخاصة منها التى لها حدود مشتركة مع اسرائيل تشديد مراقبة حدودها البرية والبحرية واستعمال الوسائل الاكية المؤدية لقمع التهريب المباشر *

ثانيا : مراقبة المناطق المتاخمة للحدود الاسرائيلية :

تدرس مقادير البضائع التى ترسل من داخل كل قطر عربى الى مدن ومناطق الواقعة على الحدود المتاخمة لاسرائيل وتحدد بالقدر الذى يفى بحاجتها المقيمين فيها خشية تهريبها الى اسرائيل ويكون ذلك باخضاع المواد القسرى يخفى تهريبها من اسرائيل او اليها وفق الطريقة الاتفة الذكر لنظام النطاق الجمركى المطبق في مناطق الحدود لكن بلد *

ثالثا : تهريب الممتلكات الفضية الى الخارج :

(١) على حكومات الدول العربية ان تعمل على الاتيد قيمة عملاتها الفضية عن قبيتها الاسمية منعا من محاولات تهريبها *

(٢) يدرج كافة بعايا الدول العربية الذين يثبت اشتراكهم في عمليات تهريب
الميلات من البلاد العربية في قائمة المشبوهين بحيث لا يسمح لهم
بمغادرة البلاد العربية الى خارجها .

(٣) يحدد الايمانين الذين ثبت اشتراكهم في عمليات التهريب من البلدان
العربية وتدرج اسمائهم في قائمة المتوعين من دخولها ويحظر التماسك
معهم بطريق مباشر او غير مباشر .

رابعاً : من تهريب البترول الى اسرائيل :

(١) على جميع الدول العربية ان تتخذ اجراءات فعالة لعدم تسريب البترول
الى اسرائيل وان تأخذ التمهيدات الكافية من الشركات المنتجة او المصدرة
بحسب مراقبة ذلك .

(٢) على حكومات الدول العربية وكذلك الامانة العامة ان تحصل بالامسارات
العربية للعمل على منع وصول البترول الناتج من اراضيها الى اسرائيل
عن طريق الشركات التي لها حق استغلالها في بلادها بطريق مباشر
او غير مباشر كما وان تستخدم الحكومات العربية نفوذها لدى تلك
الشركات لعدم تموين اسرائيل بشئ . من ذلك البترول العربي مع بسند
الجهود الدبلوماسية لدى الدول المصدرة اليها البترول العربي لمنع
اعادة تصديره من بلادها خاما او مكررا الى اسرائيل .

(٣) طرق مكافحة البترول المصدر او المار بالدول الاعضاء في الجامعة :

(أ) الحصول على شهاد رسمية من الدوائر المختصة تثبت وصول البترول
العربي الى اراضي البلاد المصدر اليها .

(ب) مراقبة الناقلات ومطابقة خطوط سيرها والاستمارة بالبحر
السياسية العربية في الخارج وغيرها من الوسائل لاحكام هذه
المراقبة .

(ج) عدم السماح لاية ناقلة محملة بشحنة النفط بمغادرة ميناء المحسن العربي الا بعد تحديد جهة المقصد ولخذ تصديق بالشحنات الى المكان المصرح عنه في بيان الشحنة *

(د) تبادل المعلومات بين الدوائر المختصة في الدول الاعضى عن حركات التهريب التي قد تحدث في اى منها *

(٤) الاجراءات التي تتخذ في حالة تهريب البترول :

(أ) مصادرة البترول ومنتجاته المتجهة الى اسرائيل *

(ب) منع الوقود والتموين عن الناقلات التي قامت بالتهريب *

(ج) وضع الناقلات في القائمة السوداء *

(د) النظر في امكان اتخاذ اجراءات مع الشركات او الدول صاحبة الناقلات المهربة *

(هـ) تشترك مكاتب المقاطعة في المجلة الالهوية (*Identity ship*) *Index* التي تهتم بجميع حركات البواخر والناقلات في العالم للتعرف بصورة خاصة على حركات سير الناقلات التي تذهب الى اسرائيل *

الاستمارة بالممثلات العربية في الخارج :

تخول مكاتب المقاطعة حق الاتصال بالممثلات العربية في البلدان للاستمارة بها في امور المقاطعة سواء للاستعلام عن النشاط الذي يديره السامرة الا جانب في تصريف منتجات اسرائيل عن طريق البلدان الموجودة بهما او للتحقق من وصول البضائع المصدرة من البلدان العربية الى تلك البلدان او للتثبت من صحة شهادات المنشأ والفواتير وما الى ذلك *

القسم الثالث : حالات رفع المقاطعة واستئنافها

:

أولاً : يجوز رفع الحظر عن الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين :

بممكن رفع الحظر عن الشركات المشار إليها في البنود السابقة بقسرات
يصدر عن السلطات المختصة في الدول العربية هنا* على توصية مؤتمست
ضباط الاتصال اذا قدمت وثائق مقنعة تثبت استجابتها لقرارات المقاطعة *

وفي هذه الحالة تقوم الحكومات العربية بتقديم التسهيلات الممكنة
لحمل هذه الشركات لتأسيس ممانعة قرعة لها في البلاد العربية وتشجيع
استيراد منتجات المصانع الفرعية المشار إليها *

ثانياً : الاجراءات التي تتبع عند النظر في الحظر أو رفع الحظر عن الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين :

تتبع الاجراءات التالية عند النظر في امر الحظر أو رفع الحظر بالنسبة
للأشخاص (طبيعيين أو اعتباريين) المشار اليهم في البنود السابقة *

(١) اجراءات حظر التعامل :

على المكاتب الاقليمية بمجرد وصول اية معلومات اليها بحق اى شخص
طبيعى أو اعتبارى عن وجود علاقات بينه وبين اسرائيل تنطبق عليها
القرارات والقوانين المتعلقة بالمقاطعة ان تقوم بافتح هذه المعلومات
الى المكتب الرئيسى (اذا لم تكن هذه المعلومات صادرة عنه)
ليقوم بدوره بتعميمها على المكاتب الاقليمية الاخرى لجميع المعلومات
اللازمة عن وضع هذا الشخص وطلب انذاره لتبوير موقفه او تجميد
خلال مهلة لا تتجاوز ثلاثة اشهر اعتباراً من التاريخ الذى يحدده
المكتب الرئيسى وعليه ان يقوم ايضا بتعميم كل ما يصل اليه
معلومات أو آراء عن هذا الشخص خلال مدة الانذار على المكاتب
الاقليمية وفي حالة استكمال المعلومات عن الشخص موضوع البحث

بثبت التهمة الموجهة اليه دون ان يكون قد قام بتسوية وضعه بقسوس
المكتب الرئيسي بما يلي :

استطلاع رأى المكاتب الاقليمية حول حظر التعامل مع الشخص (طبيعى
او اعتبارى) ضمن مهلة تحدد تاريخ ورود الاجابات .

واذا اعريت غالبية المكاتب عن قبولها لحظر التعامل ولم يرد من احدها
المكاتب اقتراح بمرغبا الامر على المؤتمر مجتمعا لا سباب جوهرية يمتنع
توصية صادرة عن المؤتمر الاخير بصورة خطية وتبلغ التوصية المشسار
اليها من قبل المكتب الرئيسى الى كافة المكاتب الاقليمية لاستصدار
القرار اللازم فى خلال مدة يحدد ها المكتب الرئيسى وتنفيذ فى وقست
واحد فى جميع بلدان جامعة الدول العربية ويراعى فى جميع الاحوال ما يلى :

(١) عند توجيه اتهام * او صدور قرار بحظر التعامل مع احد الاشخاص
المشار اليهم بالفقرة " اولا " بيان المخالفات المسندة اليه
وتحديد الوثائق الواجب تقيدها لا مكان النظر فى اعتبار موضوعه
متبها او لاعادة النظر فى حظر التعامل * .

(٢) اذا تبين للمؤتمس عند النظر فى موضع حظر التعامل مع احدها
الاشخاص المشار اليهم بالفقرات السابقة :

(أ) ان الوثائق المقدمة تبهرا لموقفه غير مقنعة وظهر اتهام جديد يملق
اتخاذ قرار المؤتمس حياله لحيث اتجهت من هذا الاتهام * .

ب) الوثائق المقدمة تبهرا لموقفه غير مقنعة وظهر اتهام جديد
فلا يحول الاتهام دون اتخاذ التوصية اللائحة * .

(٣) اذا كان الاتهام الذى ادى الى مباشرة التحقيق مع الشركة قسوس
مجرد وجود علاقة لها مع اسراييل دون تحديد لطبيعة هسسه
الماتقة وما اذا كانت تخضع لاحكام المقاطعة من عدمه فلا يقصسل
بالشركة الا بعد تكليف السفارات واللجان العربية المشتركة للتحرى

من طهيقة هذه الملائكة اذا ثبت وجود علاقة متألقة تتشبه بحقوقها
الاجرائات التي تقيضها مبادئ المقاطعة اما اذا لم يثبت ذلك
او تمدد على اللجان او السفارات العربية الوصول الى تحديد مسند
الملائكة فطلب المكاتب الرئيسي من المكاتب الاقليمية التوقف بالوضع
الى ان تظهر معلومات موثقة تفيد وجود علاقة مخالفة للشركة
مع اسرائيل .

٤) اذا كانت مباشرة التحقيق مع الشركة ترجع الى انها صحفية او غيرها
وكانت التهمة تشكل في حد ذاتها مخالفة لاحكام قانون مسمادي
المقاطعة المقررة ففي هذه الحالة تتبع بحقوقها الاجرائات العادية
من حيث الاستفسار والاذار ولا يعتبر وضعها سليما ما لم يكن ردّها
على ابهام في صورة اقرار مصدق على صحة التوقيع عليه من احدى
الممثلات او السفارات العربية .

ملحوظة ٤ :

في حالة قيام اية حركة او مؤسسة بتقديم اقرار يضمن نفى التهمة المستندة
اليها او وجود علاقة لها مع اسرائيل وكان اصل الاتهام واردا من مصدر عربي
رسمي فلا يجوز اعتبار موضوعها منتهيا الا بعد الرجوع الى المصدر الرئيسي
الرئيس الذي كان اصل الاتهام ومطالبة بايداء رايه في الوثائق التي قد تمسها
الشركة او المؤسسة خلال مهلة ثلاثة اشهر من تاريخ طلب المكاتب الرئيسي
ذلك ، فان كان لدى المصدر الرئيسي ما يحدّث المواقف او ادلة مقنعة مساندة
في وثائق الشركة فلا يؤخذ بهذه الوثائق مهما كانت مصدقة .

اما اذا لم يجد المصدر الرئيسي رايه خلال مدة الثلاثة اشهر او لم يمسد
ما ورد في الوثائق فيفصل في موضوع الشركة او المؤسسة استنادا الى ما يراه بها .

٥) اجراءات قيد الحظر :

يتبع في رفع الحظر عن الاشخاص (طبيعيين او اعتباريين) الذين
تتوافر القناعة لدى المكاتب الاقليمية بحلالية وضعهم وتنفيذ هم القسرات

المتعلقة بالمقاطعة نفس الاجراءات المشار اليها في الفقرتين ١ و ٢ من
المادة (٢) من اجراءات الحظر .

يمكن تلخيص هذه الاجراءات فيما يلي :

إذا قدمت شركة أو مؤسسة سبق حظر التعامل معها وثائق تثبت استجابتها لقرارات المقاطعة فعلى المكتب الاقليمى الذى قدمت لاسبه الوثائق المشار اليها ان يمدتها فوراً الى المكتب الرئيسى مع بيان نتيجة دراسته لها . ويقوم المكتب الرئيسى بدوره بتعميمها على سائر المكاتب الاقليمية مع ملاحظاته عليها لدراستها واداء الرأى بشأن سلامة وضع الشركة على ضوءها أو عدم سلامته وذلك فى خلال المدة التى تحددها ذلك .

إذا اقتضت الحاجة المكاتب بالوثائق المقدمة ورأت رفع الحظر المفروض عن الشركة أو المؤسسة ولم يرد من احد المكاتب اقتراح بمرسئ الامس على المؤتمر مجتمعاً لاسباب جوهرية يعتبر ذلك توصية صادرة عن المؤتمر بصورة غطية وتبلغ من قبل المكتب الرئيسى الى كافة المكاتب الاقليمية لاستصدار القرار اللازم فى خلال المدة التى يحددها لى تنفذ بوقت واحد فى جميع بلدان جامعة الدول العربية .

ملاحظات

(١) يجب على الشركات أو المؤسسات المحظور التعامل معها إذا ارادت رفع الحظر عنها والمعدة الى التعامل مع البلاد العربية ان تصدق الوثائق التى تقدمها من احدى غرف التجارة أو اتحادات الصناعة أو تقرر بصحتها اعم المكاتب العدل فى البلاد التى تقع الشركة أو المؤسسة فى دائريتها من ائتمادها بعد ذلك من اية منفصلة أو حفاة عربية .

(٢) بالنسبة لالقرارات أو الوثائق التى تطلب من الشركات أو المؤسسات التى يتصل بها لايضاح حقيقة علاقتها باسرائيل او قطع المائنة المخالفة

إذا ثبتت وقبل صدوره إجراءات حظر التعامل معها يمكن بالتصديق علىها من اسدي : لتعليقات أو التعليقات المبرمجة العربية :

(٣) التوصيات الخطية الصادرة عن مؤتمر المقاطعة بحظر أو رفع الحظر عن النسيبة للأشخاص الذين يخالفون قرارات المقاطعة أو يستجيبون لها .
أجراً : استثنائي قصد به إنجاز العمل بالسيرة الممكنة والأصل مستبعد دور التوصيات عن المؤتمر مجتمعا وبالنسبة لشركات الأسلحة والتسليح وشركات الاحتكار المنجدة أقيارا أو رخصة لإدارة أو استئصال مورد طبيعي أو مرفق عام في البلاد العربية تكون توصيات حظر التعامل معها أو رفعها صادرة عن المؤتمر مجتمعا أو باجماع أرا : المكاتب الإقليمية إذا كان القرار خطيا :

ثالثا : الاجراءات التي تتبع تجاه الأشخاص الطبيعيين ذوي المسؤول

الصهيونية :

إذا ثبت لأجهزة المقاطعة بأدلة مادية مقننة صهيونية يمول أي شخص طبيعى . انتهى تخذه حياله الاجراءات التالية :

(١) إدراجه في قائمة المنوعين من الدخول الى البلاد العربية باستثناء الكمال بالاحرف اللاتينية وجنسيته :

(٢) تتبع نشاطه الاقتصادي فإذا ثبت أنه يملك وحده أو مع غيره من الأشخاص الذين ثبت عليهم الميول الصهيونية ملكية تامة لأحد : الميول الصهيونية أو الشركات التجارية أو يملك هو ذلك الشخص أو الأشخاص الصهيونيين ٥٠ % فأنكر من رأسها تمتع الشركة بصهيونية الميول تبعا للمسؤول أمدا : يحظر التعامل معها طالما استمرت تلك الميول ومع الشركات التي تمتع بها أو قرى لها أو في حكم الآم أو الفرع طبقا للقوانين البقرة أما الشركات التي تساهم فيها أو معها الشركات التي يملكونها أو يساهمون فيها بنسبة تقل عن ٥٠ % فلا يحظر التعامل معها إلا إذا ثبت أن لها علاقات مع إسرائيل تخالف مبادئ المقاطعة الصهيونية

وذلك بعد ان ارجأ التصفية مسألة الشخصيات الا ان بعض الطهييين
الصهيونيين، الديول او الشركات التي يها همون فيها بنسبة تقل من
٥٠ % من رأسمالها بالاضافة الى تصفية علاقتها بالمرافقة بالمرافقة
اما ان لم يكن لها علاقة مع اسرائيل فلا يتخذ ضد ها اي اجراء اذا ان عدم
وجود عائلة لهذه الشركات مع اسرائيل يدل على ان الشخص او الأشخاص
الصهيونيين الديول او شركاتهم التي انتمت الصهيونية لا تسيطر على تلك
الشركات والا كانت قد عملت لمصلحة اسرائيل *

(٣) لا يدعي الأشخاص الآخرون الذين يشغلون مناصباً عضوية مجالس إدارة
شركات يحظر التعامل معها باعتبارها صهيونية الديول في قائمة
الممنوعين من الدخول الى البلاد العربية الا اذا ثبت ان لهم شخصياً
مرولاً صهيونية باقمال ووثائق مادية *

(٤) يعتبر الأشخاص في مجال تطبيق هذه التوصية ذوي ديول صهيونية
في الحالات التالية :

(أ) اذا ثبت انضمامهم الى جمعيات تأكد جنوحها للعمل لمصلحة
الصهيونية العالمية بصفة عامة ولمصلحة دولة المصالحات الاسرائيلية
بصفة خاصة *

(ب) اذا ثبت قيامهم باقمال مادية أو معنوية لمصلحة الصهيونية
او اسرائيل كتمويل التبرع للهيئات الصهيونية والاسرائيلية *

(ج) اذا تكررت قيامهم باعمال الدعاية المضرة ضد البلاد العربية
ومعاداتها *

(٥) على المكتب الرئيسي تعميم هذا التمثيل بعد اقراره من مجلسه
على المكاتب الاقليمية ومطالبتها بتوزيعه على اوسع نطاق على المنظمات
ومرفق التجارة الاجنبية لاقحام مضمونها بالمشركات الاجنبية التي
يحظر التعامل معها لمصلحة الصهيونية على ذمة البلاد العربية السابقة *

فإننا نقدم أدلة على صحة مؤسمة بتطابق عليها هذا الوضع بطلب اعساسة
التظلم من وزيرهم على نمو الاحكام الجديده يقوم المكتب الرئيسي
بمعرض الامر على المؤتمر لاتخاذ التوصية اللازمة *

ملحوظة :

يملن قرار أدراج الاشخاص المنوعين تطبيقا لمبادئ المقاطعة مسند
دخول البلاد العربية ضد ترليهم مناصب حكومية أو دولية حساسة وذلك بناء على
توصية تصدر من المكتب الرئيسي استنادا الى معلومات عربية رسمية تؤكد كسند
حساسية المناصب الحكومية أو الدولية التي يشغلها الاشخاص المدعوون

على ان يبقى هذا التعليق مآرى المفعول مادام هؤلاء الاشخاص
يشغلون مناصبهم المذكورة *

رأينا : التدابير التي تتخذها الاشخاص الاجانب (مؤسسات شركات - جمعيات) ذوي الميول الصهيونية :

(ا) تتمتع المؤسسات والشركات التجارية صهيونية الميول في مجال تطبيقي
هذه التوصية وبالتالي يحظر التعامل معها طالما استمرت هذه الميول
في الاحوال الثانية :

(ب) اذا كانت مملوكة بكاملها لشخص أو لاشخاص طبيعيين ثبتت عليهم
الميول الصهيونية أو كان هذا الشخص واولئك الاشخاص يملكون
% ٥٠ من رأسمالها *

(ج) اذا كان الشخص الاممى من قيام الشخص الممنوع هو العميل
على مساندة الصهيونية وتدعيم اسرائيل اجتماعيا أو اقتصاديا سياسيا
أو عسكريا *

(د) اذا تكررت قيامه كشخص ممنوع بالتبرع لهيئات اسرائيلية أو صهيونية
داخل اسرائيل أو خارجها *

(د) اذا ساهم فيه رأس المال الاسرائيلى بنسبة ٣٠ ٪ فأكثر .

وفى الحالات السابقة لا ينظر الى وجود علاقة مخالفة للشخص الممنوع من اسرائيل او عدم وجودها ويحظر التعامل معه على تطبيق هذا اذار .

(هـ) اذا كان الشخص او الاشخاص الطبيعيون الذين اعتبروا صهيونيين الممول يملكون هم او الشركات المملوكة لهم او تلك التى تعتبر فى حكم المملوكة لهم نسبة اقل من ٥٠ ٪ بالنسبة للحسابات الواردة فى الفقرات (ا و ب و ج) المبنية اعلاه ونسبة اقل من ٣٠ ٪ بالنسبة للحالة الواردة فى الفقرة (د) من راس مال الشخص الممنوع وتبين له علاقات مخالفة من اسرائيل اذا ان ذلك يدل على سيطرة الشخص او الاشخاص الطبيعيين على ادايته ورسم سياسته وذلك بعد اذاره وفقا للاصول لتسمية وضد المخالفين

اما اذا لم يكن للشخص الممنوع علاقة مخالفة من اسرائيل بالنسبة للحالات الثلاث الواردة فى الفقرات (ا و ب و ج) فففسس هذه الحالة لا يتخذ ضدهاى اجراء اذ يدل ذلك على ان مساهمة الشخص او الاشخاص الطبيعيين فيه لم تمكنهم من السيطرة على ادايته او رسم سياسته .

اما بالنسبة للعالة الرابعة فينذر الشخص الممنوع وفقا للاصول لتصفية مساهمة رأس المال الاسرائيلى فيه فاذا لم يستجب يحظر التعامل معه .

(و) اذا كان الشخص الممنوع فيها او اما للشخص الممنوع السدى اعتبر صهيونى الممول او كان فى حكم القمع او الام طبقا للقواعد المقررة او اذا كان مملوكا للشخص الممنوع الصهيونى بنسبة تقل عن ٥٠ ٪ بالنسبة للحالات الثلاث الدنوه بها فى الفقرات (ا و ب و ج) او ٣٠ ٪ بالنسبة للحالة الواردة فى الفقرة

(د) إذا كان الشخص المعنوي الصهيوني شركة تشرع مسجلة ٧٥ ونهت أن له علاقة مع الفروع الإسرائيلية. أما في حالة عدم وجود هذه العلاقة فلا يتخذ ضد الشخص المعنوي الذي يساهم فيه أو معه الشخص أو الأشخاص الاعتباريين الذين اعتبروا صهيونيين أي إجراء. إذ أن عدم وجود علاقة للشخص المعنوي بإسرائيل لا يدل على عدم سيطرة الشخص أو الأشخاص الاعتباريين على شخص أداته أو رسم سياسته لخدمة إسرائيل باعتقادها إذا كانت تحت المباشرة من قبل راس المال الإسرائيلي. ففي هذه الحالة لا يجب إندثار الشخص المعنوي أصلاً لتصفية هذه المساهمة ولا حظر التعامل معه.*

(١) إذا كان الشخص المعنوي قد رفع من قائمة الأشخاص المحذرين للتعامل معهم ثم إلى مخالفة بنادي البقا طمرة المقررة مرة ثانية لـ لان هذا الفعل يدل على ضلوعه بالتدخل لخدمة إسرائيل (مادة الاستثناء المنصوص في قرار مجلس الجامعة في دور انعقاده الثاني والأربعين : أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤ - كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ في القاهرة) ينقض هذا القرار بأنه يجوز للمؤتمر معتمداً بحسب وضع أي شركة محظور التعامل معها نهائياً لا يتكافأها المخالفة الثانية على حد عند الضرورة في ضوء المبررات التي تقدمها بها لتقديم المصلحة العامة بشرط أن تقدم الشركة تبريراً مقبولاً لاسهامتها في الثانية لبلادها. البقا طمرة بالبرغم من طلبها بزيادة وأن تقدم كافة الاستعدادات التي يحظر المؤتمر من ضرورة تقديمها حتى إذا التزم بإزالة بعض أركان المصلحة العامة. بهذا الاستثناء وفي الأمر أن مجلس الجامعة في ديسمبر أن لا يساهم التي أدت إلى طلب الاستثناء للحصول على موافقة.*

(٢) لا يرجع من أعضاء مجالس إدارة المؤسسات والشركات التابعة التي يحظر التعامل معها للهيول الصهيونية بقائمة الممنوعين من التعامل مع إسرائيل.

الى الهلاك المبررة الامن ثبت اندفاع شخصيا يحمل مادي او معنوسى
يوثق صهيونية يوزله كاتضاعه لجمهرات او مؤسعات ثابتة صهيونية
او تكرار تبرعه لهيئات صهيونية مؤا* داخل اسرائيل او خارجها او تكرار
القيام باعمال الدعاية الواضحة لاسرائيل او شن حملات الدعاية
الضادة للالهة العربية *

٢) على المكتب الرئيسى تعديل هذا التمديد بعد اقراره من مجلس الجامعة
على المكاتب الاقليمية ومطالبتها بتوجيه على اوسع نطاق على السفارات
وغرف التجارة الاجنبية لانها مضمونه الشركات الاجنبية التى
حظر التعامل معها بحسب مبولها الصهيونية على ضوء المبادئ الحاكمة
فاذا تقدمت اى شركة او مؤسسة بنطبق عليها هذا الوضع يطلب اعساده
النظر فى وضعها على ضوء الاحكام الجديدة يقوم المكتب الرئيسى بمعرض
الامر على المؤتمر لاتخاذ التوصية اللازمة *

ملحوظة :

فى الحالات التى ترى فيها المكاتب الاقليمية او المكتب الرئيسى ان المصلحة
وتفادى الاستغلال الصهيونى تقضى بعدم اصدار الشركات التى ثبتت مخالفتها
لمبادئ المقاطعة الا بعد مهاد من الفجرى عن قبول واتجاهات اصحابها
او اعضاء مجالس ادارتها او المبررين عليها فانه يجب التوسى فى التعديلات
حتى اذا ثبت رسميا ان اليهود لا يهولوا خاصة نحو اسرائيل او الصهيونية يستطاع
المكتب الرئيسى اراء المكاتب حول حظر التعامل مع امثال هذه الشركات
دونما اصدار *

خامسة : عدم جواز رفع الحظر عن شخص لا شعاعا لطبيعته صهيونية

او الاجتهاد :

استثناء من احكام الاجراءات التى تجيز رفع الحظر عن الاشخاص
(الطبيعيين او الاعتباريين) الذين يقدمون رقائق تثبت استجابتهم لمتطلبات

المقاطعة لا يجوز رفع الحظر المفروض على التعامل مع الأشخاص الأجانب
والوطنيين (أ) عبايين او طبيعيين (المبينة بما يلي :

(أ) الشركات والمؤسسات الأجنبية التي سبق أن رفضت من قائمة الأشخاص
المحظور التعامل معهم ثم عادت إلى ارتكاب مخالفة لمبادئ المقاطعة

(ب) الشركات والمؤسسات الأجنبية التي يثبت ملكيتها لأفراد لهم نشاط
صهيوني محين *

(ج) الشركات والمؤسسات التي تدل عن نشاطها على إسرائيل وقضاياها
أو يثبت ذلك ذلك التي تقوم بجمع التبرعات لها *

(د) إلا أنه يجوز للمؤتمر مجتمعا بحث وضع أي شركة محظور التعامل معها
نهايا لارتكابها المخالفة الثانية (وذلك بالنسبة للشركات المبيحة
بالفقرة ٩ من الهند أعلاه) على حدة عند الضرورة في ضوء المبررات
التي تقدمها وما تخضيه المصلحة العامة بشرط أن تقدم الشركة
تفسيرا مقبولا لاسباب مخالفتها الثانية لمبادئ المقاطعة بالرغم من
علمها بها وأن تقدم كافة المستندات التي يشترط المؤتمر ضرورة تقديمها
حتى إذا تمت سلامة وضعها وبأن المصلحة تقتضي بهذا الاستثناء
رفع الأمر إلى مجلس الجامعة من بيان الاسباب التي أدت إلى طلب
الاستثناء للحصول على موافقته *

سادسا : الاجراءات التي تترتب على انذار الاشخاص الطبيعيين

أو العبايين :

(أ) يحظر الاشتراك بتعهدات حكومية مع الشركات الأجنبية التي تكسبون
قد أذرت بسبب المقاطعة *

(ب) يسمح باستيراد منتجات الشركات الأجنبية التي تنذر لتعمية وضربها
المخالف لمبادئ المقاطعة خلال الانذار في حدود متوسط الكميات

التي اعاد المستوردون استيرادها في نفس المدة خلال السنوات الثلاث
الاخيرة *

ملحوظة :

تفسر احكام الفقرة (ب) على ان المقصود هو اخذ حدود متوسط الكميات
المستوردة من الشركة المندرة خلال السنوات الثلاث الاخيرة استيرادا فملحظا
بمعنى انه يسقط من هذه المدة السنوات التي لم يستورد فيها شيء من
منتجات الشركة وكذلك تحتسب الكميات على اساس اجمالي المستورد من منتجات
الشركة بأكملها لا يمتنع واحد من منتجاتها *

سابعا : شطب اسماء الشركات او المؤسسات الاجنبية التي تهيئت
انعدام وجودها القانوني او الواقعي من القائمة السودا *

اذا ثبت لمؤتمر المقاطعة بادلة مضممة في احدي الشركات او المؤسسات
المحظور التعامل معها بسبب مخالفتها لاحكام قانون ومبادئ المقاطعة
قد زالت من الوجود سواء من الناحية الواقعية او القانونية وان هذا الاستزوال
لا يخفى تحاللا لتتهريب من احكام المقاطعة تعتبر المخالفات التي ارتكبتها
قد زالت ويحذف اسمها من قائمة الشركات المحظور التعامل معها *

ثانيا : الاحوال التي يسمح فيها استيراد بعض المنتجات شركات
محظور التعامل معها :

اولا : استيراد القطع التبديلية (الغيار) من شركات السيارات المحظور
التعامل معها وكذا الاجراءات الواجب اتخاذها حيال مثل هذه السيارات
في حال مرورها بطريق الترانزيت او برفقة بعض المعاي داخل دول جامعية
الدول العربية :

١) عدم السماح باستيراد القطع التبديلية (الغيار) للسيارات التي
تنتجها شركات السيارات الموضوعة في القائمة السودا ما دامست
هذه القطع من انتاج الشركات المقاطعة او اي شخص آخر طبيعي

او اعتبارى له عاقبة مالية او ممنوعة من تلك الشركات طالما امكن استيرادها
من صن شركات اخري غير مد رجة فى القائمة السوداء * اذ كان فى الامكان
انتاجها او استيرادها من دول الجامعة العربية *

اما فى حالة تمدد ذلك فيسمح باستيراد قطع الغيار المشار اليها
من اية جهة كانت بعد ان تقر السلطة المختصة فى الدولة هذا التقدير *

(ب) يسمح للسيارات المستعملة المحظور من الشركات المنتجة لها بالدخول
نهايا او المرور فى اراضى الدول العربية اذا ثبت تسجيلها فى
اى بلد كان باسم مالكها العربى (حين الدخول) وذلك قبل صدور
قرار محكمة هذه الشركة *

وكذلك يسمح للسيارات المحظور التعامل من الشركات المنتجة لها
بالمرور عبر الاراضى العربية او ادخالها مؤقتا فى حال ورودها برفقة
السواح والخبراء الاجانب او الحجاج بشرط عدم السماح لهم بتصريفها
محليا وهذه التسهيلات لا تشمل السيارات التى ثبت انها من صنع
او تصنيع اسرائيل *

ثانيا : استيراد القطع التبدلية لآلات المنتجة من قبل الشركات

التي حظر التعامل معها فى الدول العربية :

يسمح باستيراد قطع الغيار اللازمة لآلات الانتاجية والقوى المحركة
المستعملة فى الهاند العربية والتى تكون قد استوردت من شركات اجنبية ثم
حظر التعامل معها بعد استيرادها وذلك مراعاة القيود التالية :

(١) ان يثبت للسلطات الرسمية العربية فى كل حالة نتيجة لتقارير فنية
انه يتمدد صنع قطع الغيار المطلوبة لهذه الآلات محليا او فى احسدى
الدول العربية او استيرادها من انتاج شركات اخرى غير محظور التعامل
م معها *

(٢) الا تشكل قطع التبديل المطلوبة وحدة كاملة لآلة من انتاج الشركة

الحظور التام من معها وان تراقب الحظرات المختصة بالاستيراد ما سبق
بحيث يمنع استيراد قطع التهديد اذا ثبت لها انها مشكوك وحيدة
كاملة سواء تم هذا الاستيراد دفعة واحدة ام على دفعات *

ثالثا : الادوية التي ثبت عدم امكان الاستغناء عنها ويكون قد حظرت

التعامل مع الشركة المنتجة لها :

(أ) عند حظر التعامل مع اى شركة تنتج الادوية تقوم المكاتب الاقليمية
بالاتصال فورا بالسلطات الطبية لديها لحصر منتجات هذه الشركة
للوصل الى الادوية التي لا يوجد لها بديل من منتجات شركات
اخرى والكمية التي تلزم منها لحاجة السكان خلال مدة عام من موافقة
المكتب الرئيسي بهذه البيانات *

(ب) اذا ثبت للمكتب الرئيسي من البيانات الواردة من المكاتب الاقليمية عدم
وجود بديل لدواء معين من انتاج الشركة المحظور التعامل معها
يستطلع رأى المكاتب الاقليمية فى استثناء الدواء من الحظر المفروض
على منتجات الشركة المنتجة له * ويشترط فى هذه الحالة ان يكسب
استيراد دواءين الدواء المستثنى عن طريق وزارات الصحة فى الدول
المرتبطة *

المذكرات المتبادلة بين حكومة جلالة الملك للمملكة المتحدة
وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تشكيل اللجنة
المشتركة للتحقيق في مسائل فلسطين يهود أوروبا

٥٥٥

واضطن في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥

بن مستر جيمس بولز الى ايرل الناكس

سيدى

الى عظيم المحرف انا اخبركم انكم انتم بالاعارة الى معادتنا فسي
الموضوع الا ترى ان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية توافق على تشكيل لجنة
تحقيق بالثباتون مع حكومة المملكة المتحدة على المسألة ؟

وستكون اللجنة مؤلفة من ستة من المواطنين الأمريكيين تعيينهم حكومة
الولايات المتحدة فالأمريكية وستة من مواطني المملكة المتحدة تعيينهم الحكومة
البريطانية وسيعملون تحت رئاسة دويبة وستتحدث حكومتا الولايات المتحدة
والمملكة المتحدة هذه اللجنة للاستماع في بحث الأمور الموكولة اليها وترجع
ان يصل تقريرها في مدى ٢٠ يوما من بدء التحقيق وللجنة ان تقر طريقة
العمل التي تسير عليها ولها ان رأيت أن تسير في بحث بعض المواضيع حسن
طريق اللجان الفرعية .

ولكل حكومة ان تكافى ممثلوها من أعضاء اللجنة وغير المثلون حسن
يدعو الحال الى اختصارهم كما لها ان تدفع بعض التكاليف الأخرى الستى
لاتدخل في نطاق ما تقدمه الحكومتان بالالتزام .

اما مصاريف اللجنة الأخرى فستكفل بها الحكومتان بالاحكامى .

من اجل هلفاكس الى مستر جيمس برنسر

السفارة البريطانية

واشنطن في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥

عزيزي

بناءً على تعليقات سمادة وزير الخارجية ، يمدني ان اخبركم انكم
ان حكومة جلالة الملك للسلطة المتحدة توافق على الاسس المهنية فسي
مذكرتكم بتاريخ ١٠ ديسمبر بشأن تشكيل لجنة التحقيق المشتركة لتمطس
تقريراً عن حالة اليهود في بعض انبلاذ الازوية و فلسطين .

القرار الاجماعى للكونجرس الأمريكى

١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٥

حيث أن الكونجرس فى اجتماعه السابع والستين يوم ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٢ - قرر بالاجماع " ان الولايات المتحدة الأمريكيه تحبذ انشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين ، على أن يعلم بجله أنه سوف لا يعمل شئ من شأنه أن يعس الحقوق الدينية والمدينة للمسيحيين والطوائف غير المسيحية الأخرى فى فلسطين . وأن الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية فى فلسطين سوف يحافظ عليها بمنأى " .

وحيث أن اضطهاد اليهود البجرد من الرحمة فى أوروبا قد بين بوضوح الحاجة الى وطن لهم يتخذ كملجأ للاعداد الكبيرة من اليهود الذين أصبحوا بلا وطن نتيجة لهذا الاضطهاد ،

وحيث أن هذه الحاجة الماسة قد أبدعها طلب الرئيس بالماج حال المائة ألف لاجئ يهودى اضافى بالدخول الى فلسطين ،

وحيث أن تدفق المهاجرين اليهود الى فلسطين قد أدلى على تحسن أحوالها الزراعية والماليه والصحية والاقتصادية بصورة عامة ،

وحيث أن الرئيس ورئيس الوزارة البريطانىة قد اتفقا على تعيين لجنة تحقيق أمريكيه انجليزيسه مشتركة لتحري الأوضاع فى فلسطين بالنسبة لمشكلة الهجرة اليهوديه والوضع اليهودى فى أوروبا ، ووضع تقرير فى مدى عامه وشهرين يوصا ،

لذلك فإن المجلس الممثل للأمم يقر بالاتفاق أن الاهتمام الذى أبداه الرئيس فى حل هذه المشكلة كان فى محله ، وأن الولايات المتحدة سوف تستعمل مساهمها الحميده لدى السلطة المنتدبه لجمال أبواب فلسطين مفتحة لدخول اليهود بحرية الى ذلك القطر الى أقصى قدرته الزراعيه والاقتصاديه وسوف تتوفر هناك فرصة كاملة للاستثمار والتنمية بحيث تكون لهم الحريسة

في استئناف بناء فلسطين كوطن قوي لليبود • بالاشتراك مع سائر شعوب
السكان لجمل فلسطين (كومن ولث) ديمقراطي • حيث يكون الجميع • بغض
النظر عن الجنس والمذهب • متساوين في الحقوق •

توصيات وتعليقات لجنة التحقيق
الانجليزية - الامريكية بشأن هلاك اليهود فى
اوروپا وقضية فلسطينيين

١٩٤٦

تصديق *

عنهتنا حكومتا الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة كهبة مشتركة
مولفة من اعضاء امريكيين وبريطانيين لتقرير بالمهمات التالية :

١ * للتحقيق فى احوال فلسطين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفهم
علاقاتها بمشكلة الهجرة اليهودية وشهجير السكان الموجودين هنسائه
حاليا *

٢ * للتحقيق فى وضع اليهود فى البلدان الاوربية التى كانوا فيها ضحايا
الاضطهاد النازى والفاشى وفى التدابير التى اتخذت او ستتخذ فى
تلك البلدان لتكهنهم من التمتع بالحياة محريين من الجور والتفريق
الجنسى وفى تقدير عدد الذين يوقعون من المهاجرة الى فلسطين او
البلدان الاخرى فى خارج اوروپا وأوريجيون على ذلك تحت ضغط
ظروفهم الخاصة *

٣ * للاستماع الى آراء اليهود ذوى المصلحة واستشارة ممثلى العرب واليهود
فى مشاكل فلسطين تلك المشاكل التى تتأثر بحالات هى عرضة للتحقيق
وفقا لاحكام القوتين ١ ، ٢ الاتخيرين ويظروف وحقائق اخرى متعلقة
بها ولمل توصيات لحكومتي صاحب الجلالة البريطانية والولايات المتحدة
الامريكية تدلن بواسطةها هذه المشاكل مع حلها النهائي الدائم *

٤ * ولمل اية توصيات اخرى ضرورية الى حكومتى صاحب الجلالة البريطانية
والولايات المتحدة الامريكية لامندوحة من عملها لمجابهة حاجات فورية

ملحة تنمياً عن احوال تنطبق عليها مضامين الفقرة الثانية المذكورة
اعلاه وذلك بعمل اصلاحي في الدول العربية الآفة الذكر او بتبني
التسييلات المعككة للهجرة الى البلدان في خارج البلاد العربية
والاستيطان فيها *

وقد احدثت لدينا الحكومتان معا بوجوب الصواع الشديدة في انهيها
المواضع التي عهد اليها بدراسها وتقديم تقريرنا لهما في خلال ستة وعشرين
يوماً من تاريخ مبادرتنا التحقيق *

وهكذا ، قد اجتمعنا في مدينة واشنطن في يوم الجمعة الواقع في
٤ كانون الثاني سنة ١٩٦٤ وبارنا عقد جلساتنا العامة في يوم الاثنين
التالي وبارنا من الولايات المتحدة الامريكية في ١٨ كانون الثاني واستأنفنا
عقد جلستنا العامة في لندن في ٢٥ منه *

ثم بوحنا لندن الى اورول في ٤ ، ٥ ، ٦ شباط وقسمنا لجتتنا السى
لجان فرعية وبارنا بتحقيقاتنا على الترتيب التالي :

في ألمانيا فيولونيا تشيركسلافاكيا غاليسيا فايطاليا واليونان
وفي ٢٨ شباط اخطبنا غارب البو الى القاهرة حيث عقدنا عدداً من الجلسات
ثم بوحنا الى القدس فوصلنا اليها في ٦ آذار * وقد تخلل الجلسات التي
عقدناها في فلسطين زيارات شخصية الى اقسام البلاد المتعددة * وقد
كانت الخاية من هذه الزيارات الشخصية الاطلاع في الدرجة الاولى على
اوضاعها وميزاتها المختلفة وعلى اساليب معيشة سكانها * وزارت للجسان
الفريعية عواصم سورية ولبنان والمراق والمملكة العربية السعودية وشمسق
الاردن لتطلع على آراء الحكومات العربية ومثلها الهياث التي لها علاقة
بالمواضع التي اماننا * وتركنا فلسطين في ٢٨ آذار ورجعنا مذكريتنا
سجراً * وقد اسبقنا في بيان سديتنا هذه في الملحق رقم ١ وها نحن
الآن نقدم تقريرنا فيما يلي :

(الفصل الاول)

تجديدات وملاحظات
المفصلة الأوروبية
التوصية الأولى

٥٥٥

يتوجب علينا ان نعلن ان المعلومات التي حصلنا عليها تجعلنا نرى
على يقين من ان جميع البلدان ماعدا فلسطين لم تكن القنصل عليها نفسى
اعداد ساكن لليهود الذين يعيشون في ترك اوروبا . وانهم يعيشون على
تركها .

ولكن فلسطين وحدها ليستطيع استيعاب جميع اليهود وضحايا
الاضطهاد النازى والفاشى والاراذل الذي يجعل العالم يأسره مشغولا عنهم وعدم
جميع الاشخاص المشردين .

ولذا ، فلاننا نوصى بحكومتنا بما ان تصرفا قويا بالتعاون مع البلدان
الاخري بالتمسك الحثيث لاجراء ساكن جديدة لجميع الاشخاص المشردين
يقطع النظر عن عقيدتهم او جنسيتهم . اولئك المشردين الذين انقسمت
عزى رؤيتهم لجماعاتهم السابقة ولم يبق لهم امل باعادتها .

على الرغم من ان الهجرة ستحل مشاكل بعض ضحايا الاضطهاد فسان
الكتيرة الساحقة بما فيها عدد غير قليل من اليهود ستبقى مقيمة في اوروبا
ولهذا فلاننا نوصى حكومتنا بأن تسمى لضمان تنفيذ احكام جنائي الاسم
المتحدة الذي يدعى الى " تسريع الاقدام الفاعل لتحقيق السلام مع المحافظة
على الحريات الاساسية للشعرا جمع دون تمييز في الميثاق او اللغة والدين " .

التعليق

اننا توصية حكومتنا بان تسعي بالتعاون مع البلدان الاخري لاجراء
ساكن جديدة للاشخاص المشردين من اوطانهم فلاننا لانقترح على اية يسلا

على الاسس الديمقراطية الصحيحة التي يمدحها الزعيم الاسرائيلي
مقترن بالنهضة الاقتصادية والتنمية و...

هجرة اللاجئين الى فلسطين

أولاً : ان يصدر في الحال اجازة تخول دخول فلسطين لليهود الذين كانوا
ضحية اضطهاد النازية وعصف الفاشية .

ثانياً : وان تمنح هذه الاجازات ان امكن خلال السام الحالي وان تتم هجرة
هذا العدد الفعلي بأسرع وقت تسمح به الظروف .

وتري اللجنة بان الاحياء الملقين من الاضطهاد النازي والفاشي
الذين اتصلوا بهم يزيد عددهم على مئة الف شخص . وفي الواقع يرجع
اكثر من هذا العدد في النازيا والنصا وايطاليا فقط . وعلى الرغم من مرور
عام كامل على تحرير اليهود فلا تزال القضية مسمم التي تقطن في المانيا
والنصا تعيش في مراكز تجمع تصرف بمسكرات التجمع وهي اشد الجوع
القوام الذين لاقت على ايديهم اصناف المذاب والمسف . وتري اللجنة
انه لصالح هؤلاء اليهود ونصالح ايديهم نفسها وجيران ثقاتهم
المسكرات يوضع حد لوقائهم فيها ان معظم هؤلاء اليهود على حق في
المقيم الرحيل من ايدي لان اكثرهم هم الافراد المتمدون والمثقفون في قسده
الديانة يمدق فضاء عائلاتهم وقائمين هم الذين ما زال لهم ارتباط في الجسالك
التي كانوا يسكنون فيها .

وبغض نهاية الحيز المخصص في التناول في سبيل توجيه المسمى
بلد ان اشري واسكانهم فيها . قوانين الهجرة وقيد هذا تنقح جازلا به من
يدخلهم الى اكثر البلدان ولا بد من مرور وقت طويل قبل ان مكان تدمر يسل
هذه القوانين وهذه القواعد قبل ان توضع هذه المبادئ وتضع التقيس
على ان في وجه بعضهم ان هذه هي البلدان التي خرجوا منها انفسهم .

وفي جميع المعضلات الاخرى ان يدخلوا بموجب نظام الكوتا وانما هو "لا" هذا هو صديقي
نسيما *

ولا تعرف انه اخرى يمكن للاكثية الساحقة من هؤلاء اليهود ان تتراجعوا
اليها في المستقبل القريب غير فلسطين وبغلا عن هذا فكلهم تقريباً غير مستعدين
في الذهاب الى فلسطين * وذلك لانهم على ثقة من انهم سوف يظلون هناك
باعتبارهم الذين لا يحصلون بالحصول عليه في اي بلد اخرى وانهم هناك يأملون
ان يحفظوا أماكن وجودهم وأمانهم في الحياة *

ونعتقد ان من الضروري تسهيل ذلك لهم في اقرب وقت ممكن * ونفسه
من ذلك فقد اكد لنا رؤساء الوكالة اليهودية ان هؤلاء المهاجرين سيجد
كل نهاية ومساعدة وعطف *

ولذا اعتنا نرجو بإعطاء دافعة تشجيعية لدخول فلسطين تحقيقاً لهذه
الغاية ونهمل بان التفتت الحاصل لهذا الامر يكون له اعظم تأثير على
الهدف بوجهه *

وجب ان تعطى الأولوية في منح هذه الرخصة بقدر المستطاع للمسيحيين
المهاجرين الموجودين حالياً في الممتلكات وإلى الذين حوزوا في الممتلكات
والمنعوا وشجعوا من الممتلكات ولكنهم يقيمون في هذين البلدين * واليهود
في أن يستثنى من هذا العدد الضحايا الآخرون من اليهود الذين رزقوا
ان يحركوا البلاد الموجودين فيها حالياً أو الذين تضطروهم ظروفهم الى تركها
لم الذين حوزوا من الاضطهاد قبل اندلاع نازي الحرب * ونحن نعتقد
بان هذا الذي سموي في تقدير قضايا الأولوية ولكن مع هذا نلح في تطبيقه
هذه الطريقة بقدر المستطاع ولدي تطبيقها ان ينظر بمنح الأولوية قوم مسلم
أي من آخر الى المعجزة والمفوضين والأطفال والصناعيين الذين يحتاج
الى خدمتهم مدة امور عديدة في العمل الذي اصبح القيام به ضرورياً
لصالح هذا الدول الجارفين المهاجرين *

ومن الضروري أن يدلل أن لا فائدة ترجى بعد الحصول على مساعدة
الهجرة من التثقل من قطر إلى آخرين الدخول إلى فلسطين بصورة فسيحة
مشرقة *

وبما لا يرب فيه أن هذا العدد الواقع من المهاجرين سيكون عيلاً ثقيلًا
على فلسطين * ولكننا على ثقة من أن السلطات المختصة ستحل ذلك
على عاتقها وإنها ستحصل على مراعاة الوكالة اليهودية التامة في حل هذا
المشكلة *

وسواءه المسئولون عن تنظيم هذه الهجرة والقائمين بها مشاكل عسيرة
غير أنه سلا يرب فيه أن المنظمات الأوروبية العديدة الخاصة والعامة ولا سيما
مؤسسة الانقاذ والتموير التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ستمد يد المعونة
السكنة ذلك لأن القمامون الاجتماعي ضروري جدا في كل شيء وفي جميع المراحل *

ونحن نؤكد أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي أبدت
اهتماما كبيرا في هذا الأمر ستساهم بقوة وبخاء مع حكومة بريطانيا العظمى
في العمل على تحقيق مطالبه طريقين آخرين ولكنهم يعتقدون المساعدة بها *

على أولئك الذين يعارضون في السماح لهذا الشعب التاسع عشر
بالدخول إلى فلسطين أن يدركوا بأننا أخذنا بعين الاعتبار جميع ما عرضوه
علينا من بيانات وثائق ولنا كل الرجاء أنهم سيعيدون النظر في هذه
النضمية وأنهم سيقدرون الاعتبارات التي أدت بنا إلى هذه النتيجة
حق قدرها وأنهم عاكسة على ذلك كله إذا لم يكونوا مستعدين لد المساعدة
المساعدة فعلى الأقل يجب ألا يكونوا سببا في زيادة الألم يعانيه الشعب
المعذبين *

مبادئ الحكم

لا دولة عربية ولا دولة يهودية *

لأنجل التي تهاجمها في مطالب العرب والمسلمين بشأن الاستقلال في فلسطين
تري من الضروري التصريح عن المبادئ التالية :

- ١٠١ أن لا سواة للمسلمين على العرب ولا للمسلمين على اليهود في فلسطين .
- ١٠٢ أن لا تكون فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية .
- ١٠٣ أن الشكل النهائي للحكم الذي ينفذ في فلسطين يجب أن يضعه من -
بضمانات دولية - حماية ورعاية مصالح المسيحيين ، والاسلام والمسلمين
على السواء في الاراضي المقدسة وهكذا يجب ان تصبح فلسطين فسي
النهائية دولة ترضى وتحقق حقوق ومصالح المسلمين واليهود والمسيحيين
على السواء وتمنع السكان يهودهم الكبار من الحكم الذاتي الذي
الذي يفتقر واحكام المبادئ الثلاثة الاساسية الآتية الذكر :

الضمليق

ان المصلحة العظمى التي للعالم المسيحي في فلسطين قد اهلأت اهمالا
تاما أو تمسحت أو تفتكت جانبا في جميع ادوار النزاع الدوامي الطويل بين
اليهود والعرب للسيطرة على تلك البلاد ، حيث يهدف كل فريق منهما
بأعلى صوت قاتلا :

ان هذه الايضا هي المعضلة .

باستثناء الامارة القصيرة الاقتصادية الجارية في تقرير اللجنة الملكية
" المدعو يهودا " يتقرب بين " والمسيحيات الصغيرة التي تلقيناها تحريشا
ومخاضا حول هذه النقطة .

لذا ، فاننا نصح بقوة بأن فلسطين التي مقدسة في نظر المسيحيين
والمسلمين واليهود ، على السواء ، ولا ننظر لكونها كذلك فهي ارض
ان تكون في يوم من الايام ايضا مستطعم اي شعبا وأي دين ان يدعوا

ادعاء عادل لا يأتيها ملك له *

ونصرح بنفس القوة ان فلسطين يكونها ايضا قدسة تختلف لكل الاختلاف
من غيرها من البلدان الاخرى ولذا يجب ان تكفى للمهادنة والتعامل السلي
تقتضيها الاخوة المصرية لا التي تستأجرها القويحة الغبيقة *

وعدا ذلك فيلنظر لتاريخ فلسطين الطويل ولا سيما خلال الثلاثين
سنة الماضية لا يمكن اعتبارها ارضا عربية صرفة ولا ايضا يهودية صرفة *

للمسلمين صلة تاريخية بالبلاد والمسلمين القوي اليهودي وان كان يتضمن
اقلية من السكان فقد غدا حقيقة واقعية يسهل له اذبح له الحق في
الاستمرار والحياة والتطور بالخطوات *

ومع ذلك فليست فلسطين ايضا يهودية صرفة لا يمكن ان تكون كذلك
في المستقبل فهي في مقترق طرق العالم العربي وكانها المرب الذين استو
اصلاهم هذه المنطقة منذ اقدم الازمنة ينظرون بحفي مالى فلسطين
كوطن لهم *

ولذلك ، ليس من العدل في شيء ولا باللائكان من الناحية المدنية
ان تصبح فلسطين دولة عربية تهيمن فيها اكنية عربية على قدرات اقلية
يهودية او دولة يهودية تهيمن عليها اكنية اليهود على قدرات اقلية
عربية وفي كلتا الحالتين لن يكون لنصانات الاقلية القوة الكافية لحماية الجماعة
التي تحت حكمها *

وقد اوضح احد الفلسطينيين الموقف بالعبارة التالية :

" لقد كان الخوف يمارر قلوبنا نحن معشر اليهود من ان تصير
هذه البلاد يوما ما دولة عربية وان نصبح نحن تحت حكم العرب * وقد
كان هذا الخوف يبلغ فينا احيانا درجة النوبه * والان بدأ هذا الشعور
بالخوف نفس يخالف افقة العرب وهو الخوف من ارياد نفوذ اليهود
وقد سمع عليهم وحكمهم لهم " *

فيبقى اذن جمل فلسطين بلدا يمكن فيها التوفيق بين الاماني
الوطنية المشروعة لليهود والمرب كليهما مما دون ان يخشى اى فريق تملك
الفريق الآخر عليه . وفى رأينا أنه لا يمكن تحقيق هذه الغاية فى ظل
من اشكال الدساتير التى يكون فيها للاكثرية المددبة الرأى الحاسم
ذلك لأن نضال الفريقين فى سبيل الحصول على الغالبية المددبة هو الذى
يمكر جو العلاقات بين المرب واليهود . ولضمان حكم ذاتى صحيح لكلا
الجماعتين العربية واليهودية لابد من جمل هذا النضال عديم الجدوى بحكم
الدمستور نفسه .

الانتداب وصاية الامم المتحدة

•••••

لقد توصلنا الى النتيجة التالية وهى ان المدا بين المرب واليهود
ولاسيما اصرار كل فريق منهما على السيطرة على الفريق الآخر عن طريق المنصف
اذا اقتضى الأمر يجعل فى حكم المؤكد ان كل محاولة لتأسيس دولة مستقلة
فى فلسطين فى الوقت الحاضر او بعد فترة من الزمن تؤدي الى نزاع داخلى قد
يهدد السلام المالى . ولذا فاننا نوصى ريثما يتلاشى هذا المدا باستمرار
الحكم فى فلسطين على ما هو عليه تحت الانتداب الى ان يتم الاتفاق على تنفيذ وصاية
الامم المتحدة عليها .

التمليق

:

نحن نمتدح ان مهمة بريطانيا كدولة منتدبة على فلسطين لم تكن بالمهمة
المبينة بالنظر الى القوات المظمية العربية اليهودية - العاملة فى خارج
فلسطين . وقد صرحت لجنة بيل فى سنة ١٩٣٧ بأن الانتداب غير قابل للتطبيق
واستنادا الى ذلك اوضحت لجنة الانتدابات الدائمة فى عصبة الامم ان نظام
الانتداب يكاد يكون غير قابل للتطبيق (بعد ان صرحت لجنة بيل بشئ هذا
(التصريح) وبعد سنتين من هذا التاريخ اعلنت الحكومة
البريطانية عن عزمها على اتخاذ الخطوات اللازمة لانتهاء

الانتداب بإنشاء "دولة فلسطينية مستقلة وذلك بعد أن وجدت أن حسيب المشكلة على أساس التقسيم الذي اقترحه لجنة بيل غير قابل للتطبيق أيضاً. أن توصياتنا هذه موجهة على ما نعتقد أنه في هذه المرحلة اعدل حل ممكن للجميع وذلك بالنظر إلى ما حصل في السابق وإلى جميع مآثر أجراءه حتى الآن. ونحن نمتري بأن هذه التوصيات لتتفق مع مطالب أي من الغيقيين هذا فضلاً عن غريبتها على سياسة الدولة المنتدبة في الفترة الاخيرة. ونحن نمتري بأن الأخذ بهذه التوصيات يتطلب طيلة فترة وصاية طيلة الأسب الامر الذي يتضمن عبثاً ثقلاً جداً يصعب على أية حكومة الاضطلاع به. لوجودها، غير أنه بالإعلان تخفيف هذا العبء عن كاهل الرعي فمما قدور الأعضاء فالأخرون في معرفة الامر المتحدة الصعوبات حققها وآروا الرعي في القيام بأعماله".

السواة يستوي المعيشة التوصية الخامسة

•••••

اننا نوصي ونحن نتجه بانظارتنا إلى شكلين الحكم الذاتي يتغسق ويهادي: الثلاثة المبسطة في التوصية الثالثة بالترتيب قيام الدولة - سواء كانت مثبته أو وصية - بأعمال التصحيح التالي - وهو أن تقدم المصيريا الاقتصادية والملي والسماح في فلسطين يجب أن يكون ساهبا لتقسيم اليهود في هذا الطماره كما ينبغي على الحكومة أن تقوم بالخطسوات اللازمة التي تستهدف سلفخوة القافة الان بين المستويين ونسجم مستوي معيشة المصيريا • وبهذا يتسنى لكلا المصيريين تخفيف حالهما في المشتركة وصيرورهما المشترك في الاى التي يموه كلاهما اليها •

التعليق

ان د راستنا للأحوال في المطين ساقتنا إلى النتيجة التالية وهى
ان احد الأسباب الرئيسية للتصادم والتزاح هو التظوات المظير والنسبي

الشاخ بين مستوى معيشة المريعين مستوى معيشة اليهود حتى ان ظهور الحرب التي عادت على العرب بمبلغ مالية كبيرة لم تقرب عقسة التباين بينهما بصورة ملحوظة ولا يمكن رفع مستوى معيشة العرب ليعمل السس مستوى معيشة اليهود الا اذا اتحدت الدولة المنتدبة مساهمة بمسست برمانية ودقة لتحقيق هذا الغرض . ولدى التحدث على ضرورة انتساج مساهمة كهذه يجد رينا ان نعيم ونوع خاص الى التباين في الخدمات الاجتماعية بين يما فيها المستشفيات المسورة لليهود والعرب في فلسطين .

اننا نعتز اعترافا تاما بان الخدمات الاجتماعية اليهودية تعمل الى حد بعيد من قبل الطائفة اليهودية في فلسطين بمساعدة المنظمات اليهودية في الخارج وتشهد على انه يجب ان لا يعمل اى شئ بقصد تخلف مستوى هذه الخدمات الاجتماعية الى مستوى الخدمات الاجتماعية عند العرب او وقف العسومات المستوية التي تجبى لهما الآن .

اننا نقترح ان ننظر فيما اذا كان من المستحسن تشجيع العرب على تأليف جماعة عربية على غرار الجماعة اليهودية التي تبرز الآن فلسطين الخدمات الاجتماعية اليهودية وتعملها الى حد بعيد ولا بد للعرب من ان يعتمدوا اكثر من اليهود بمراحل على مساعدات الحكومة المالية . ولكن يجب على يهود فلسطين ان يسلطوا يهودية اتفاق الجزر الاكبر من الفوايد التي تجبى منهم ومن العرب على العرب لتتلقى اليون الشاخ المرجسود حالها بين مستوى المعيشة لدى الفصين .

مساهمة الهجرة المستقلة

•••••

بما اننا نرى قضية فلسطين قريباً الى منظمة الامم المتحدة ونفذ فيها نظام الوصاية فاننا نوصي بوجوب ادارة فلسطين من قبل الدولة المنتدبة بموجب احتكام نظام الانتداب الذي يصور بشأن الهجرة . بان ادارة فلسطين عكف بتسهيل الهجرة اليهودية في احوال ملائمة مع مراعاة مسد

الاضرار بحقوق الطوائف الاخرى ومركزها *

التعليق

لقد ارجعنا يقبل ١٠٠٠٠٠٠٠٠ مياجر من ضحايا الاضطهاد النسماري
بالسرعة الممكنة ونقصدى الان الى الموقف بعد دخول ذلك العدد * انشأ
لاستطيع ان تتطلع الى المستقبل الجيد كما أنه لا يسمنا أن نضع قايما
للهجرة السنية *

والى ان تنفذ اتفاقية الوصاية فان من رأينا الصحيح ان تدار فلسطين
حسب نصوص نظام الانتداب لانف ذكها ولاستطيع الذهاب الى ابعاد مسن
هذا الحد في مريض التوصية *

فقد يكون من المجازفة التكوين في هذا العالم المضطرب بما سيكون عليه
الوضع الاقتصادى لاي بلاد بعد سنوات قليلة * ومن الميسر نوع خاص التنبؤ
يستقبل ظهريين الاقتصادى والسماى بعد مئى سنوات * فنرجو والحالمة
هذه ان تفضل وشيكا الذسمة والاضطراب اللقد ان حاليا وان يحل محله
عهد لم نعرفه الاراض المقدسة منذ زمن بعيد * وان يتحقق المسمو
والعرب بما قهيا بان التماون من مملحتها المتحركة يد انه لايتطويع
احد ان يتكون كم من الوقت يحتاج هذا الامر لى يتم

وتتوقف امكانية احتلال الهلاء زيادة كبيرة فى السكان مع الاحتفاظ
بمستوى معيشة ملائم على مستقبلها الاقتصادى * وهذا بدوره يتوقف الى درجة
كبيرة على امكن أو عدم امكن تنفيذ الخطط الواردة ذكها فى التوصية الثامنة
واقطاعات ثمايرها *

ذكرت لجنة ييل بان هناك عوامل سياسية واقتصادية تتعلق بالهجرة
يجب اخذها بعين الاعتبار * وأوضحته اللجنة المذكورة يادخال ١٢٠٠٠
فى السنة * كحد سياسى اعلى * اما نحن فلا يسمنا تحديد حد اعلى

أرادني المسحوق السحق في السحق أن أن هناك عدة عوامل غير واضحة
ما زالت قائمة .

على اننا نوصي في بيان معنى التماثل التي توافق على وجوب اخذ هذا
 معيار الاختيار الذي تميز به المهاجرين من الذين يتفق قبولهم في اي
 فترة من الزمن * من الهيمساي من حق كرامة مستقلة بآلية لصالح ابطال نفسا
 اوتدوين عدد المهاجرين الوصي قبولهم في اراضيها وعلى هذا التماس
 فان من حق حكومة فلسطين فسانتدق اسوة بالحكومات الاخرى ان تقدر والنظر
 الى مصلحة جميع سكان فلسطين وغيرهم عدد المهاجرين الواجب اذ خالهم
 بآلية فترة في المستقبل *

ففي فلسطين يوجد الوطن القوي للمهود الذي أحدث بنتيجة تصحيح
بالقوة فقد يمي البنى ان ذلك التصحيح كان خاطئا وما كان يجب اعطائه
وقد يمي البنى الآخر انها فكرة عظيمة جدا وانه لا مكان تنفيذ اجبراً وبهم
بوتائج عرفه التاريخ ومن المصير الجدول في اى الزمان اقرب الى الصواب
فالوطن القوي قائم في فلسطين وجدوه عتيقة في تربتها ولا يمكن محوه مسن
سجل الوجود بالجدول كذا انه لا يمكن بلوى به من الوجهة وقت والفا انفسد امر
المرتادين اليهود عن تنفيذه ونشيم

وحكومة فلسطين بمقتضاها كافة رعاية جميع السكان وتوفير الرفاهة للسكان
لا سيما ان تتجاهل هذا الجزء المهم من سكانها ، ولا سيما
أيضا ان تتجاهل ما هو تحت يده في قسوة مع الفئات الاثنية ، ولكن لا دولة حكومية
في فلسطين تترك في واجبهما نحو شعبها ان تتردد عن بذل قصارىها لا المحافظة
على الوطن اللئيم ، فمعظم بل التشجيع تطوره أيضا تطورا صحيحا وكما يبدو
لنا لا به لهذا التطور ان يعمل البجرة

هيجب ان تكون مصلحة الشعب بجمهورية ماغربي المهور والمغرب هيجب ان
الهدف الاساسي في فلسطين اننا نرغب ان (الزاري القائل بعدم جوارقهم عمل

هجرة يهودية اخرى الى فلسطين دون مراقبة العرب الا لـ الذي سمودي الى
 سيطرة العرب على اليهود، وترفض كذلك طلب اليهود الملح بتهجير هجرة
 يهود يثا جارية بأسرع ما يمكن بغية ايجاد اكنية يهودية ومن ثم تأسيس وانها
 دولة يهودية في فلسطين * ان سمادة اليهود يجب ان تكون خاضعة لسمادة
 العرب ولا سمادة * هؤلاء خاضعة لسمادة اولئك * ان رضاء الفريقين والحالة
 الاقتصادية في فلسطين كمجوع ودرجة تنفيذ المقاييم للزيادة في تحسينها
 وتقدمها ان كل هذا يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار عند تقرير عدد المهاجرين
 الممكن قبلهم في اية فترة خاصة *

ان فلسطين ارض مقدسة للاديان الثلاثة يجب الا تصبح ارض اي واحد
 منها دون الآخرين * والهجرة لانا الوطن القوي يجب الا تصبح سياسة تحجير
 ضد المهاجرين الآخرين * وعليه نكل شخص يرتقب دخول فلسطين يكون اهلا
 لذلك بموجب القوانين المبرمة يجب لا يرفض قبوله بداعي انه ليس يهوديا
 وكل تشريع يتعلق بالهجرة يجب ان يوضع يخطى على هذا المبدأ دائما *

وفضلا عن ذلك * فاننا مع اعترافنا بان كل يهودي يدخل فلسطين
 وفقا لقوانينها يكتسب حق الإقامة فيها تصبح بقية وجهة نظر بعض
 المحافظين اليهودية في ان الفلسطينيين قد طهت او قد تتوزل عنها بطريقة مسا
 لتكون دولة اليهود المالم قاطبة. وان كل يهودي اينما وجد هو مواطن
 فلسطيني لوجود كونه يهوديا ونفسه ان دخول فلسطين كحق مكتسب
 من حقوقه دون الالتفات الى الشروط التي تفرضها الحكومة على المهاجرين
 وان ليس هناك هجرة يهودية غير مسموعة الى فلسطين *

فاننا نصرح ونؤكد ان كل مهاجر يهودي يدخل فلسطين خلافا
 لقوانينها انما هو مهاجر غير شرعي *

مباحة الاراضى

•••••

اننا نوصى بما يلى :

١ * الفاء القوانين المتعلقة بانتقال ملكية الاراضى المصادرة فى سنة ١٩٤٠ م واستجدها بقوانين تستند الى مباحة حرية بيع الاراضى واجارها مسا والاختلاف منها يقطع النظر عن الجنس والملة او المقيمة مع حماية عملاء الملاك والمزارع والمستأجرين *

٢ * بعد ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لإبطال وضع الاحتكام المتعلقة بتفصيل الملكية والإيجارات والاتفاقيات المتعلقة بالاراضى التى تنس على جدران استخدام افراد عنصر أو طائفة أو دين واحد دون غيرهم فى تملك للأراضى وحواشيها أو ربطها لملكية بها *

٣ * وجوب ممارسة الحكومة رقابة دقيقة على الأماكن والمواقع المقدسة كحسب الجليل (بحيرة طبرية) وما جاورها ما يضمن عدم انتهاك حرمتها واستعمالها فى اوجه لا يرتاح لها ضمير اهل الدين وأن تمنع هؤلاء القاصدين اللازمة لتحقيق هذا الغرض *

التعليق

كانت قوانين انتقال ملكية الاراضى المصادرة فى سنة ١٩٤٠ م تستهدف حماية المستأجر المبرى والمالك الصغير يمنع بيع الابن الا للميرس الفلسطينيين فى احدى المناطق وتقييد هذه الميرس فى منطقة اخرى والسماح يهودها بمسيرة اخرى حرة فى منطقة ثالثة سادى الى التحيز ضد اليهود * وهكذا نجد ان هذه القوانين ترمى الى فصل المبرى من اليهود وإقحامهم من الميرس عن يمين * على المناطق التى تمتعها اليهود اوقعت قد حيل بين الميرس وبين ما يفرهم على بيع ارضه التى غالبا ماتت فاعلمها ميرشته وميرشة افسراد

أبوتة نظير مبلغ لا يتناسب مطلقاً وقبيلها الحقيقية • ومع أن تلك القوانين وضعت
 بغية البطالة على مستوى معيشة الزراع العرب الرابدين وتأتي خلق مجموعة
 كبيرة من السكان العرب الذين لا أرض لهم • فأنها أثبتت العرب القيم في
 المنطقة الحرة ذلك لأنه بإمكانه بيع أرضه بمرحاً إلى ولا تتقال إلى أحدي
 المتطقتين الآخرين وبذلك يزيد في أرض حاصها وكذلك العرب الذي يقيم
 على قيد مسافة قصيرة من حدود المنطقة الحرة أو غيرها مباشرة لا يستطيع
 الحصول على مبلغ يقرب ما يحصل عليه في المنطقة الحرة ثنائياً ضاع لا أرضه
 في جودتها •

إننا نمارق أي تصريح أو أية قود يظهر فيها تحيز ضد اليهود أو العرب •
 ونستوف بالحاجة إلى حماية الملاك والمستأجر العربي الصغير واتخاذ ما يلزم
 من التدابير لتدني نمو مجموعة كبيرة من السكان العرب الذين لا أرض لهم
 وأيضاً لرفع مستوى معيشة العرب • وقد اعترفت لجنة هيل بهذه الضرورة في
 تقريرها (الفقرة ١٠ من الفصل التاسع) الذي أيد المبدأين التاليين
 الموجودين في تقارير سابقة وهما :

- ١ • أن أراضي فلسطين مالم يطوراً تديل ملحوظ في أساليب الزراعة المتبعة
 فيها فأنها لتقوى على احتمال زيادة كبيرة في السكان •
- ٢ • أن أراضي المناطق الجبلية مريحة مكانها منذ الآن •

ولا يزال هذان المبدأان صحيحين أن لم يكن نقد أصبح أكثر صحتاً ليهود.

إننا لانعتقد بعدم إمكان ضمان الحماية الضرورية للعرب إلا عن طريق
 حصر اليهود في أجزاء خاصة من فلسطين • إن هذه السياسة التي اقترحها
 لجنة هيل تتفق مع الحل الذي تقدمت به هي ونمضي به التقسم • ولكنها لتتفق
 مع الحل الذي عرضناه نحن •

إن عقود الأيجار التي يجيها " الصندوق الوطني اليهودي " تتضمن

نصا ماله ان ليستخدم المستأجر عمالا غير يهود في الارض المستأجرة او حولها
او نهما له حلة بها ونصا آخر بان كل عقد ايجار فسخي يجب ان يتضمن شروطا
مماثلة *

اننا نعارض هذا التحيز كما ذكرنا آنفا * ونعتقد ان احد الاسباب التي
لأجلها وضعت مثل هذه الاحكام انها وضعت لانتقاص استخدام المهاجرين اليهود في
الارض ولكننا لا نرى ان هذا الفرض يبرر الاحتفاظ بتلك النصوص والاحكام
التي تم نقلها والتأخر والتألم بين العرب واليهود *

ان الاراضي التي يملكها " السندون الوطني اليهودي " او التي حولها
المجلس الاساسي الاعلى الى وقف تصحيح غير قابلة للانتقال * وقد اعريت لجنة
ييل من رأيتها (في الفقرة ٨٠ من الفصل التاسع من تقريرنا) بان من المستحسن
ان تترك الحكومة في بيع الاراضي الاميرية لمثل هاتين الهيئتين * فالوضع
والحالة عندنا يتطلب المراقبة ذلك لانه ليس من مصلحة سكان فلسطين ان يصبح
قسم كبير من اراضي بلادهم غير قابل للانتقال سواء كان المالك هذه المؤسسة
او تلك *

انه لمن مصلحة اليهود والعرب معا في بلاد صنيعة كثيفة السكان كفلسطين
التي يزداد سكانها بسرعة ان تستثمر جميع الاراضي وتستعمل على اكل وجسمه
ممكن كما انه يجب العمل على تسوية حقوق الاراضي بالسوية المستطاع
وتسوية استثمار اراضي الدولة الصالحة للاستعمال والتي لا تطلب لاغراض عامة *

وتضم اراضي فلسطين القديمة ضمن حدودها وفي جميع انحاءها اما كن
قديمة في نظر اتباع الديانات المظلمة الثلاثة ولذا فان وجود اللهدو يوقسه
وموسوية على ضفة بحر الجليل (بحيرة طبريا) لها يجرع احاسن الكثيرين من
المسيحيين * وقد علمنا بوجود مشاريع اخرى ان تمت فلن نقبل عن مشروع اللهدو
سواء مشيه *

ولذلك فقد رأينا من الصواب ان نحدد في توصيتنا يلزم ما رتبة وقا بسمة

شديدة ودقيقة وتميزا لتوانين المبرور بها اذا اقتضى الامر .

التطوير الاقتصادي

•••••

التوصية الثامنة

لقد وضعت علينا تصاميم مختلفة لتطور فلسطين الزراعي والصناعي والسياحي نطاق واسع . وهذه التصاميم اذا ما نفذت بنجاح تزيد في قابلية البلاد على استثمارها واعاثة عدد اكبر من السكان وترفع مستوى معيشة اليهود والمسلمين على السواء .

ولسنا في يوهلنا لتقدير مدى صحة هذه التصاميم الخاصة وانما لا يصح لنا الا ان نؤكد انها مهما كانت عملية من الوجهة الفنية فستنتهي بالافاق مالم يكن ثمة علم مستتب في فلسطين وغضلا عن ذلك فان نجاحها التام يستلزم موازنة الدول المديسة المجاورة لها لئلا ليست مشاريع فلسطينية صرفة . ولهذا فاننا نوصي بان تدقق هذه المشاريع كلها تدقيقا كاملا وتبحث وتنقد منذ البداية واستمرار التهاور التام والتأخر ليس مسجع الوكالة اليهودية فحسب بل ايضا مع حكومات الدول العربية المجاورة السنية يمينها الامر مباهرة .

التعليق

لقد اتجه للاقتصاد اليهودي في مرحلته الانشائية مزية وقدرة رؤوس الاموال التي قدموا وفق شروط جعلت الربح المادي في درجة ثانوية اما المربح فلسم نتج له يمثل هذه الميزة . اما نحن مبدئيا فلا نعتقد بان من الحكمة نفس الشيء او من المناسب ان تضطلع أية مؤسسة خصوصية بمشاريع كهذه وادي " الاردن مثلا اذا ارتكبي انها سليمة من الوجهة الفنية حتى ولو كانت تلتبسك المؤسسة مستمدة لتقديره الضمانات باننا نعلم التي موجبتها المربح ويسسبان

لهم ان يشتركوا في ادارتها على نحو ما اقترحه الوكالة اليهودية .

ان مثل هذه المشاريع بالنسبة لجسامتها ، وابتدائها من آسساس
بميدة المدى يجب ان ينظر اليها كمشاريع عامة تقع ضمن نطاق اعمال الحكومة
فلا تنفذ الا على اساس كونها نافذة لجميع طبقات السكان * غير ان الاضطلاع
بإى مشروع نافع يجب الا يتأخر بسبب عقبات مالية محضة يمكن التغلب عليها
بمساعدة مؤسست عليه خيرية * ولا نرى انه يتمذر الوصول الى حل بسيط
يجمع بين التمثيل اليهودى والصهيوليتز البراقبة الحكومتين .

اننا نرحب بمأدته حكومته فلسطين نفسها من برامج للتدمير في فسترة
ما بعد الحرب * وحيدا لو توسر وجود الموائيل للقيام بمشاريع اوسع مسدى
واضخم قياسا * ولكننا نعتزف بأنه من الخير جدا ايجاد الاموال اللازمة
سواء عن طريق الموارد العامة او القروض حتى يستتب الهدوء والهدوء .

ونقترح في الوقت نفسه ان تحصل الحكومة على الصلاحيات التى تمارسها
في الوقت الحاضر بشأن القيام بتحريرات واسعة وكاملة عن مدى الموارد الحالية
المتوفرة في البلاد والسيطرة على استعمال الهواء التى تحت الأرض وتقرير
الحقوق المتعلقة بالهواء التى فوق الارض .

اننا نشك في امكانية توسيع مدى الناحية الاقتصادية في فلسطين
توسيعا كاملا بالنظر الى مراقبها الطبيعية المحدودة دون اجراء تيسار
في الجوانب والخدمات مع الاقطار المجاورة تبادلا حرا كاملا * والواقع ان
موازنة تلك القدار بصورة فعالة في بعض النواحي كالمشاريع التى تتضمن
تجهيز وتشييد لا يمكن الاستغناء عنها لضمان التطور الكامل المعنى على
اسس اقتصادية .

التعليم

١١١١١

التوصية الثانية عشرة

تميزنا للتفاهم بين الشرعيين وسدنا وراء تحسين مستوى معيشة العرب بصورة عامة فاننا نوصي بإصلاح نظام التعليم لليهود والمسيحيين على أن يشمل هذا الإصلاح ادخال التعليم الاجباري خلال فترة مدعولة مسن الوقت .

التعليق

لقد اشارت لجنة يمل في الفصل السادس عشر من تقريرها الى مساوئ نظام التعليم المزمول به في فلسطين الى التفاوت الكبير بين الميالس التي تنفذ في تعليم العرب واليهود . وقد اكد التقرير المذكور ايضا ان نظام التعليم في فلسطين لدى اليهود والعرب مما قائم على أسس قوية واسترعى الانتباه بصورة خاصة الى الدعايات القوية المنتشرة في المدارس العربية .

لقد تبين ثامن التحريات التي قمنا بها ان المدارس اليهودية ايضا - وهي تحت اشراف الطائفة اليهودية وتدار بمالها - قد أصبحت مشبعة بروح قومية متطرفة وغدت وسائل فعالة باللغة العبرية الروح القومية العبرية الاعتدالية . ولذا فاننا نوصي بشدة بحجوب سلطة الحكومة للتامة على تنظيم التعليم اليهودي والعربي للقضاء على هذا التحيث المشيع بروح المنصرية ومنح التعليم لافراض الدعاية . كما ان من واجبا الحكومة العمل على جعل التعليم اداة للتفاهم بين الصميين وذلك بالاشراف على الكتب المدرسية ومناهج التعليم وتحتش المدارس اشرافا دقيقا .

ولمن المتحسن فهمانمقد ان تتولى جزءا كبيرا من مسؤولية التعليم العربي طائفة عربية على غرار الطائفة اليهودية التي سبق تأسيسها في فلسطين

ولكن اذا استهدفت الطائفتان اليهودية والعربية التمليم الاجبارى فليس ذلك
والحالة هذه من تخصيى نسبة اعظم يراحل مما يخص حتى الان من ميزانية
فلسطين السنوية للتمليم * سوف تتفق اكثر هذه الاهدادات على تمليم
العرب * ولا يمكن تحقيق هذا الهدف الا اذا خضعت بصورة محسوسة النسبة
المخصصة الآن للتمن العام من الميزانية العامة *

ونشدد بنوع خاص على ضرورة زيادة التسهيلات المهيأة للعربى الرقبت
الحاضر للتمليم المهنى والثانى والجامعى بصورة عاجلة * ان التظلمات فسن
ستؤم ممشقة القديمن الذى سبق لنا ان استعرضنا اليه الانتباه يمدى الى
حد كبير الى كون عدد افراد الطبقة المهنية والوسطى اليهودية يزيد كثيرا
عاهو عليه لدى العرب * ولا يمكن إزالة هذا الفرق الا بزيادة التسهيلات
المقدمة للعرب للتمليم المالى زيادة كبيرة جدا *

الحاجة الى استتباب السلم في فلسطين

التوصية العاشرة

اننا نوصى فى حالة العمل بما ورد فى هذا التقرير بان يوضح لكسل
من العرب واليهود مما يصورة لاثقل الشك بان كل محاولة من اى فريق ترمس
عن طريق التهديد باستعمال العنف عن طريق الارهاب او عن طريق
تنظيم جيوش غير قانونية واستخدامها للتحيلولة دون تنفيذ سوف تقمسممع
بحزم *

واضافة الى ذلك من رأينا ان تستأنف الوكالة اليهودية فى الحصول
التعاون الفعال مع السلطة المنتدبة لقطع دابر الارهاب والمهجرة غير
المشرقة وصيانة الأمن والنظام فى جميع انحاء فلسطين * لان ذلك ضرورى
لصلحة ان جميع بما فيهم المهاجرون الجدد *

ملاحظات وتعليقات

مجلس جامعة الدول العربية على توصية اللجنة الانجليزية -

الأمريكية وقد أقرها المجلس بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٤٦

•••••

- (١) لقد اتضح بعد تعيين أعضاء اللجنة تحيز عدد منهم للجانب الصهيوني فان بعضهم كان من غلاة دعاة الصهيونية فعلا قبل تعيينهم في اللجنة .
- (٢) لقد انضم ان اللجنة جاءت (أو على الأقل بعض أعضائها) لاقرار سياسة مرسومة سلفا مثل اقرارها هجرة مائة الف هذه السنة بدون زيادة أو نقصان وهو الرقم الذي كان قد اقترحه المستر تريمان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وقد ثبت هذا بصورة خاصة في عدم وجود ارتباط منطقي بين اللجنة وحقائق ما أوصت به .
- (٣) لقد انضم ان اللجنة بسبب دواستها السريسة لم تنفذ الى بعض النقاط الأساسية في الموقف الراهن في فلسطين ولم تصره الاهتمام الكافي كما لم تصر نشر القومية العربية وحققها في الحياة والازدهار الاهتمام الكافي كما أنها لم تصر الجامعة العربية وحققها في تنظيم العلاقات والمصالح الاقليمية المتناوبة اللازمة والا فكيف نوصي لفلسطين بهذه التوصيات . تعلم حق العالم أنها تتنافى ومصالحة كل دولة من دول الجامعة العربية .
- (٤) لقد انضم ان اللجنة لم تكن علمية في توصياتها بل انجرفت بتيارات عاطفية قبل ان تدرس المشاكل الاقتصادية والعسكرية والادارية التي تنجم عن توصياتها فقد بنت توصياتها على مشاريع اقتصادية تستند على أسس من التعاون بين العرب والصهيونيين لا يمكن أن تتحقق كما أنها أوصت بالهجرة قبل أن تحقق امكان تنفيذ ذلك أو أثره على حياة العرب وحقوقهم الطبيعية المشروعة .

(٥) لقد ثبت أن اللجنة تناقض نفسها بنفسها في مواضع عدة ولا سيما في المبادئ والاسس والا فكيف تدعى اللجنة تمثيلها بالمهـمـادى الديمقراطية الحديثة وبمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وهى فى الوقت نفسه تريد فرض سياسة معينة بالقوة على شعب له حقه فى أن يتمتع فى هذا العصر الذى اندحرت فيه النازية والفاشية فى أن يحصى عيشة ديمقراطية وأن يقرر مصيره السياسى بذاته .

تعليقات على التوصيات

التوصية الأولى :

من دواعى الدهشة والاستغراب أن يأتى مطلع التوصية الأولى من أنه لايجزى اسداء أى مصونة جهورية فى بلد غير فلسطين لايجاد موطن لليهود الراضين فى مفادرة اوربا بناءً على ماوصلت اليه اللجنة من معلومات ذلك لأنه يوجد فى مختلف بلدان العالم وخاصة الامبراطورية البريطانية وفى الولايات المتحدة مساحات شاسعة ووسائل وافرة لايواء أى يهودى يرغب فى ترك مقره الحاضر ، فرفض هذه البلدان تيسير ايواء هؤلاء اليهود والقيام بما تسميه واجبها انسانيا وتظاهرها بالاهتمام به مع استغلالها عمل ذلك ليس بمعناه سوى تضحية فلسطين على مذبح الشهرة الصهيونية السياسية .

وهو مناقضة للحق والانصاف ولما تنطهـر به الدولتان من عطف على ضحايا النازية والفاشية .

التوصية الثانية :

ومن غريب تناقضات اللجنة أنها بينما تقتصر منح ١٠٠ ألف شهادة هجرة لليهود تعترف بمصادرة أنه سيكون عبثا ثقلا على فلسطين . وتعترف أن كثافة السكان فيها على نسبة عالية جدا حيث بلغت فى الميل الواحد ٣٣٦ باستثناء صحراء بشر السبخ المجدبة وحيثما ثبت رأى الخبراء بأن

هذه النعمة ستترفع بعد أربع عشرة سنة بدون هجرة يهودية الى نحو (٤٥٠) للميل الواحد وإذا لوحظ أن القسم الأعظم من أراضي فلسطين جبلية وصحرائية وأنها فقيرة في صناعاتها ومواردها الاقتصادية يهدو استئالة تحمل فلسطين لأي هجرة يهودية جديدة .

التوصية الثالثة :

ان توصية اللجنة باصدار تصريح بأن لا تكون فلسطين دولة يهودية ولا عربية ولا يهود العرب اليهود ولا اليهود العرب فيها وأن يحطل أى نظام دستورى يعطى الأغلبية المطلقة سلطة الحكم ، وأن قولها أن فلسطين ليست ولا يمكن أن تكون فى يدهم ما أرضا يستطيع أى شعب أن يدعى بأنها ملك له مستنكر كل الاستنكار لأن فيه تسوية ظالمة فى المركز والحق بين العرب الذين تمترف اللجنة ان حقهم فى فلسطين مستند الى حق الاستقرار الممتد الى اكثر من الف سنة والذي ما يزال حقيقة واقعة بين اليهود الذين كمل ما يعتنقون اليه صلة تاريخية واهية انقطعت عمليا منذ ألفى سنة وذلك فان هذه النواحي والأقوال متناقضة مع كل ما تمارف عليه البشروعات عليهم حقوق الدول ودساتيرها والتحرر فيها ضد العرب نفاهر ظهورا واضحا لأنه يرمى الى حرمان عرب فلسطين أصحاب البلاد الشرعيين من حق طبعهم لهم قد ناله اخوانهم فى البلاد العربية الأخرى .

التوصية الرابعة :

ان توصى اللجنة باستمرار الحكم فى فلسطين على ما هو عليه ريثما يتلاشى العداء بين العرب واليهود هو هدم للأسس التى قام عليها نظام الانتداب فاليهود مسوقون بفكرة الحصول على أكثرية بدولة يهودية واستمرار الهجرة حسب توصية اللجنة لن يخفف من غلواتهم والعرب مسوقون بفكرة الدفاع عن الذات والكتمان ان لم يمتثلوا لتحقيق خيال اليهود الهامى .

التوصية الخامسة :

ان مستوى العرب في فلسطين في مقدمة مستوى العرب في مصر وسوريا ولبنان معيشيا وثقافيا واقتصاديا وصناعيا وزراعيا في كل من هذه البلاد طوائف يهودية لها مستوى عال من المعيشة ومع ذلك لم يقع احتكاك بينها وبين مواطنيها العرب بسبب الفروق في مستوى المعيشة وإنما أساسا الخلاف هو سوق جماعات يهودية مختلفة الثقافة والأصول في بلد عربي بقوة الحديد والنار . هذا الى أن نظام الانتخاب كان سببا رئيسا لما يبي من اضرار في مستوى العرب بالنسبة لليهود القريين الطائرين لأن الدولة المنتدبة لا تخصص من موازنة البلاد اجزاء فضلا جدا لا يتجاوز ٥% للتعليم بمثل للصحة وأقل منه جدا للخدمات الاجتماعية بينما تنفق نحو ٣٠% من الموازنة للأمن العام وحده وتنفق مثل ذلك على جيش الموظفين الأجانب والتراجمة والمشكلات الأخرى .

التوصية السادسة :

ان اللجنة في اقتراحها باستمرار واجب ادارة المنتدبة في تسهيل هجرة اليهود وفقا لاعداد الانتخاب التي تمنح على موازنة حقوق باقي السكان وعدم الاضرار بهم قد تجاهلت أن هذا الشرط لا يمكن تحقيقه في حاله دوام الهجرة لأن اضرارا قد وقعت فعلا بتحويل مركز العرب من نسبة ٨٧% سنة ١٩٢٢ الى نسبة ٦٩% سنة ١٩٤٤ على ما جاء في تقريرها فضلا عن تسون النسبة بعد هذه السنة بالهجرة اليهودية المستمرة حيث صار مسن المحل أن تكون قد نزلت الى ٥٠% وقد تبين ذلك أيضا أن الحكومة البريطانية عمتنا قربت وقف الهجرة اليهودية فو كتابها الأخرى نسبة ١٩٣٩ انما كانت مسوقة بقناعة قطعية مستندة الى دراسات عديدة بشأن الهجرة اليهودية قد أضرت بمركز وحقوق العرب .

التوصية السابعة :

ان اللجنة في اقتراحها إلغاء قانون الاراضى ١٩٤٠ وتجديله بقوانين قائمة على الحرية فى بيع وايجار واستئجار الارض دون الالتفات الى الجنس والطائفة والعقود مع توصيتها بحماية صغار الفلاحين قصدت تجاها ذلك بأن ما قامت به الحكومة البريطانية من محاولات عديدة لحماية هذه الطائفة باءت كلها بالافلاق، وأنها حينما قررت وضع القيود التى وضعتها فى سنة ١٩٤٠ على عدم كفايتها كانت مسوقة بقناعة قطعية مستندة الى دراسات عديدة بأن الخطر قد أضحى بالعرب فى حاضرهم على مستقبلهم من جراء استمرار اهاجرة انتقال الاراضى المصرية الى اليهود وأن من واجبها أن توقف الخطر عند الحد الذى وصلت اليه .

ومن المؤسف ان تكون اللجنة فى توصيتها هذه أيضا قد انحازت الى اليهود ضد العرب حيث أجابت مطالب أولئك وأهملت مطالب هؤلاء .

التوصية الثامنة :

أشارت اللجنة الى مفارح لرفع مستوى العرب واليهود بمنازلهم نجاحها تعاون الدول العربية المجاورة متجاهلة أنه لا يمكن لأى حكومة عربية أن توجب بالتعاون فى أى مشروع قد يؤدى الى توسع يهودى لأن هذا مما يهدد كيان العرب وحقوقهم فى بلادهم وما لا يجب فيه أن أية معارضة تطلب من الحكومات العربية فى مشاريع اقتصادية وزراعية فلسطينية لا يمكن أن تلبي ما لم يضمن سلفا بقاء المصلحة العربية لفلسطين .

التوصية التاسعة :

ان توصية اللجنة بتعديل نظام التعليم وادخال التعليم الاجبارى فى مخطيا غير أنه مادام الانتداب وأسس السيادة الحالية قائمة فى فلسطين فانه لا يرجى تخصيص مبالغ كافية للتعليم وما لا يجب فيه ان استقلال فلسطين ضرورة لا ينافى منها من هذه الناحية كما هى لك من النواحي الأخرى .

التوصية المباشرة :

من النبوءات أن يذكر بمناسبة التوصية المباشرة أن الحكومة البريطانية بينما عاملت السرب حينما قاموا بذاfter من كيانهم وحقوقهم المشروعة بمنتهى القسوة تقتيلاً وشقاً وحسباً واعتقالاتاً ومصادرة وشراعية قذرات ولا تزال تقابل اعتداءات اليهود التي لا يمكن المقارنة بينها وبين ما صدر من العرب من كل ناحية فقد عاملت اليهود بكل عداوة ومساهل الأمر الذي كان سبباً في استمرار هذا المدوان وأزهاق كثير من أرواح الانكليز والسرب وتدمير ممتلكات الحكومة بينما نزع ما بأيدي العرب من سلاح • ومع أن هؤلاء الآن لا يملكون أى تنظيمات عسكرية فانه ثابت وجيد • • • • • يهودية منظمة ملزمة بالأسلحة المتقدمة والوسائل الفنية وتقوم فـعـلاً بأعمال عدوانية على نطاق واسع ولم تحاول الحكومة جدياً تجديدها من السلاح • • • • • بينما أودعت الحكومة البريطانية على حل اللجنة العربية العليا واعتقال أعضائها وتجهيزهم في الماضي ودون أن ذهبت لهم أى صلة بالاضطرابات لا تقدم الآن على أى عمل مماثل مع الوكالة اليهودية التي تتحدى الحكومة وتنفرد أن تتعاون معها على التهديد والتي لا شك في تأمرها مع الإرهابيين فمحاولـة اللجنة المباشرة في ذلك بين السرب واليهود مخالفة ظاهرة •

صورة المذكرة التي بعثت بها الحكومات المصرية
بناءً على قرار مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٢
يونيو ١٩٤٦ في دورته الثامنة في بلودان التي
الحكومتين الانجليزية والأمريكية
مؤرخة

تهدي .. بحياتها الى .. وتبدي بالاشارة الى .. لقد قامت
الحكومة .. بالاشتراك مع دول الجامعة العربية بدراسة تقرير اللجنة
الانجليزية الأمريكية للتحقيق في قضية يهود أوروبا وفلسطين وهي ان تتشرف
فتتفق بهذا ملاحظاتها على تقرير اللجنة وتوصياتها تهدي النقاط التالية:

(١) ان الحكومة .. لم ترميها لتشكيل لجنة انجليزية أمريكية لدراسة
قضية فلسطين ولا سيما أن قضية هذا البلد قد درست درسا وافيا
من قبل لجان عديدة تكاد تجمع تقاريرها على أن عرب فلسطين
يحققون في مخاوفهم من الخطر الصهيوني الداهي . ويقضي الحق
أن يكن تقرير مصير فلسطين بيد سكانها الشرعيين دون غيرهم .

(٢) ان الحكومة .. لم تعترف بشرعية لجنة التحقيق بالوضع السذي
تشكلت به دون موافقة الأمم المتحدة ودون أن تمكّل فيها الدول
العربية ذات المصلحة المباشرة ولذلك فإن هذه الدول ترفض
جميع ما انطوى عليه تقرير اللجنة ما هو مجحف بحقوق العرب
الطبيعية في بلادهم .

(٣) ان الحكومة .. تعتبر الحكومة البريطانية بوصفها واقميا الدولة
المنتدبة على فلسطين هي المسئولة فعلا عما يقع من اضرار
لحقوق عرب فلسطين السياسية والمدنية . وأنه ليس ثمة مسوغ
قانوني يبيح لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل للتأثير
على الوضع القائم في فلسطين ما لم تطرح قضية فلسطين على هيئة

الأمم المتحدة التي هي عضو فيها والحكومة * تعتبر الأحكام
بتصريحات هذه اللجنة تحدياً صريحاً لحقوق العرب السياسية والمدنية
في بلادهم *

(٤) وأن قبل اللجنة ومقرراتها مما يساعدان على تخذية الفروق العنصرية
واستمرارها خلافاً لليهودى الديمقراطية وللهادى * ميثاق الأمم
المتحدة * وقد يؤدى هذا التفرق الى حالة لم تكن موجهة نفسى
الهالة المبررة ألا وهى التفرق بين اليهود وأخوانهم الآفريسيين
الذين لهم فى بلادنا ما للعرب من الحقوق ولهم ما للعرب من
الواجبات *

(٥) ان الحكومة * مع علمها بأن الانتداب على فلسطين هو باطل من
أساسه فان تعديج بالقور الذى تضمنه ذلك الانتداب وانجم عنه من
حيوان لسرب فلسطين من التمتع بحقوقهم السياسية والمدنية *
مناقضاً للفقرة ٤ من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم التى تنص على
أن :

اما تقرير لجنة التحقيق الانجليزية الأمريكية فانه يبنى على انكار حق
عرب فلسطين فى الاستقلال ذلك الحق المنصوص عليه فى الفقرة المشار
اليها والتي اعتبرتها فى مؤتمر سان فرانسيسكو من الوظائف الدائمة
الواجبة الرباطية بموجب المادة (٨٠) من ميثاق الأمم المتحدة *

(٦) ان الحكومة البريطانية المحولة من تصريح بالقور جن تميز معنى
الجنس القومى قد نصبت في هذه ذات مختلفة آخرها الكتاب الأبيض
أعنة ١٩٣٩ ومنشئ الوطن القومى وتحديد مداه وبنى هذا حيث قد
توسعت الى ان الوطن القومى اليهودى قد أدرج انشاؤه لملاعلى
الرؤى من سبق احتجاج العرب عليه ومقاومتهم له وأن الحكومة ...
تعتبر كل تراجم من بريطانيا عن جهودها فى الكتاب الأبيض أو غيره
وما ارتبط شرفها به تحدياً جديداً لحقوق العرب المطبوعه
المشتملة على بلادهم *

(٧) ان الحكومة تمتنع من اتخاذ بتوصيات لجنة التحقيق عملا غير ودي موجهها اليها يقصد به القضاء على كيان الشعب العربي الفلسطيني ومعرضه البلاد الى مشاكل لاحد نتائجها .

(٨) ان ما ينشعب من قلق في فلسطين وفي الشرق العربي وما ينجم عن ذلك من اخلال بالسلام والامن تقع مسؤوليته على من يؤيد تقرير اللجنة ويعمل على تنفيذه .

(٩) ان الحكومة . . الحريصة على دوام الصداقة والملاقات الطيبة بين بريطانيا والدول العربية تتصبر بعدم الأخذ بما ورد في التقرير وأن تقف الحكومة البريطانية عند حد السياسة الموصية في الكتاب الابنهر ريثما تقام حكومة وطنية مستقلة في فلسطين ولا بد لذلك من إيقاف الهجرة اليهودية فوراً ايظافاً تاماً واقصاء كل المهاجرين الذين دخلوا البلاد عنوة ومن دون معرف قانوني وإلى أن يتم ذلك فلا يجوز أن يتمسكوا بالحقوق السياسية التي للرعايا الفلسطينيين ولا عك في أن بريطانيا العظمى الحريصة على دوام السلم والاستقرار في هذا القسم من العالم تقدر :

حسن التقدير أن رسم أية خطة واتخاذ أي إجراء لا يضمن حقوق عرب فلسطين الطبيعية المشروعة في بلادهم لا يمكن الا ان تؤدي السسى اضطرابات تعكر صفو السلم والملاقات الطيبة بينها وبين البسلامد المبرمة الأمر الذي يجب ان نعمل على اجتنايه جميعاً .

وبرفق بهذا رد الحكومة . . على التوصيات المشر للجنة التحقيق مرفى انتظار ... تنتهز هذه الفرصة لتمرير عن فائق احترامها .

تساؤل الجامعة العربية

١٢/٦/٤٦

مكتب

٥٨٩٠

١٠١ بالنظر لما اعلنته الحكومة البريطانية وما ظهر من تقرير لجنة التحقيق ان الصهيونية قد شكلت جهودها مسلحة في فلسطين وان بريطانيا المتعلمين لم تستطع الى الان ان تحل هذه الجوهري وتنزع صلاحيتها فاللجنة ترى ان هذا من شأنه ان يودي الى اضطراب الصواب العربية للدفاع عن نفسها وبقاوة القوة بالقوة ولا تستطيع حكومات الجامعة العربية ان تمنع هذه الصهيونية عن ان تأخذ مدتها للدفاع العرسي عن نفسها وعلى لهذا ترى ان تلقت الجامعة نقلاً الحكومة البريطانية الى خطورة هذا الموقف .

١٠٢ بالنظر لما جاء في تقرير اللجنة الانتدابية الصهيونية المشتركة من توصيات بالتخاذ تدابير ترمي الى تسهيل بيع اراضي العرب في فلسطين نفس فلسطين ولتسهيل ادخال مهاجرين صهيونيين الى فلسطين ومساعدة ان العرب يهتدون الامم سيلا للقضاء على كيانهم في عتود ارضهم فاللجنة ترى ان يوصى مجلس جامعة الدول العربية بوضع تشريع في كل دولة من دول الجامعة العربية يعتبر بوجبه بيع المقسار في فلسطين للصهيونيين وتسهيل اليهود اليها او المساعدة عليهم بما يهتريق المسيرة او غيرها جرجافا .

المذكرة التي أرسلتها الالة الصامسة
الى الحكومة الامريكية عملا بقرار مجلس جامعة الدول العربية
بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٤٦

٥٥٥

تشرفت باستلام مذكرة المؤرخة ٢٠ مايو سنة ١٩٤٦ ورؤيتها على
مجلس جامعة الدول العربية المنعقد بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٤٦ في بلدان
بمصر وقد سر مجلس جامعة الدول العربية أن حكومة الولايات المتحدة
قد أبدت في مذكرة أن التوصلات التي تقدمت بها اللجنة الانجليزية
الأمريكية هي ذات صفة استشارية غير ملزمة ولقد سبق اجامة السدول
العربية أن برنت عند تشكيل هذه اللجنة أنها لا تعترف بقاءتيتها
ولا اختصاصها وكان لديها من المعلومات بعد تشكيلها ما يجعلها تفسر
في حدة من بعض من اعنائها - ويرى ذلك وبجاءة لحكومة الولايات المتحدة
ورغبة في تمكنها من الاطلاع على رأى العرب ملونا ورؤساء وحكماء وشعوبا
قررت عدم مقاطعة فتقدمت الى هذه اللجنة بهتى البيانات والمعلومات
وجل مقصد ها هو ظهور الحقيقة كاملة لحكومة الولايات المتحدة وشعبها فتباديا
للتصادم بين حقوق العرب ومصالحهم وسياسة دولة صديقة يعهد عليها
العرب اكبر الاتمال وخشية أن تتأثر هذه السياسة بدعاوى فئة صاخبة من
اليهود في الولايات المتحدة لهم من الوسائل ما ليس العرب لتوجيه الرأى
العام الامريكى وجهة ضارة بالعرب وهى فى الحقيقة بعيدة كل البعد عن
مصالح الامميين فى الشرق العربى والاسلامى ومعرضة للخطر ما
الولايات المتحدة والمصوب العربية من الثقة واليوعة .

فامل العرب هذه اللجنة بكل أنواع المجاملة للأسباب التي ذكرت
مع علمهم بان حكومة الولايات المتحدة ليس لها شأن خاص فى فلسطين
اكثر مما توجهه رغبتها فى السلم وبعث روح الاخاء بين العناصر والطوائف
ولكنها مايجب من هذه الحقيقة نشاط اليهود فى الولايات المتحدة

الذين يجمعون الأصول لانفاقها في فلسطين لأغراض واسعة تهديد
لأقامة وطن قومي و دولة يهودية رغم حقوق سكان البلاد الأصليين .

ومن ثم فتدخل طائفة من رعايا الحكومة الأمريكية في شئون أمة أخرى
بما يمارس حقوق تلك الأمة ويجر الولايات المتحدة إلى النزاع مع ملايين
البشر الذين يضرعون في شعب الولايات المتحدة وحكومتها تقسيم زأماليسم
الكبيرة تلك الحكومة التي ضمت أكبر التفضيحات لسادة مبادئ ميثاق
الاطلنطي والتي أعلنت الحيثيات الأربع والتي وضع في الخطوط الرئيسية
لسياستها العالمية رغبتها الاكيدة في اقامة عالم جديد غايته العدل
والرخاء . هذا التدخل هذا الأموال من طائفة من مواطني الدولة
الأمريكية لا يصبح أن يكون سببا للمطف عليهم من دولتهم وحماية دعواهم .
بل في الحقيقة ادعى الى غضبها ، ولو كانت المسألة الفلسطينية وليست
الاضطهاد النازي والظالم التي أصابت اليهود ، لكان هناك مجال
للقبول ولكنها كما يعلم الناس جميعا ولادة سياسة بريطانية خاطئة منذ
الحرب العالمية الأولى وابتدأت بعد بلفور قبل ظهور النازية والفاشية
التي اتخذ اضطهادها لليهود في أوروبا ذريعة لتحقيق الأغراض
السواسية الصهيونية العالمية فضلا عن أنه لن يكون في فلسطين حل للمشكلة
اليهودية فانه قد نتج عن هذه الدعوة السياسية التي تحاط بسياج من
الهادفة والبرحة اضطهاد جديد لقهر آخرين من العرب في وطنهم وليسوا
اقتصر عمل الولايات المتحدة على حماية اليهود المضطهدين في أوروبا
لأن عباد مرضيا انسانياء ولكن الخلط بين مشكلة اليهود العالمية وبين
آمال الصهيونية السياسية في اقامة وطن قومي ليهود دولة في بلاد الغير
وضد ارادة العرب قد زاد الأمور تعقيدا ولم يتقدم بها في اتجاه النصاب
فلو أن الولايات المتحدة عمدت الى حل مشكلة الاضطهاد المنصري
على أساس عالمي وانساني لكان خير أعوانها في ذلك هم العرب .

وقد ترتب مع شديد الأسف على المعاشات التي تزد من الولايات
المتحدة على الصيودونين سواء كانت مادية أو دينة أن ثقافتهم الأمر يظن

الصهيونيين أنهم يستطيعون الاعتماد على أكبر دول العالم لامتلاكهم
 أرادتهم على شعب فلسطين الأعزل فنظموا قوات مسلحة هي نواة الجيش
 اليهودي الجديد وجمعيات إرهابية هي أداة القتل والتدمير لتحقيق
 أغراضهم بالقوة وليس بما يساعد على التهدئة هذا المطف الذي يهدده
 جماعة من مواطني الولايات المتحدة على أغراض الصهيونية العنصرية ومسح
 أنه ليس من شأننا أن نتمويز لما يقال من ضغط اليهودية العنصرية في
 أمريكا وأثره على سياسة الولايات المتحدة تلك الدولة المحبة للمسلم
 والماملة على إقامة نظام الأمم المتحدة على احسن مبادئ المسند
 فاننا نשמربأن السياسة الصهيونية توشك أن تنجر في أحداث عداوة عنيف
 بين مصالح شعوب الشرق العربي وسياسة الولايات المتحدة ومصلحتها .

وإذا اعتبر التسليح الصهيوني والإرهاب واتخاذ القوة وسيلة
 لامتلاكهم أرادتهم في فلسطين فاننا نخشى الا يقف العرب وهم قه فغزيون
 بتأريضهم مكتوفي الايدي امام تحدى القوة وهم الذين قبلوا في كل زمن
 من الأزمان النضال من حقهم بقطع النظر عن عدة خصمهم أو عدد هم
 وأعداءه ما تشاهد ذلك الا تستطیع الحكومات العربية حصر النزاع في نطاق
 ضيق وقد أشك بعضهم في نظر العرب العربية خطر التسليح الصهيوني
 ويميز الحكومة البريطانية المسؤولة واستقر ذلك تدخل اليهود الأمريكيين
 وأصايرهم في شقين فلسطين وجدوا التأييد الكافي في الولايات المتحدة
 فان الأمور ستتطور قطما في اتجاه مخالف لما يعلمه عن سياسة
 الولايات المتحدة وإرادة شعبها التي ترمي الى سيادة الحق لا القسوة
 واننا نود أن نأخذ بنظر الحكومة الولايات المتحدة الى خطر آخر أخطر
 الوثنا من التسليح الصهيوني ذلك أن الدعوة القائمة في فلسطين الدخيلة
 بقيادة من مواطني الولايات المتحدة قد تشعل تهمر أهل الشرق ضد
 اليهود فتتصاعد العداء لليهود "الاسامية" التي لا عهد لهم بها
 وذلك مصدر انزعاج كبير للحكومات العربية التي تحمي آل الحرس على
 ديارم الاخاء بين رعاياها مسلمين ومسيحيين ويهود ويؤسفنا أن يكون شعب
 اليهود المتحالف في الولايات المتحدة له في ذلك آثاره البمرسة

المديقة ، ولو أن هذا الصخب والانشاد والأموال والمجموعات وجهت إلى الطريق الصواب لا نحو تغيير الوضع الطبيعي في فلسطين بل نحو حسم المشكلة اليهودية بأسكان اليهود في أوطانهم الأصلية آمنين متساوين مع اخوانهم ومواطنيهم لوجدت تأييدا عاما ولا نتجت أحسن الثمار لأخيه اليهود وخير الإنسانية .

واننا نود أن تؤكد لحكومة الولايات المتحدة رغبة البلاد العربية الصادقة في ألا تمكر هذه الدعوة السياسية الصهيونية صفو العلاقات الطيبة المتينة بين بلادنا سواء أكانت في ميدان السياسة أو الاقتصاد أو الثقافة التي نحرس عليها كل الحوص والتي تفضلت الحكومة الأمريكية فأشارت في مذكرتها إلى رغبتي في تشييطها ودوامها وضجروا كل الرجاء أن نتجنب جميعا الوقوع في رغبتي في حالة ليس للشعوب العربية أية مصلحة فيها وتجربها ألها ضرورة الدفاع عن الكيان العربي في فلسطين .

أما ماورد في تقرير اللجنة من نصائح مفروضة بمقدرة كل البعد من أي تأني بالسلام لفلسطين أو الشرق فقد أرسلنا عنها بانانا مصححينا للدولة البريطانية المسئولة عن الحكم في فلسطين والتي يجب أن تعلم تعلم العلم أنها لا بالجيش اليهودي ولا بقواها المادية تستطيع أن تتخلص من تعهداتها السابقة أو السياسة الانشائية التي رسمتها كحل وسط في الكتاب الأبيغور الصادر في سنة ١٩٣٩ الذي ارتبط به شرعيا ، وما نحن نتشرف بإيداع نسخة من ذلك البيان مع هذه المذكرة .

وأخيرا نرجع علينا بأن تحقيق اللجنة ليس الاستشارة اليهودية بها فائنا نؤكد أن هذه المذكرة ليست ردا على الحكومة الأمريكية ممن تصورها باستشارة العرب ، فإن ذلك يقضى تبادل الرأي بطريقة آمنين للحاجة والتفاهم ، كما نود أن نذكرها بجهود رئيسها السابق المرحوم روزفلت في خطابه المؤرخ في ٥ أبريل سنة ١٩٤٨ لجلالة الملك عبد العزيز والذي يقول فيه :

" نتذكرين جلالتكم أنه في مناسبات سابقة أبلغتكم موقف الحكومة

الأمر بكونه تجاه فلسطين وأوضحت رغبتنا بأن لا نتخذ قراراً فيما يختص
 بالوضع الأساسي في تلك البلاد بدون استشارة تابعة مع كلا الممـسـرـب
 واليهود ولا شك أن جلالكم تذكرين أيضاً أنه خلال محادثتنا الأخيرة
 أكدت لكم اني سوف لا اتخذ أى عمل بمشقي رئيساً للفرع التتويدي لهذه
 الحكومة يبرهن أنه عدائي للشعب العربي "وهنا يشير الى تأكيدات
 السابقة بالألا يحمل شيئاً يساعد فيه اليهود على العرب .

مؤتمر فلسطين

المقترحات

المقدمة على اثر المناقشات بين مندوبي حكومة جلالة

الملك في المملكة المتحدة وحكومة الولايات

المتحدة (يولييه سنة ١٩٤٦)

٠٠٠٠

مذكرة مندوبي المملكة المتحدة

:

اتم مندوبو حكومة جلالة الملك مندوبو حكومة الولايات المتحدة ، الذين
ساصفهم بالهندبين الخبراء ، فحص التوصيات الواردة في تقرير اللجنة
الانجليزية الامريكية للبحث في مشاكل اليهود في ارضنا ومشاكل فلسطين
وقد وضع الخبراء توصيات اجماعية عن السياسة التي يجب ان تتبع بخصوص
كل المسائل التي عالجها تقرير اللجنة الانجليزية الامريكية . وارى لزاما على
ان اوضح ببعض الاسهاب الأوجه الرئيسية لمقترحاتهم :

ابتدأ المندوبون الخبراء بمعالجة توصيات اللجنة الانجليزية الامريكية
بالنسبة لمركز اليهود في ارضنا ، فان حوادث السنوات الاخيرة التي تلت
اختلاء هتلر لبنصة الحكم اعطت اهمية خاصة لامن الوطن القوي لليهود
كأوى لمن يمكن من الالتجاء اليه من البقية الباقية من يهود ارضنا ، وازاد
صعوبات المشكلة الفلسطينية استحكاما وتمقيدا الاضبط المهاجرة من ارضنا .

وقد أدركت اللجنة الانجليزية الامريكية ان فلسطين وحدها لا تتكسب
من القيام بحاجيات هجرة الضحايا اليهود للاضطهاد النازي والفاسسي
فاوصت حكومتانا بالتعاون مع البلاد الأخرى ، حيث ان العالم اجمع يشترك
في المسؤولية ، ان يحميا في الحال لايحاج مواطن جديدة لجميع الأشخاص

الذين لا مأوى لهم بدون تفرقة بين المعقّدة او الجنسية .

وقد اقترح المندوبون الخبراء ان تتخذ الحكومتان الوسائل الاتية لتتمكنها من القيام في الحال بتصحيحها في حل هذه المشكلة :

اولا - تحاول الحكومتان ان تهيئا احوالا مناسبة لاستيعاب عدد وافر من الاشخاص الذين لا مأوى لهم في اوروبا حيث قد اتضح ان الاغلبية الساحقة مستقر في المعيشة هناك ، وتبذل الحكومتان الآن اقصى جهدهما فحسى المنطقتين البريطانية والأمريكية في ألمانيا والنمسا في المساعدة على استيعاب هؤلاء الاشخاص وعلى استئصال جذور المبادئ البضادة للسامية ، وفي إيطاليا والدول التي كانت موالية للمد و ستطالب السلطات بموجب معاهدات الصلح بان تضمن لجميع الاشخاص الذين تحت حكمهم الحقوق البشرية والحريات الاساسية وعلاوة على ذلك يتحتّم عليهما في مساعدتهما لاستعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي في اوروبا ان تستمر في القيام بتصحيحها في ارجاع تلك الحاصلات الاساسية التي تمكن من لم شعث عدد وافر من الاشخاص الذين لا مأوى لهم بما فيهم يهود اوروبا .

وبعد الانتهاء من انجاز كل ما يمكن عمله في اوروبا يتحتّم عليهما ايضا ايجاد مواطن جديدة فيما وراء البحار لكثيرين من اولئك الذين انقصت عرى علاقاتهم بجالياتهم السابقة بشكل لا يمكن اصلاحه .

وقد وضع المندوبون الخبراء التدابير الاتية - بعضها في دور التنفيذ الان - بقصد تهيط هذا المشروع :

اولا : يتحتّم عليهما البحث في انشاء هيئة دولية للاجئين مهتمتهم بمعالجة مشكلة اللاجئين والاشخاص الذين لا مأوى لهم عموما بشكل فعال .

ثانيا : يتحتّم عليهما في مجلس الجمعية العمومية للأمم المتحدة ان نمضد

ونحت بقوة جميع الحكومات الاعضاء لقبول نمية معينة من الاشخاص الذين لا مأوى لهم في اوروبا - بما فيهم اليهود - ففى الاراضى التى تحت ادارتهم ، واود ان اذكر فى هذا الصدد ان حكمة جلالة الملك فى المملكة المتحدة قد سبقت ففقت الطريق بقبولها تصيدا بتشجيع استيطان نحو ٢٣٥٠٠٠ من الجنود البولنديين وتوابعهم ، وهذا بالطبع بالاضافة الى اللاجئين السابق قبولهم اثناء الاضطهاد النازى وقبـر با ماهو باق منهم فى المملكة المتحدة من ٧٠٠٠٠ يهودى .

وقد سبق ان اخطرت حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة بلـاـئـر حكومات الدومينيون ما قلت به من اعمال ، وتامل ان تصمد هذه الحكومات النداء الذى ستوجهه حكومة جلالة الملك الى الحكومات الاعضاء فى جميعية الامم المتحدة وهوندا* المهم ليقبلوا عددا من الاشخاص اليمعدين ففى الاراضى التابعة لحكمهم ، وانى اعلم ايضا ان الولايات المتحدة - حيث استوطن فى نفس الوقت بشكل دائم نحو ٢٧٥٠٠٠ لاجى* منهم ١٨٠٠٠ يهودى - قد عادت الى قبول المهاجرة المادية ومنتظر ان تقبل نحو ٥٣٠٠٠ مهاجر سنويا من البلاد الاوروبية التى يؤخذ منها الاشخاص الذين بدون مأوى ، وستستمر ريشما يتم تاسيس هيئة دولية للاجئين ففى التعاون مع حكومة الولايات المتحدة على تشييط استيطان اللاجئين والاشخاص الذين لا مأوى لهم ، وذلك بمساعدة اللجنة الحكومية المختصة بتحضير الخطط لاستيطان عدد كبير من الذين لا مأوى لهم فى البرازيل وغيرها من بلاد امريكا الجنوبية .

فيقتض ما تقدم ان الواجه الرئيسية لمشكلة اللاجئين والاشخاص الذين لا مأوى لهم لم تفشل ، وكذا اصلاح الاحوال فى اوروبا بشكل يسمح باعادة استيطان اكبر عدد ممكن من الأشخاص الذين لا مأوى لهم ، من ارادوا البقاء فى تلك القارة ، بما فيهم اليهود ، فان هناك احتياجا الى الانتفاع بقـدرة

صواهب اليهود وغيرهم في القيام بأعمال التمييز الجسدية التي تواجهونها ونحن في نفس الوقت قائلون بدون توان في اتخاذ خطوات عملية لضمان معاملة بلاد أخرى بما فيها فلسطين في استيطان أولئك الأشخاص المبعدين ، ومنهم اليهود ، المضطرين الى التطلع الى بلاد غير الاقطار الاقليمية للتوطن فيها بشكل دائم .

وعندما صاغ المندوبون الخبراء سياسة جديدة لفلسطين قبلوا كأساس المبادئ الواردة في التوصية الثالثة للجنة الانجليزية الامريكية وهي ان فلسطين في مجموعها لا يمكن ان تكون دولة يهودية ولا دولة عربية وان لاحق لاحدى الجاليتين في فلسطين ان تسيطر على الاخرى ، كما يجب ان تشكل الحكومة بحيث تضمن مصالح المسيحية والديانتين الاسلامية واليهودية في البلاد المقدسة .

والمندوبون الخبراء يبنون حججهم على ما يأتى :

لا يمكن باى وجه من الوجوه التوفيق بين المطامح السياسية للفريقين في فلسطين فالنزاع الذى اثارته هذه المطامح حاد لدرجة تترك قليلا من الامل في الوصول في وقت معقول الى ذلك الحد من التمازج بين المصير واليهود الذى يساعد على تكوين حكومة موحدة في فلسطين تتفق مع هذه المبادئ التى لمحب فيها كل من شعبيها دوره .

ويظهر ان الامل الوحيد في السلام وفي اتجاه سريع نحو انظمة الحكم الذاتى ينحصر في صياغة دستور البلاد بشكل يعطى كلا من الفريقين اعظم قسط ممكن من السلطة لادارة شئونه الخاصة .

ويعتقد المندوبون الخبراء ان الطريقة المثلى في الظروف الحالية لتحقيق ذلك هي انشاء مناطق عربية ويهودية تتمتع بقسط وافر من الحكم الذاتى تحت اشراخ حكومة مركزية ، ويقترحون لهذا الغرض تقسيم فلسطين الى اربع مناطق :

منطقة عربية ، ومنطقة يهودية ، ومقاطعة للقدس واخرى في النقب .

وتشمل المنطقة اليهودية الجزء الاعظم من مساحة الاراضي التي استقر فيها اليهود ومساحة كبيرة حول وبين المستعمرات .

وتشمل مقاطعة القدس مدينة اورشليم وبيت لحم وضواحيهما المباشرة .

وتؤلف مقاطعة النقب من مثلث الارض الفضاء غير المسكونة الكائن جنوبي فلسطين عبر الحدود الحالية للارض المنزوعة ، اما المنطقة العربية فتشمل باقي فلسطين وتكون بذلك في الغالب عربية محضة من ناحيتي الارض والسكان .

اما حدود هذه المناطق فتكون حدودا ادارية بحيث تمنح المنطقة التي يقع في داخليها مجلس نيابي محلي مخول له من القوانين في امور معينة ، وهيئة تنفيذية تقوم بتطبيق هذه القوانين ، ولن يكون لهذه الحدود اية اهمية من ناحية الدفاع او الجوارك او المواصلات ، وانما لاعطائها صبغة نهائية فانها بمجرد تقريرها تصبح غير قابلة لاي تغيير الا باتفاق بين المنطقتين المختصتين ، ودمج نص بهذا المعنى في صلب اتفاقات الوصاية وكذا نفي الوثيقة التنفيذية لهذا المشروع وتخول الحكومات الاقليمية سلطة التشريع والادارة داخل مقاطعاتها في نطاق واسع من المسائل ذات الصبغة الاقليمية المحضة ، وتخول هذه الحكومات ايضا السلطة لتحديد عدد الاشخاص الراغبين في الاقامة الدائمة في اراضيها وتقرير مؤهلاتهم لهذه الاقامة بعد عرض هذا المشروع ، ويطلب من هذه الحكومة بواسطة الهيئات التي تصمم القانون الاساسي ان تتخذ الطرق اللازمة لضمان الحقوق المدنية والمساواة لجميع السكان امام القانون وكذلك لضمان حرية الانتقال والتجارة بين المناطق وتخول هذه الحكومة ايضا السلطة لجميع الاموال اللازمة للقيام بوظائفها .

وتتفرد الحكومة المركزية بالسلطة في وسائل الدفاع والملاقات الخارجية والجوارك والضرائب ، وكذا احتفظ لها في البدانة بنفس السلطة في تطبيق القوانين والحفاظ على النظام بما فيه البوليس والمحاكم وعدد معين من الامور

التي تهم فلسطين بأكملها •

وتستأثر الحكومة المركزية أيضا بالسلطات التي لم ينص على منحها للمناطق في ادارة الحكم فينتخب مجلس نيابي لكل منطقة وكذا يعين المندوب السلس من بين اعضاء المجلس النيابي هيئة تنفيذية مؤلفة من وزير ورئيس مجلس وزراء يمد استشارة الزعماء • وتتطلب القوانين التي تقرها المجالس النيابية مصادقة المندوب السلس وهذه المصادقة لا تمنح الا في حالة تناقش القلتون المختصين اداة الحكم وهو شرط يؤدي لضمان السلام في فلسطين وحفظ الاقلية •

كما انه من الضروري ان يحتفظ للمندوب السلس في حالة الطوارئ بحق التدخل عند عجز اى حكومة اقليمية عن القيام بتادية وظائفها الاصلية او في حالة تجاوزها هذه الوظائف • ويقوم المندوب السلس في البداية بمهامه في ذلك مجلس تنفيذي معين من قبله • بممارسة الوظائف التنفيذية والتشريعية للحكومة المركزية وقد يراس الفلسطينيون بعض اقسام الحكومة المركزية اذا اعتبر المندوب السلس ان ذلك اصبح في حيز الامكان •

وينشئ المندوب السلس مجلسا لمصروعات التقدم والميران ^{ومجلسا} لتحديد الاسعار مؤلفين من مندوبي الحكومة المركزية وممثل المناطق • وكذلك ينشأ في منطقة القدس مجلس يتمتع بسلطات تماثل سلطات المجالس البلدية ويجرى انتخاب اعضاء هذا المجلس باعداد اعدادا معلومة يعينه المندوب السلس أما منطقة النقب فتكون تحت ادارة الحكومة المركزية في الوقت الحاضر •

هذا المشروع لمنح الحكم الذاتي للأقاليم يحفظ الى حد كبير من تعقيد مشكلة الهجرة اليهودية الى فلسطين ومع ان الرقابة اليهودية على الهجرة تبقى من خصائص الحكومة المركزية غير انها يجب ان تمارس على اساس توصيات الحكومات الاقليمية وطالما لا يحدث تجاوز لطاقة التفويض الاقتصادي لاية منطقة فالحكومة المركزية ترخص بالمهاجرة التي ترغب فيها الحكومة الاقليمية لتلك المنطقة

غير انها لا تملك حق الترخيص بالمهاجرة بشكل يتجاوز الحد الذى تقترحه
الحكومة الاقليمية . بناً على ذلك سيكون لحكومة المنطقة العربية حق التمتع
بدورها بالسلطة التامة لمنع مهاجرة اليهود الى منطقتها غير ان المنطقة
اليهودية تتمتع بدورها بحق قبول اى عدد من المهاجرين ترغب فيه حكومتها .

ويقترح الخبراء ، كجزء من هذا المشروع ، ان يصبح فى حيز الامكان
قبول توصيات اللجنة الانجليزية - الاميركية القائلة بادخال ١٠٠,٠٠٠ مهاجر
يهودى فى الحال الى فلسطين واستمرار حركة المهاجرة بعد ذلك . وقد
جهز الخبراء مشروعا بنقل ١٠٠,٠٠٠ يهودى من اورشليم الى المنطقة
اليهودية فى فلسطين ، وسيبدأ بهذا المشروع اذا تقرر تنفيذه بأكمله . فتصبح
شهادات المهاجرة باسرع ما يمكن ويبدل كس مجهود لا استكمال عالية الانتقال
فى مدة اثني عشر شهرا من تاريخ بدء المهاجرة .

ويختار المهاجرون بادىء ذي بدء من بين اليهود فى المانيا والنمسا
وايطاليا وتفتح الأولوية لمن سبق وصرف ردها من الزمن فى مراكز الاقامة فى تلك
البلاد ولبن اطلق سراحهم من هذه المراكز ولا يزالون فى المانيا والنمسا .

وتفتح الأولوية من بين هذه الجماعات للصناع الباهرين فى النمسا
والزراة والاطفال وذوى العاهات والطايعين فى السن ، ويحسب المواد الاظم
من المائة الف مهاجر من المانيا والنمسا وايطاليا ، ولا تصرف الشهادات الممكن
الحصول عليها لمهاجرة فى اى بلد آخر من بلاد شرق وجنوب شرق اورشليم
الا الاطفال الايتام فقط . ويسرع فى نقل المهاجرين باقصى درجة تتناسب
مع سرعة مسكرات الانتقال فى فلسطين المدة لاقلمتهم مؤقتا حتى يمكن استيعابهم .

وينص هذا المشروع على دعوة حكومة الولايات المتحدة لتتحمل وحدها
مسئولية نقل المهاجرين الذين نوهت عنهم من اورشليم الى فلسطين بتقديم البواخر
اللزامة لذلك وتقوم بدفع مصاريف الانتقال وتقديم ايضا بتقديم الطعام لهؤلاء
المهاجرين لمدة الشهرين الاولين من وقت وصولهم الى فلسطين .

ولاشك ان مصاريف نقل واسكان هذا العدد في فلسطين ستكون جسيمة ولما كانت الهيئات اليهودية قد اخذت على نفسها المسؤولية المالية فلا يسرى الخبراء اى مبرر لعدم الحصول على الاموال المطلوبة من التميميزات واكتتابات اليهود في انحاء العالم وبواسطة الاقتراض .

وقد قبل الخبراء توصيات اللجنة الانجليزية - الامريكية بان اصدرح شؤون الحرب الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين هو من الامور المرغوب فيها وتشمل اقتراحاتهم في فلسطين في هذا الصدد انشاء مصلحة للصحة تفصاح ما هو موجود الآن لليهود ، وتوسيع نطاق وسائل التعليم ، وتسهيل قروض بفائدة بسيطة للمرب المزارعين واتخاذ طرق اخرى تؤدى الى زيادة انتاج الارض ، بتشيط الحركة التعاونية والصناعات الخفيفة وتحسين طرق الميمنة في المدن والريف .

ولقد لفت المندوبون الخبراء النظر الى انجاز هذه المشروعات وغيرها لتحسين القرون الاقتصادية ومستوى المعيشة في فلسطين سيطلب في اسكان المتين القليلة الاولى رؤوس اموال جسيمة لا يمكن الحصول عليها عن طريق القرون مما يجعل منها عبئا ثقيلا على مالية البلاد . كما ان تكوين النظام الاقليس سيؤدى الى عجز في ميزانية المنطقة المصرية تتطلب تغطيته اعانة من قبل الحكومة المركزية . وعلاوة على ذلك ستحتاج فلسطين الى مساعدة مالية اخرى في حالة تنفيذ المشروع في مجموعه .

وقد رأى الخبراء لمواجهة هذه الحالة ان يطلب الى الولايات المتحدة ان تقدم منحة وافرة الى حكومة فلسطين للاستمانه بها خصيصا لتحويل بمصاربح التامين التي لا تصلح لنظم قروض الاستهلاك والمساعدة في تغطية المصروفات الاستثنائية اثناء فترة الانتقال ، وان تطالب الحكومة البريطانية بان تأخذ على عاتقها المسؤولية النهائية لمقابلة المجز السنوى في ميزانية فلسطين السى ذلك الوقت الذى تصل فيه ايرادات البلاد الى درجة تجعل ذلك امرا غير ضرورى .

ويعتقد الخبراء ان احتياج فلسطين الى التقدم الاقتصادى يجسب ان يمالج على ضوء احتياجات الشرق الاوسط على المصم من هذه الناحية فهم يعلمون ان حكومات الدول المثلة فى الجامعة العربية تدرس الآن وسائل التقدم الاقتصادى فى بلادهم فلذلك يقترحون فى حالة ملاقاتهم اية صهيونية فى سبيل حصولهم على قروض دولية لهذا الغرض ان ترخص الولايات المتحدة بمقد قروض على نطاق واسع للمساعدة على تنفيذ هذه المشاريع وتمتد هذه القروض بواسطة هيئة لائقة للقيام بتقديم شئون الشرق الاوسط بما فيه فلسطين ومن الضروري معاونته شرق الاردن ، واذا امكن سوريا ولبنان ، فى القيام بأغلب المشروعات الكبيرة التى يمكن استفادة فلسطين منها .

ويقترح الخبراء فى هذا الصدد ، بشرط موافقة شرق الاردن ، ان يقوم مهندسون خبراء باصرح ما يمكن بمعاينة موارد المياه المشتركة بين فلسطين وشرق الاردن تحت اشراف الحكومة .

وهنا اكون قد اتممت فعوى توصيات المندوبين الخبراء . ومن ثم ان حكومة جلالة الملك تمتد بان هذه التوصيات هى الوسيلة المثلى للوصول الى حل هذه المشكلة فقد اخطرنا حكومة الولايات المتحدة باستعدادنا لقبول هذه التوصيات كأساس للمفاوضات وكان أملنا ان تصلنا موافقة الرئيس ترومان قبل الهدى فى المناقشة ولكن طمنا بانه قرر نظرا لمتقد هذه المسألة ان يناقش المندوبون الخبراء الامريكيين بالتفصيل فيها وهم الآن فى طريقهم الى واشنطن لهذا الغرض ، فينتج من هذا ان الرئيس ترومان ينوى ان يحتوى البحث فى هذه المسألة واملنا ان يصل اليها رد منه بالتالى فى الوقت المناسب .

وفى نفس الوقت حيث ان الحالة فى فلسطين لا تحتل اى تاخير فقد دعونا مندوبى اليهود والمرب لقيامتنا لبحث هذه المسائل ونأمل ان نضج لهم مشروع المندوبين الخبراء كأساس لهذه المفاوضات .

فاذا صادف منهم قبولا فاننا ننوى ان ندمجه فى اية اتفاقية وصاية على

فلسطين وعلى كل حال اود ان اوضح بجلاء اننا نقصد الاستمرار في مباحثـة
المرب واليهود في مشروع دستوري على هذا الاساس لاننا نعتقد انه يحتوى
على مزايا عديدة لكلا الفريقين في فلسطين .

وسيكون اليهود احرارا في ممارسة قسط واقر من الهجرة الى منطقتهم^{مراثة}
الخاصة وكذلك في المسمى لتقديم مشروع الوطن القوي اليهودي في تلك المنطقة
فتلغى قوانين نقل الاراضي وتصبح في نفس الوقت حكمة المنطقة العربية حرة
في الساج او الرض لليهود في شراء الارضي في منطقتها الا ان مساحة
المنطقة اليهودية ستكون اوسع من التي لهم الحرية ان يبتاعوا منها الآن .

ويجب المرب هنا ينحصر في تخلص الاغلبية المظلم من نهائيا مسمن
منح السيطرة اليهودية وتضمنهم في الحال بقسط واقر من الحكم الذاتي مصحوبا
بضمانات قوية لصيانة حقوق الاقلية العربية في المنطقة اليهودية .

ويجب هذا المشروع الامل لكلا الفريقين في رضى يكاد الا يكون لهم
امل فيه اذا اصبحت فلسطين دولة موحدة .

ولو ان الامر لا يظهر جليا الآن ، فلامك ان المشروع يترك الطريق
مفتوحا للوصول الى تقدم سلمى وتطور دستوري إما نحو التقسيم او نحو وحدة
اتحادية (فدرالية) بمعنى ان يشترك ممثلو الطرفين في ادارة الشؤون
المركزية فهناك احتمال ان هذا يؤدي في النهاية الى دستور اتحادى ناضج
كل النضج وان اتضح ان عوامل التباين عند أحد من ان تقهر فالطريق مفتوح الى
التقسيم .

ومقترحاتنا لا تمنع في كلتا الحالتين هذه النتيجة بأي وجه مسمن
الوجه لاننا نعتقد ان هذا المشروع اعدل واصوب تسوية بين مطالب المـسـرـب
واليهود يمكن الوصول اليها وأنه أمثل وسيلة للتوفيق بين مصالح الفريقين
المضاربة وانما يتحتم علينا بجلاء هذا الامر ويتوقف التنفيذ الكمال لمشروع

الخبراء في مجموعهم على تعاون الولايات المتحدة وآمل ان يكون ذلك قريباً
 التحقيق فان لم يتم فلا مندوحة لنا من اعادة النظر في الحالة وبالاخص
 فيها يتعلق بالتمقيدات المالية والاقتصادية مما من شأنه التأثير على سير وقصف
 المهاجرة وهداها وتقديم البلاد .

خطاب المستر اتلي
في حفل افتتاح مؤتمر فلسطين بـلنسنـد ن
المنعقد في ١٠ سبتمبر ١٩٤٦

انه ليمرني كل السرور ان ارحب في هذا المؤتمر بوفود البلاد العربية في الشرق الأوسط التي ظلت الحكومات البريطانية المتعاقبة خلال ربع قرن ترقب بحمير المعطف والاهتمام تقدم النهضة القوية فيها . واني واثق انكم ستوافقون طلي انه لولا ان طوحت الجيوش البر يطانية بالسلطان العثماني في الاجزاء العربية من آسيا في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) لكان تقدم هذه النهضة ابطأ بكثير ما هو عليه الآن .

وفي نهاية تلك الحرب أخذت بريطانيا طلي طتها مسئولية النهضة السياسية في العراق وفلسطين وشرق الاردن وكان معنى هذه المسئولية بالنسبة لنا التزامنا أولاً بتدعيم أسس ادارة مستقرة ناهضة ثم ازالة جميع العوائق في سبيل الوصول للسي الحكم الذاتي بأسرع ما يستطيع وتمشيا مع هذه السياسة صارت العراق في عام ١٩٣٠ دولة مستقلة استقلالاتا ذات سيادة واكتسبت شرق الاردن اليوم نفس هذه الصفة ولم تكن المقبات التي صادفها طلب شرق الاردن الاوئل للانخراط في ملك الأمم المتحدة نتيجة تقصير من بريطانيا في تعضيد ها التعضيد الكافي كما اني طلي ما أظن حتى في القل بأن انضمام سوريا ولبنان الى جمعية الأمم المتحدة يعود الى تشجيع وتعضيد بريطانيا لهما .

اما في فلسطين ، اسباب منحيها سوريا حول هذه المائدة فقد تضاربت مبادئ السياسة البريطانية مع مطامح العرب ، وفاقته الآن يوضحه الفرق بين تكوين هذا المؤتمر وتكوين الهيئة التي اجتمعت لنفس هذا الغرض في قصر سان جيس عام ١٩٣٩ .

وأود هنا أن أعرض الى ما قلت كلمة ترحيب لاهضاء وفود الدول العربية التي لم تكن ممثلة في مؤتمر عام ١٩٣٩ - لبنان وسوريا - ولأمين العام لجامعة الدول العربية .

ولى كلمة أخرى أقدم بها على سبيل التمهيد وهي أن أية نهضة قومية لا تعد كاملة لمجرد الحصول على الاستقلال السياسى . وأعتقد أن الفرصة سانحة الآن للدول العربية للاقتراف على مشروعات اقتصادية هامة تعتمد بغواصة جزئية على سواد الخصوب العربية وتزويد من مكانة واستقرار هذه البلاد .

وأنته ليمدنى أن ارتباطناون فى مشروعات كهذه من أهم أغراض الجامعة العربية وأنى وأؤكد لكم أن حكومة جلالة الملك ستبذل كل ما فى استطاعتها للمساعدة فى توسيع نهضتكم الاقتصادية وتقدمكم الاجتماعى إذا طلب إليها ذلك .

ولنتحول الآن الى الموضوع الذى يجمعنا من أجله . انكم تملكون أن نوايىا الحكومة البريطانية كانت دائماً متجهة نحو دولة حكومات الدول العربية للتشاور معها قبل البت نهائىا فى أجل لمسألة مستقبل فلسطين وهلابهذا المبدأ لم تتوان فى قبول اقتراح الدول الأعضاء فى الجامعة العربية للمفاوضة معهم فى هذا الشأن ، ولى وطيسد الأمل أن تكون نتيجة هذا المؤتمر الذى يبدأ أعماله اليوم جلالة الطريق للوصول الى حل مقبول لهذه المشكلة .

وانى لآسف شديد الاسفلقرار عرب فلسطين بعدم ارسال مندوبين لتمثيلهم فى هذا المؤتمر ، ولما كنت أعلم ما لمشكلة فلسطين من عظيم مكانة فى قلوب البلاد العربية المجاورة لها فانى مقتنع كل الاقتناع بأن الجمع الحاضر يمثل وجهة النظر العربية تمهيداً وافها فمالاً رغماً عن عدم وجود الوفد الفلسطينى .

وأكاد أن أكون فى غير حاجة لذكر ماتشميره حكومة جلالة الملك من الاسف الشديد لحالة القلق والاضطراب التى غاصت فيها فلسطين مما أضرب بمصالح وهناء كل جالبه بل وكل فرد من أفراد الشعب فى تلك البلاد وهى حالة لا يمكن السماح باستمرارها . وأنه لمن المحتم طيناً أن نبذل كل مجهود فى سبيل الوصول الى تسوية لنقط الخلاف المسببه لهذه الحالة بشكل يعيد الى تلك البلاد سلامها ورخاءها . وما أعتقد هذا المؤتمر للوصول الى هذا الغرض . وانى لا أعتقد كما يقال أحياناً انها مشكلة لا يمكن ايجاد حل لها الاثنى مقتنع بأنها اذا عولجت بروح التفاهم والتعليم بحقائق الأمور فلامك أننا واصلون الى هذا الحل .

ولكن اكتشاف حل كهذا يستلزم مجهودا جبارا من الحنكة السياسية ولا ينبغي أن أضيق للنجاح أسعد من اجتماع هذا العدد الكبير من الماسة الحنكين وهم طمس استعداد لتكريس أنفسهم لمكافحة الصعوبات التي نعلم جميعا أنها ستلاحق أى مشروع يقترح لحل هذه المشكلة .

ولا مجال هنا لمناقشة التفاصيل كما أنى لأننى أحاول سرد الصعوبات التي نوهت عنها في الاضافة فهذا لأن حكومة جلالة الملك قد وضعت مشروعاتى أنه على بالنظر فيه وستكون مناقشة هذا المشروع أول مسألة في جدول أعمال هذا المؤتمر كما أنى . أود أن أؤكد لكم بأننا لم نتخذ أى قرار بشأن المشروع قبل مناقشته معكم فهذا هو الاقتراح نقدمه لكم بالنظر فيه ولكل وفد الحريسة المطلقة لاقتراح أية تعديلات يريتها .
أول عرض أية مشروطات أخرى للوصول الى ترقية بطرق مختلفة .

وأعظم أمنية لناهى أن تدور المناقشات على اوسع نطاق مستطاع في جو مشبع بالفرق من الصراحة والحرية لأن تبادل الآراء على هذا الشكل أنجع وسيلة بحفل الوصول بها الى حل مقبول .

ومن البديهي أنه ليس في نيتى مطلقا محاولة املاء طريقة سير المداولات ولكني أود أن أرجوكم باخلاص أن تضموا نصب أذهنكم الثلاثة الامور الآتية : -

أولا : اقتراح عدم الاسراف في الوقت في مناقشة الماضي لاننا نعيش في عالم دائم التقلب وسيتحتم علينا مواجهة الحقائق كما هي اليوم فأى مشروع مخطط سنأسسه في الماضي وقصر في تفديده بخطر الحالة الحاضرة لن يصلح لايجاد حل لصعوباتنا

ثانيا : أود أن أحت على أن يكون رائدنا في جميع أعمالنا انعقاد هذا المؤتمر الاعتراف بأنه لا يمكن الوصول الى أية تسوية في فلمطين مالم يظهر كل من الفريقين استعدادهم لمراعاة مصالح الفريق الآخر ولنح كل ما يتطلبه حفظ السلام في البلاد من ضمانات . فأنتم ساسة محنكون وتعلمون أن بسبب الصعب لا يجوز تمرأ أن يصل لأية نتيجة اذا وطد أعضاء المنبر قبل حضورهم اليه

على السير على خطة مرسومة وأصروا على التثبيت بآراء سبق أن أقرها مجلسا ولا شك أنكم توافقون أن في مسألة كهذه تتعارض فيها المصالح بشدة فصفة يتحتم فيها الأخذ والمطأ لأنه لا أمل في الوصول إلى النور إلا من طريق هذا المييل ، سبيل المفاوضات ، بحيث تحترم ، وتوزن وتقدر جميع الآراء ، ونسى النهاية يجب أن نتذكر أنه لا يمكننا معالجة المسألة الفلسطينية في جو من العزلة بل يجب أن تعالج على ضوء التزامات السياسة العالمية الأوسع مدى . نعم ان فلسطين بلد صغير فإثران لكل ما يحدث فيها صدها في أفق أوسع يبرأ من أفتقها ، فوضع أي مشروع لها مع تجاهل هذا الصدى يمناء تماينا من حقائق الأمور ، فقد يلج لنا البناء متينا الآن أساساته هشة منهارة .

إنه لسديد أن نجتمع هنا للاشراف بروج الصداقة على هذا اليبدا ن الموسع الأجزاء لاقي شيء يس الشموب العربية له أهميته عند الشعب البريطاني وأنا بالمثل أعتقد أن مصير بريطانيا له أهميته أيضا عند الشعب الصهيوني فنحن صعبة تضمانا بطبيعة طبيعية وقد يلج في بعض الأحيان أن صدمات الحوادث في فلسطين تهدد مدى هذه الرابطة بالانقسام ففجائى الحار لدر هذا الخطر أن نتكاتف في معالجة ما نحن فيه من صماب بصراحة وإخلاص وأن نهضت سوريا من حل شريف مقبول لكلا الطرفين .

حقيقة ان المشكلة التي تواجهكم هي مشكلة غاية في التعقيد ، وسبب المسؤولية في معالجتها لا شك ثقيل وانما من المحتم إيجاد حل لها ، وأنى لوانت كل الوثيق أنكم ستبايرون مهتمكم بسداد وحكمة مقدريين تمام التدبير الفوائد النسي ستدقق ليس على بلدان الشرق الأوسط فحسب بل على أماكن أخرى أيضا على أنسر إيجاد حل عادل دائم لهذه المشكلة .

وأنى آسف لعدم تمكني شخصيا من الاشتراك في مدا ولا أنكم لأن هيا واجبات رئيس الوزراء ثقيل لدرجة تجبرني أن أترك السير في هذه المناقشات لزملائي من أعضاء وفد المملكة المتحدة ولكن أؤكد لكم بأنني سأنتهج سيرها بأشد الاهتمام وسأعمل كل ما في وسعي للوصول بها إلى النجاة .

وانى أتمنى أن يكون البدء فى هذه المؤتمرات بهد جديد أسعد مما تقدمه
من المجهود فى تاريخ فلسطين فانى أتوقع نتائج عظيمة من الاتصالات الشخصية
الجارية تأسيسها الآن . واجتماعنا بهذه الكيفية اليوم دليل على مدى اهتمام
حكومة جلالة الملك بأن فلسطين موضوع ذو أهمية وفيه مصلحة شرعية للشعب المربي
وأمل أن مجيئكم ليقابلتنا اليوم يقيم لنا لاجلا آخر على روابط الصداقة التى تربطكم
وسيط شعوبكم بنا وشعبنا لا يفر إلا طويلا به البريطانيين

تقرير رئيس الولايات المتحدة (مستر تريبان)

في ٤ أكتوبر ١٩٤٦

لقد عرفت بعز يد الأسف بأن اجتماعات مؤتمر فلسطين المنعقد في لندن قد أجلت بشأنها لن تستأنف حتى السادس عشر من ديسمبر ١٩٤٦ وعلى ضوء هذا الوضع فإن من المناسب فحص سجل جهود الإدارة في هذا الموضوع . هذه الجهود التي دعمها — داخل الكونجرس وخارجه — أعضاء كلا الحزبين السياسيين وأن أدلى بأرائي من الموقف كما هو قائم الآن .

وما يدعو إلى التذكر أنه عندما قدم إبريل هاريسون تقريره في ٢٩ سبتمبر ١٩٤٥ بشأن حالة الأشخاص المشردين في أوروبا طلبت حالا اتخاذ الخطوات لتخفيف حالة هؤلاء الأشخاص إلى حد أقصاه قبول ١٠٠.٠٠٠ يهودي للدخول إلى فلسطين .

وبلورية لهذا الاقتراح دعمت الحكومة البريطانية حكومة الولايات المتحدة لتتعاون في تكوين لجنة تحقيق أنجلو - أمريكية مشتركة تلك اللجنة التي كانت هذه الحكومة سمعية في قبولها . آمل أن مشاركتها من شأنه أن يساعد على تخفيف وضع اليتيم المشردين في أوروبا وأن يساعد على إيجاد حل لمشكلة فلسطين الصعبة والمعقدة في حد ذاتها .

وإن السمعة التي تشاركت بها الحكومة إلى القضية نفسها تراها متشعبة فعلا في مهلة المئة وخمسين يوما التي حددت لاتمام مبعسسة اللجنة .

إن تقرير لجنة التحقيق الأنجلو - أمريكية وضع بالاجماع نسى المشهور من إبريل سنة ١٩٤٦ .

ومن دعاى سرورى ان اشير الى انه من بين التوصيات المختصمة
فى التقرير كانت احداها اقرار لاقتراحى السابق ألا وهو مسئول
١٠٠٠ ر. ١٠٠٠ يهودى للدخول الى فلسطين . والادارة اهتمت حـالـا
باستنباط الطرق والوسائل لنقل ١٠٠٠ ر. ١٠٠٠ مشرد والاعتناء بهم عند
وصولهم . وعلى هذا الاساس ارسل الخبراء الى لندن فى يونيو ١٩٤٦
لاجراء تدابير السفر الفعلى بصورة مؤقتة .

وقد ساهمت الحكومة البريطانية مع هذه الجماعة لكنها اوضحت
بأن التقرير ينى نظرها يجب أن يعتبر ككل وأن موضوع المئة ألف مشرد
لا يمكن اعتباره امرا منفصلا .

اللجنة الوزارية :

وفى ١١ يوليو اعلنت تكوين لجنة وزارية بشأن فلسطين والمشاكل
الخاصة بها مكونة من وزيرى الحرية والبالية لمساعدانى فى النظر فى
تجسيات لجنة التحقيق الانجلو - امريكى . ان المندوبين الخبراء فى هذه
اللجنة الوزارية غادروا برئاسة السفير ديارى فى غزادى الى لندن فى
١٠ يوليو ١٩٤٦ للتباحث مع ممثلى الحكومة البريطانية فى الطريقة التى
بها ينفذ التقرير على أحسن وجه .

وقد قدم هؤلاء المندوبون الخبراء فى ٢٤ يوليو ١٩٤٦ تقريراً
بشار اليه عادة بمشرع موريسون الذى يطالب بمشرع استقلال اقليمى
بماكانه ان يؤدى اشوبيا الى دولة ثنائية القومية أو الى تقسيم .

لكن المعارضة لهذا المشروع ظهرت بين اعضاء الاكسبراب
الميدانية الرئيسية فى الولايات المتحدة وذلك فى كل من الكونجرس
واتحاد البلاد .

ورفاقا للمبدأ الذى حاولت أن اتبعه باستمرار بهوأن احصل
على درجة قصوى من الوحدة فى داخل البلاد وبين الأحزاب بشأن

العناصر الأساسية في السياسة الخارجية الخارجية لم يكن في مسمى
ان اميج تأييدى لهذا المصريح .

وج ذلك فقد أعرت هذه القضية جل اهتمامى وأهنت مرارا متدا
ألمحت على اتخاذ خطوات فى أقرب لحظة ممكنة لقبول ١٠٠.٠٠٠ الأجر
يهودى الى فلسطين .

وفى تلك الاثناء كانت هذه الحكومة قد أبلغت عن جيهود
الحكومة البريطانية لدعوة ممثلى العرب واليهود الى لندن . فخصد
الوصول الى إيجاد حل لهذه القضية المؤلمة . وقد عقدت الأمل فسى
امكان الوصول الى حل عادل كنتيجة لهذه المحادثات وفى عشرين
ان جميع القراء المدعون لم يجدوا أنفسهم قادرين على الحضور ، فقد
خالجنى الأمل بأن هنالك لا تزال إمكانية بأن ممثلى الوكالة اليهودية
قد يشتركون . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن الأمل فى إيجاد حل انشائى
متفق عليه يمكن قد ازداد . والحكومة البريطانية قدمت للمؤتمر ما يرمى
بـ مشروع موريسون لاجل الاستقلال الاقلوس وصرحت بأن المؤتمر
يتقبل مقترحات أخرى . وفى هذه الاثناء اقترحت الوكالة اليهودية حلا
لل قضية الفلسطينية عن طريق انشاء دولة يهودية قابلة للحياة تتولى
الاشراف على هجرتها وسياساتها الاقتصادية فى منطقة كافية فى فلسطين
بدلا من أن تكون فى جميع فلسطين كما اقترحت أيضا اصدار الشهادات
لـ ١٠٠ ألف مهاجر يهودى حالا . ولقد حظى هذا الاقتراح بأهتمام
واسع المندى فى الولايات المتحدة أى فى الصحافة كما فى المجتمعات
المادية . ومن نتيجة المناقشات التى تمت بهذا الاقتراح فأنى أعتقد أن
حلا على نمط هذه الخطوط يعطى بمصادرة الرأى العام فى الولايات
المتحدة . وأنى لا أعتقد بأن الفجوة بين المقترحات التى قدمت هسى
عظيمة جدا ، لدرجة لا يمكن سدها على يد رجال يتدتمون بالحكمة والنسبة
الحسنة . وأن حكومتنا على استعداد لتقديم مصادرتها لحل من هذا
القبيل .

خلاصة الآراء :

وعلى ضوء الوضع الذي تطور الآن أود أن أصبح بأراضي باختصار
فيها أمكن :

(١) وبالنظر لأن فصل الشتاء سهل قبل استئناف المؤتمر فاني أعتقد
والمعنى أن هجرة أساسية إلى فلسطين لا يمكنها أن تتمثل
إيجاد حل للقضية الفلسطينية وإنها يجب أن تبدأ حالا . وأن
التدابير لهذه الحركة قد تم اتخاذها من قبل هذه الحكومة
التي هي على استعداد لمد يد المساعدة .

(٢) واني أكرر تصريحى - كما صرحنا في المناسبات السابقة - على
أن قوانين الهجرة في البلاد الأخرى ومنها الولايات المتحدة
يجب أن تتحرر بصورة تسمح بقبول أناس مبردين . وأن على
استعداد للقيام بتوصية كهذه إلى الكونجرس والاستمرار على
النشاط على قدر المستطاع للتعاون مع البلاد الأخرى على
جذوع مشكلة الأشخاص المبردين بمرتبها .

(٣) وبأعدا ذلك فلو اقتبر حل على فلسطين ، سأكون مستمدا
لتوصية الكونجرس بمشروع المساعدة الاقتصادية من أجل التثمين
هذه البلاد .

وعلى ضوء التذويب الفطرح الذي تحيله المجلس الصهيوني ، فإن
أوروبا ، في الحرب الأخيرة ، بالأمم المتحدة الآن لا يمكن الاتفاق
بأن بريطانيا لا يمكنها أن تكون لها نصيب في القوترة أعلاه ، لا يمكن
تأجيله مع تعاون جميع الشعب المختص . بالإدارة المستمرة
في عمل كل ما في استطاعتها لهذه الغاية .

كتاب: الملك عبد العزيز آل سعود إلى رئيس الولايات المتحدة

مستقر تورين

(١٥ أكتوبر ١٩٤٦)

معه

يا صاحب الفخامة

ان الصداقة التي تربط بلادى به بلاد الولايات المتحدة ، والصداقة التي تأسست بينى وبين الرئيس الراحل الرئيس روزفلت والصداقة التي تجددت بينى وبين فخامتكم تجعلنى شديد الحوص فى المحافظة على هذه الصداقة وتغذيتهما والصمل على تقويتها بكل الوسائل الممكنة ولذلك تجدوننى فخامتكم ايم واكثر فى كل مناسبة أعرضها بها بخل بصداقة الولايات المتحدة مع بلادى ومع سائر البلاد العربية لى ازيل ما يمكن أن يعرقل هذا الصفاء .

ولقد كنت للراحل العظيم وفخامتكم ^{حقيقة} الموقف فى فلسطين والحسب العظيم للمعرب فيها وأن ذلك يرجع الى آلاف السنين وأن اليهود ليسوا الا فرقة ظالمة باغية معتدية احدثت فى أول الامر باسم الانسانية ثم اخذت تظهر عدوانها العنصر بالقوة والجبروت والطفيان مما ليس بخاف على فخامتكم وعلى شعب الولايات المتحدة .

أعف الى ذلك أطامعهم التي يبتوونها ليس لفلسطين وحدها بل لمعائر البلاد العربية المجاورة وبها أماكن فى بلادنا المقدسة .

لقد دهشت الانذابات الأخيرة التي ذهبت تصريحا لفخامتكم بدعوى تأييد اليهود فى فلسطين وتأييد هجرتهم اليها بما يؤثر على الخصومة الحاضرة فيها . خلافا للتمهيدات السابقة .

رائد زاد فى دهشتى ان التصريح الذى نسب أخيرا لفخامتكم يشاقق مع الزمان الذى طلبت مغفوة الولايات المتحدة فى جدة من وزارة خارجيتها أن ينشر فى جريدة أم القرى باسم بيان ادلى به البيت الابيض بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٤٦ وذلك الزمان صريح فى أن حكومتها الولايات المتحدة

الأممية لم تتقدم بأية فكرة من جانبها لحل مشكلة فلسطين وأظهرت أنكم
 بطلتم بواسطة المعاهدات بين الحكومة البريطانية وبين وزراء الخارجية الذين
 العربية وبين الحكومة البريطانية والفرع الثالث وأظهرت أنكم قد تمسكت
 اتفاق تسهيلات في الولايات المتحدة لإجاء اليهود في فلسطين الذين
 ولذلك كانت دعتي عظيمة حين أطلعت على البيان الأخير الذي تمسك
 لفخامتكم مما جعلني أشك بصحة نسبتكم لكم لأنه يتناقض مع دعوى حكومتكم
 الولايات المتحدة والتوضيح الذي صدر في ١٦ أغسطس ١٩٤٦ من الهيئ
 الأوبنيد . وأنى لملى يقول بأن شعب الولايات المتحدة الذي بذل دمه
 وماله في مقاومة المدوان الغاصر لا يمكن أن يسمح بهذا المدوان الصهيونى
 على بلد عربى صدرى لم يعترفون بها فور ايمانته في مبادئ العدل والانصاف
 التي قامت من أجلها الأمم المتحدة وكان من أركانها بلاد الولايات المتحدة
 وكان لفخامتكم بعد سلفكم العظيم المجهود العظيم في هذا السبيل . ورفضت
 منى في المحافظة على صداقة العرب بالشرق مع الولايات المتحدة أوضحت
 لفخامتكم بهذا البرهان الظلم الذي يمكن أن يحق بالعرب اذا بذلت أى
 مساعدات لهذا المدوان الصهيونى وأنى على يقين بأن فخامتكم ومن ورائكم
 شعب الولايات المتحدة لا يمكن أن يقبل أن يدعو للحق والعدل والانصاف
 ويحارب من أجله بقوله في سائر أنحاء العالم ويمنح هذا الحق والعدل من
 العرب في بلادهم فلمطين التي ورثوها عن آباءهم وأجدادهم من
 المصور القديمة .

واقبلوا تحياتنا .

مقتربات الوفود العربية

في مؤتمر فلسطين بالندن سنة ١٩٤٦ .



أولاً - الخطوة الأولى هي أن يقر المندوب السامي بعد استشارة
المناصر الرئيسية الفلسطينية بتعيين حكومة مؤقتة مؤلفة من ٧ وزراء عسك
والثلاثة من اليهود الفلسطينيين الجنسية وتتحوّل السلطات التشريعية
وال تنفيذية التي تمارسها الادارة الفلسطينية الحالية الى الحكومة المؤقتة
بمجرد تعيينها ويحتفظ المندوب السامي بحق الاعتراض " الفيتو " على
قرارات هذه الحكومة أثناء فترة الانتقال .

ثانياً - وفي ذات الوقت يبدأ المندوب السامي بمساعدة الحكومة
المؤقتة في تحضير سجل انتخابي أمامه الانتخاب على درجة واحدة
للكوادر البالغين وبمجرد الانتهاء من تحضير هذا السجل تبدأ الحكومة
بانتخاب أعضاء جمعية تأسيسية بموجب قانون انتخاب تصدره الحكومة وتؤلف
هذه الجمعية التأسيسية من ٦٠ عضواً ويحتّم أن ينص قانون الانتخاب
على ضرورة تمثيل كافة في هذه الجمعية للمناصر الرئيسية من المواطنين
بنسبة تعدادها كما هو مبين بالفقرة الرابعة (١٦) أدناه .

ثالثاً - تعد الحكومة المؤقتة وتعرض على الجمعية التأسيسية مشروع
دستور فلسطين وفي حالة عدم تبني الجمعية للتأسيسية من التوصل الى
اقرار احكام هذا الدستور أثناء ستة شهور من تاريخ اجتماعها بتعيين
الحكومة المؤقتة النظر على ضوء ذلك ولائها الجمعية وتعديله اذا اقتضى الأمر
ثم تصدره .

رابعاً - ترتبط الحكومة المؤقتة عند اعداد مشروع الدستور
أو اصداره وكذلك الجمعية التأسيسية عند مناقشة والتصويت عليه
بالارشادات التي يقدمها المندوب السامي وفيما عدا هذه الارشادات

البلزمة لا يخضع القانون الدستوري لنا تفرده الجمعية التأسيسية لحسب
الاعتراض الذي يمارسه المندوب السامي وتقضى هذه الارشادات بأن يبنى
فى صلب الدستور على المبادئ الآتية :

- (١) تكون فلسطين دولة موحدة .
- (٢) وتكون ذات دستور ديمقراطى وسجل سنابى منتخب .
- (٣) ينص الدستور على ضمانات لقداسة الاماكن المقدسة تتناول حريتها
والمحافظة عليها وحرية زيارتها وحرية العبادة طبقا للحالة الراهنة .
- (٤) يتضمن الدستور فى حدود الضمانات المناسبة حرية ممارسة
المبادات طبقا للحالة الراهنة فى فلسطين) بما فى ذلك اقامة
محاكم دينية مستقلة لقضاء الأحوال الشخصية)
- (٥) ينص قانون التجنس - ضمن الشروط التى يجب على الطالب
استيفائها أن يكون قد أقام فى فلسطين اقامة شرعية متصلة لمدة
عشر سنوات سابقة على تقديم طلبه .
- (٦) يجب أن ينص الدستور على الضمانات الآتية :
- (أ) يتمتع بكافة حقوق المواطن :

- (١) كل شخص يقع تحت التعريف الوارد فى القسم الأول
من قانون الجنسية الفلسطينية لسنة ١٩٢٥ - ١٩٤١
وكل شخص يقع تحت التعريف الوارد فى القسم الثانى
بشروط مرفوعة اللقب الوارد فى الفقرة ٣ أدناه .

- (٢) كل شخص اكتسب الجنسية الفلسطينية من طريق
التجنس قبل مايو سنة ١٩٣٩

- (٣) كل شخص اكتسب الجنسية الفلسطينية بحكم قانون

الجنسية الفلسطينية (١٩٢٥-١٩٤١) بعد مايو
سنة ١٩٣٩ وأقام في فلسطين إقامة دائمة لمدة
عشر سنوات .

(٤) كل شخص يتكسب الجنسية الفلسطينية في المستقبل
بحكم قانون الجنسية الجديد المنوم عند في النقرة
الخامسة عاشره .

(ب) حق كل شخص مقيم في فلسطين في أن يطلب التجنس
بالجنسية الفلسطينية بنفس النصوص والشروط ينسب أي
تمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللغة .

(ج) حق الهيئات الدينية وغيرها من الجمعيات أو الافراد في أن
يكون لهم فضلا عن المؤسسات التعليمية التي تديرها
السلطات العامة - مدارس خاصة وجانبات بشرط تعليم
اللغة العربية في هذه المدارس بصفة اجبارية وحضرها الوفاة
الحكومية لحفظ مستوى التعليم ومنع التعامل المثرية وذلك
بقصد ايجاد ولاء مشترك .

(د) حق اليهود في استعمال اللغة العبرية كلغة رسمية ثانوية
في الاقسام التي لهم فيها الاقلية المطلقة .

(هـ) (١) النص في قانون انتخاب المجلس النيابي على تمثيل
جميع الاقسام الدينية للمواطنين تمثلا ملائما بشرط
الا يزيد عدد الممثلين اليهود في أية حبال من
الاحوال عن ثلث أعضاء المجلس كما هو منصوص
بفقرة (أ) أعلاه

(٢) النص في الدستور على أن يلاحظ حفظ نسبة التمثيل
في المجلس النيابي عند تكوين السلطات التنفيذية
أو الادارية .

(٧) والم والى أن يصدر تشريع ينص على خلاف ذلك تحرم الهجرة اليهودية الى فلسطين بناتا وتبقى القيود المفروضة في الوقت الحاضر على نقل الأراضي بغير تغيير وينص في الدستور على أن كل تغيير في هاتين المسألتين يقتضى اصدار قانون يتطلب موافقة العرب في فلسطين بأغلبية تمثيلهم في المجلس النيابي .

(٨) يصدر بالضمانات الخاصة بالأماكن المقدسة تصريح للجمعية العمومية للأمم المتحدة من دولة ثلثتين المستقلة تتعهد فيه بعدم تغيير هذه الضمانات بغير رافقة الجمعية المذكورة .

(٩) أى تمديد للضمانات الخاصة بحقوق المواطنين اليهود المنصوص عنهم في الأحكام السابقة يتطلب موافقة مواطنيهم في فلسطين بأغلبية الاعضاء اليهود في المجلس النيابي .

(١٠) تتشأ الادارة اللازمة لتأسيس محكمة عليا للنظر في دستورية القوانين ويجوز لأى مواطن فلسطيني ان يلجأ الى هذه الهيئة في هذا النصوص .

خامساً- بعد أن يصدر الدستور تتخذ الحكومة المؤقتة التدابير اللازمة لاجراء أول انتخابات برلمانية ويمنع بعد ذلك أول رئيس للدولة الفلسطينية المستقلة بأية طريقة ينص عليها الدستور لهذا الغرض. وحينئذ يتمتع رئيس الدولة بكافة السلطات المخولة له في الدستور وتنهي الدولة المنتدبة الانتداب وتمترف باستقلال فلسطين وتمقد مهادنة تحالف لتحديد المالات المستقلة بين حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة وحكومة فلسطين المستقلة .

سادساً- يراعى باستمرار دمج عدد واف من الفلسطينيين في سلك الادارة أثناء فترة الانتقال .

سأهما — يهذل كل مجهود لاتمام المراحل الموضحة بالفقرات
 السالفة في أقرب وقت ممكن بصرف النظر عن عدم تمايز أى عنصر من العناصر
 الفلسطينية في هذا العمل ويجب الا يتأخر تسليم رئيس الدولة الفلسطينية
 لمقالود منصبه من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

رد الرئيس مستر تيومان الى الملك عبدالمزیز آل سعود

(٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦)

•••••

يا صاحب الجلالة

لقد استلمت الآن كتابكم بشأن فلسطين ، الذى تلطفتم جلالتكسم
وحولتموه الى عن طريق المفوضية السعودية العربية بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٤٦
وأوليت الآراء التى عبرتم عنها فيها اهتماما كافيا .

وانى لقد ر بصورة خاصة أسلوبكم الصريح الذى عبرتم عنه فى كتابكم.
ان صراحتكم تتفق تماما والملاقات الودية التى تقوى منذ مدة طويلة بين
بلدنا والصداقة الشخصية بين جلالتك ومسلمى المختار ، تلك الصداقة التى
أرجو الاحتفاظ بها وتقويتها .

وهى بالذات هذه العلاقة الودية القائمة بين بلادنا وموقف
جلالتكم الودى ، هى التى تشجعنى على أن أدعو اهتمامكم الى بمسألة
الاعتبارات التى دعت هذه الحكومة الى اتباع الطريق الذى كانت تتبناه
فوما يختص بقضية فلسطين واليهود المشردين فى أوروبا .

وانى لمتأكد أن جلالتك سيوافق بمسؤولية على أن وضع اليهود المفجع
من هم بقية ضحايا اضطهاد النازى فى أوروبا يكون قضية ذات أهمية
وتأثير لا يمكن لانس ذوى نية طيبة وفرائض انسانية أن يتجاهلوها . وان هذه
القضية تعتبر قضية ذات صفة عالمية . ويتراءى لى بأن كلالنا تقع عليه
مسؤولية مشتركة للعمل على إيجاد حل يساعد اولئك المنكوبين الذين هم
مضطربون الى مفادرة أوروبا للمثبور على أوطان جديدة حيث يمكنهم
المعيشة بسلام وأمان .

وبين بين الاشخاص المشردين الذين نجوا من الموت فسمى

المشكلة الملحة أى مشكلة من تبقى من اليهود فى مسكوكات اللاجئين وذلك
بنقل عدد هام منهم الى فلسطين .

ولقد كان اعتقادى الذى لا أزال متمسكا به والذي يشاركنى فيه عدد
عظيم من سكان هذه البلاد بأن ليس هنالك مايساهم بصورة فعالة فى
تخفيف مصير من تبقى من هؤلاء اليهود أكثر من السماح بدخول لا أقل من
١٠٠٠ منهم حالا الى فلسطين .

وح أنى لم يتخذ بعد أى قرار فيما يختص بهذا الاقتراح ، لكن
هذه الحكومة لا تزال تأمل بأنه من الممكن المرور بموجب الخطة الستى
رستها الى رئيس الوزراء وفى نفس الوقت يجب أن ننتهي بالطبع لهذا
الجهود لفتح أبواب البلاد الأخرى - ومنها الولايات المتحدة - فى وجه
اولئك المساكين الذين هم الآن على أبواب شتاء السنة الثانية ولا مأوى
لهم .

وأنا من جانبى قد أعلنت بأنى مستعد لمطالبة كونجرس الولايات
المتحدة - الذى يجب تهئية مساعدته بموجب الدستور - لوضع تشريعا
خاصا يقبل بموجبه الى هذه البلاد أعدادا اضافية من هؤلاء الأشخاص
علاوة على حصة المهاجرين التى تقررت بموجب قوانيننا .

وهلاوة على ذلك كانت هذه الحكومة تعمل جاهدة - مع غيرها من
الحكومات فى استقصاء امكانيات الترحيل فى بلاد أخرى خارج أوروبا
لاولئك الأشخاص المشردين الذين كانوا مضطرين الى الهجرة من تلك
القارة . وفى هذا الصدد ، لأن مما شدد عزمنا أن نلاحظ تصريحات
مختلف زعماء العرب واستعداد بلادهم للمساهمة فى هذا المشروع الانساني
وذلك لتخفيفها عددا ممينا من هؤلاء الأشخاص فى بلادهم .

وأنا اعتقد اعتقادا مخلصا بأن الأيام ستثبت امكانية الوصول الى
تسوية مرضية لقضية اللاجئين تتفق تماما والخطة التى ذكرتها أعلاه .

وأما فيما يختص بإمكانية استخدام اليهود العنف في مشاريع عدوانية ضد البلاد العربية المجاورة كما تصورتهم جلالتم فيمكنني ان اؤكد لكم بأن هذه الحكومة تقف معارضة المدوان مهما كان نوعه واستخدام الارهاب في سهل الاغراض السياسية . بإمكانني أن أضيف أيضا بأن مقتنع بأن زعماء اليهود المسئولين لا تفكر بمساساة عدوانية ضد البلاد العربية الملائمة لفلسطين .

ولا يمكنني ان أوافق جلالتم ولا بصورة على أن تصرحى الصادر رضى ٤ أكتوبر بتناظر: والموقف الذى اتخذ فى التصريح الصادر باسسى فى ١٦ أغسطس . ان التصريح الأخير عبر عن الأمل فى الوصول الى حل عادل لقضية فلسطين واتخاذ خطوات مباشرة لتخفيف حالة اليهود المشردين فى أوروبا وذلك كنتيجة للمحادثات المقترحة بين الحكومة البريطانية وممثلى اليهود والمرب .

ولمؤ الحظ أن هذه الآمال لم تتحقق . فالمحادثات التى تمت بين الحكومة البريطانية وممثلى المرب — كما فهمت — قد تأجلت حتى ديسمبر دون إيجاد أى حل لقضية فلسطين أو اتخاذ أية خطوات — شأنها تخفيف حالة اليهود المشردين فى أوروبا .

وفى هذه الحالة يظهر أنه يقتضى على أن أذكر بقدر ما يمكنني من المراحة أهمية القضية ورأى فيما يختص بالاتجاه الذى به يمكن الوصول الى حل يقهر على الصقل والرضة الطيبة وبالخطوات المباشرة التى يجب اتخاذها . وهذا ذكرته فى تصريحى الصادر فى ٤ أكتوبر .

وقد اشكل على الفهم لماذا يبدو أن جلالتم تشعرون بأن هذا التصريح يتضارب مع الوعود السابقة أو التصريحات التى صدرت من هذه الحكومة . وربما من المستحسن أن نتذكر هنا بأنه فى الماضى كانت هذه الحكومة — عند تلخيص موقفها عن فلسطين قد أعطت تأكيدات بأنها لن تتخذ أى اجراء من شأنه أن يكون عدائيا للعرب العربى وبأنها أيضا

حسب رأيها لن تتخذ أى قرار فيما يختص بالوضع الاساسى فى فلسطين دون استشارة سابقة مع كل من العرب واليهود .

وانى لا أعتبر الحاجى على السلم بقبول عدد هام من اليهود المشردين الى فلسطين أو تصريحاتى فيما يختص بحل قضية فلسطين يمبر بأى معنى عن عمل عدائى نحو الشعب العربى ، بل أن شعورى نحو الشعب العربى - عندما أفضيت بهذه التصريحات - كان ولا يزال ذا طابع ودى جدا . وانى ليمتحنى الأسف لائى نوع من النزاع بين العرب واليهود ، كما انى مقتنع بأنه لو نظر كلاهما القضايا التى تجابههما بروح من التفاهم والاعتدال لتمكن حلها لمصلحة جميع من يمنهم الأمر بصورة دائمة .

وانى فضلا عن ذلك لا أشعر بأن تصريحاتى كانت عبثا لتتخلى هذه الحكومة عن تأكيدها بأنه حسب رأيها لا يجب أن يتم قرار بشأن الوضع الاساسى فى فلسطين دون التشاور مع كل من العرب واليهود . وفى بحر هذه السنة الجارية ، كان هناك عدد من المشاورات مع كل من العرب واليهود . وكشخص يهتم لمصلحة بلدكم كما يهتم لمصلحة بلده ، اهتماما عظيما كما تجلسى ذلك فى الامور المتنوعة التى أشرت اليها سابقا ، أعنتى هذه الفرصة لأعبر عن أملى الجدى بأن جلالتكم الذى يحتل مركزا رفيعا كهذا فى العالم العربى يستخدم النفوذ العظيم الذى يتمتع به للمساعدة على إيجاد حل عادل ودائم فى المستقبل القريب .

وانى لحرص على عمل كل ما فى وسعى للمساعدة فى هذا الموضوع كما أنه يامنانى ان اؤكد لجلالتكم بأن حكومة الولايات المتحدة وشعبها سيقان حياة عن مصالح العرب ورفاهيتهم كما أنهما يملكان قيمة عظيمة على صدائتهم التاريخية .

وانى لأعنتى هذه الفرصة لابلغ جلالتكم تحياتى الشخصية الحارة وأطيب تمنياتى لاستمرار الصحة والسعادة لجلالتكم ولشعبكم .

المخلص جدا - هارى س . ترومان

مشروع هايز - صافيدج

سنة ١٩٤٦

٠٠٠٠٠

يقوم على استثمار المياه التي تحت الأرض ومياه الينابيع في غور الاردن وسهولة رفعها بمجموعات المضخات الكهربائية التي تستمد قوتها من سد يقع على نهر الحصاني في لبنان ، ثم تحول مجارى المياه الرئيسية لكل من نهر الاردن والحصاني وبانهاض الى قناة مرتفعة تبني في مكان عال على طرف الجبال التي غرب الحولة ، وتستمر هذه القناة فتعترق جبل الكرمل ثم تتحد صوب منحدرات الجبال الغربية وتجري الى اقصى مناطق الجنوب في فلسطين .

اما سهل الحولة فيروى من مياه الينابيع الأخرى التي شرقى السهل وشربه وحيث ان مياه نهر الاردن تغرق بهذه الطريقة فان المشاريع الكهربائية من امتياز " ريجيج " التي تمتد على مياه نهـر الاردن واليرموك في جسر المجمع جنوب بحيرة طبرية تبطل ويستبدل بها استثمار المياه الباردة المنحدرة من البحر الأبيض المتوسط الى وادى الاردن التي تبني قناة خاصة لجريها .

وينتج عن ذلك حتا تحويل نصف مياه اليرموك الى بحيرة طبرية حتى لا تجف ، اما سهل الاردن فلا بد من اروائه حينئذ بقنوات تنشأ فيه وتستثمر المياه القليلة الباقية في النهر ويغاد من المياه الكامنة تحت الارض .

وقد انتج صافيدج الحصول على موافقة الحكومة اللبنانية تحويل كميات كبيرة من المياه اللبنانية لكى تصب في القنصاة الجبلية المرتفعة التي مر ذكرها والستى

تنتهي في النقب . وقال أصحاب المشرع : انه في الامكان
 ارباء مساحة ٥٢٢ مليون دونم على ان الخبراء الذين درسوا
 هذا المشرع شكوا كثيرا في امكانية تأمين المياه
 لهذه المساحات بصورة منتظمة خصوصا في السنوات الجافة
 التي تقل فيها الامطار .

((ملحق رقم ٢))

تسراير

الجمعية العامة للأمم المتحدة

في مايو سنة ١٩٤٧ باختيار لجنة تحقيق
وقرارها بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية
وتدويل منطقة القدس (في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧)

* * *

أولاً - قرار متخذ بناء على تقارير اللجنة الأولى

١

١٠٦ (ب-أ) اللجنة الخاصة بفلسطين :

حيث أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد دعت إلى عقد دورة غير
عادية للقيام بتكوين لجنة خاصة لتحديد صلاحياتها للتحضير تقريرين مسألة
فلسطين يحرض على الجمعية العامة للنظر فيه في دورتها العادية القادمة *

أن الجمعية العامة تقر ما يلي :

- ١ - أنشأ لجنة خاصة لهذه الغاية تتكون من ممثلين إسرائيل وكندا وتشيكوسلوفاكيا
وجواتيمالا والهند وإيران وهولندا ونيرو والسويد وأورجواي وفرنسا
- ٢ - تتمتع اللجنة الخاصة بأوسع الصلاحيات لتتثبت من الوقائع وتدونها
ولتحقق في جميع الأمور والمسائل ذات الصلة بمشكلة فلسطين *

٣ - على اللجنة الخاصة أن تحدد إجراءاتها الخاصة *

- ٤ - على اللجنة الخاصة أن تجري تحقيقات في فلسطين وفي جميع الأماكن
التي ترى فائدة من إجراءاتها فيها ، وأن تتلقى وتصحح حسبما تسره
ملائم لكل حالة الشهادات الخطية أو الشفهية من قبل الدول
المتدبئة وممثلي سكان فلسطين والحكومات وكل منظمة أخرى أو شخص
آخر إذا ما رأت لزوما لذلك *

٥ - على اللجنة أن تهذب أقصى عنايتها للأصالح الدينية الإسلامية
واليهودية والمسيحية في فلسطين *

- ٦ - على اللجنة الخاصة أن تعتمد تقريراً يرفع إلى الجمعية العامة وأن تعرض المقترحات التي قد تعتبرها ملائمة لحل المشكلة الفلسطينية *
- ٧ - يجب أن يقدم تقرير اللجنة الخاصة إلى الأمين العام في موعد أقصاه أول سبتمبر ١٩٤٧ حتى يمكن توزيعه على أعضاء الأمم المتحدة في الوقت المناسب لينظر فيه خلال الدورة الثانية للجمعية العامة *

والجمعية العامة :

- ٨ - تطلب من الأمين العام اتخاذ التدابير اللازمة لدى السلطات المختصة في أيتد ولقد تود اللجنة الخاصة عقد جلساتها فيها أو السفر إليها كي تملحها التسهيلات اللازمة وتمكين لها مساعدين لائقين *
- ٩ - وتخلو الأمين العام دفع نفقات سفر ومعيشة ممثل ونائب له وعن كل حكومة ممثلة في اللجنة الخاصة على الأساس وبالشكل اللذين يراهما أكثر مناسبة في تلك الظروف *

(الجلسة العامة التاسعة والستون)

•••

ثانياً - القرار رقم ١٨١ (٢) مستعمل حكومة فلسطين

؛

نص قرار الجمعية العامة
للأمم المتحدة بالموافقة على مشروع تقسيم
فلسطين بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧

؛

- * أن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة • بعد أن عقدت دورة • • خاصة بناء على طلب الدولة المنتدبة - بريطانيا - للبحث في تشكيل وتحديد صلاحية لجنة خاصة بم عهد إليها بتحضير اقتراح للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقلة في دورتها الثانية •

ومعد أن شكلت لجنة خاصة أناطت بها مهمة إجراء تحقيق حول جميع المسائل المتعلقة بمشكلة فلسطين وتحضير مقترحات بغية حل هذه المشكلة •

بعد أن تلقت وبحثت تقرير اللجنة الخاصة (مستند رقم ٣٦٤/أ) الذي يتضمن توصيات عدة قدمتها اللجنة بعد الموافقة عليها بالإجماع ، ومشروع تقسيم مع اتحاد إقتصادي وافقت عليه أغلبية اللجنة ، وتمتبر أن الحالة الحاضرة في فلسطين من شأنها إيقاع الضرر بالمصلحة العامة والملاقات الودية بين الأمم .

وتحيط علما بتصريح الدولة المنتدبة الذي أعلنت بموجبه أنها تتسوى الجلاء عن فلسطين في أول آب (أغسطس) سنة ١٩٤٨ .

وتوصي المملكة المتحدة ، بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين وجميع أعضاء الأمم المتحدة ، بالموافقة وتنفيذ مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي لحكومة فلسطين على الصورة المرفقة أدناه ، وتطلب :
 أ) أن يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية المنه عنها في المشروع لتنفيذه .
 ب) أن يقرر مجلس الأمن إذا أوجبت الظروف ذلك أثناء المرحلة الانتقالية :
 ما إذا كانت الحالة في فلسطين تشكل تهديداً للسلام ، فإن قسم من مجلس الأمن أن مثل هذا التهديد قائم بالفعل فيجب عليه محافظته على السلم والأمن الدوليين أن ينفذ تفويض الجمعية العامة وذلك باتخاذ التدابير وفقاً للمادتين ٣٩ و ٤١ من الميثاق والتحويل لـ لجنة الأمم المتحدة سلطة في أن تمارس في فلسطين الأعمال التي يلقبها هذا القرار على عاتقها .

ج) أن يعتبر مجلس الأمن كل محاولة ترمي إلى تغيير التسمية التي يهدف إليها هذا القرار بالقوة تهديداً للسلام وقطعاً أو آخر قاله أو عملاً عدوانياً بموجب نص المادة ٣٩ من الميثاق .

د) أن يبلغ مجلس الرضايتا المسؤولية المترتبة عليه بموجب هذا المشروع .

وتد : الجمعية العامة سداً فلسطين إلى اتخاذ جميع التدابير التي قد تكون ضرورية من ناحيتهم لوضع هذا المشروع موضع التنفيذ ، وتشاهد جميع الحكومات والصعوب ، الامتناع عن كل عمل قد يضر أو يؤخر تنفيذ هذه التوصيات .

وتأذن للأمين العام أن يحدد نفقات سفر ومعيشة أعضاء اللجنة المشار إليها في القسم الأول الجزء (ب) الفقرة الأولى أدناه على الأساس والشكل اللذين يراهما مناسبين ، وفقاً للظروف ، وأن يزود اللجنة بما يلزم من موظفين ومستخدمين لمساعدتها في المهام التي ألقتها الجمعية العامة على عاتقها * .

ان الجمعية العامة

تفوض الأمين العام أن يسحب من صندوق المال المتداول مبلغاً لا يزيد على مليوني دولار للنفقات المهيئة في الفقرة الأخيرة من قرار مستقبل حكومة فلسطين * .

(ا اجتماع الثامن والعشرون بعد المائة)

في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧

••

وفي اجتماعها الثامن والعشرين بعد المائة بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ انتخبت الجمعية العامة وفق أحكام القرار المذكور أعلاه الأعضاء الاتية أسماؤهم ليكونوا لجنة الأمم المتحدة بشأن فلسطين : بوليفيا ، تشيكوسلوفاكيا ، دانمارك ، بنما ، الفلبين * .

::

مشروع تقسيم مع اتحاد اقتصادي
١٩٤٥

((القسم الأول))

دستور فلسطين وحكومتها المستقبلية

١

أ - نهاية الانتداب

١

التقسيم والاستقلال

١ - ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن وعلى كل حال لا يتجاوز موعده أول أغسطس سنة ١٩٤٨ *

٢ - تجلو القوات المسلحة للدولة المنتدبة عن فلسطين تدريجياً بحيث أن ينتهي «هذا الجلاء» في أقرب وقت ممكن بحيث لا يتجاوز أول أغسطس ١٩٤٨ على أية حال * وتسلم الدولة المنتدبة اللجنه باعترافها الجلاء * عن كل منطقة قبل وقوعه بأطول مد تمسكة *

٣ - يبدأ وجود الدولتين المستقلتين العربية واليهودية وكذلك النظام الدولي الخاص المقرر لمدينة القدس المبين في القسم الثالث من هذا المشروع بعد شهر من انتهاء جلاء القوات المسلحة للدولة المنتدبة وفي موعد لا يتجاوز أول أكتوبر ١٩٤٨ على كل حال * وتكسبون حدود الدولة العربية والدولة اليهودية بقية القدر من كما جاء وصفها في القسمين الثاني والثالث أدناه *

٤ - تعتبر الفترة الواقعة بين موافقة الجمعية العامة على توصياتها بشأن المسألة الفلسطينية وأقامة استقلال الدولتين اليهودية والعربية فترة انتقال *

ب - خطوات تمهيدية للاستقلال

١ - تنشأ لجنة مكونة من ممثلي الدول الأعضاء الخمس بمعدل ممثل من

كل دولة • وانتخب الاعضاء الممثلون في هذه اللجنة بـلـسـطـيـنة
الجمعية الموصية على أوسع أساس ممكن جغرافيا وغير ذلك •

٢ - تنتقل امدار فلسطين الى اللجنة تدريجيا كلما سحبت الدولة المنتدبة
قواتها المسلحة، وتعهد اللجنة وفق توصيات الجمعية العامة بتوجيه
مجدد لامن وعلى الدولة المنتدبة أن تتفق الى أقصى درجة مع كسبة
خطط انسحابها مع خطط اللجنة لاستلام وإدارة المناطق الستى
تم الجلوس فيها • ولدى فراغ اللجنة من هذه المسئولية تغضى بأصدار
الانظمة الضرورية واتخاذ التدابير الاخرى اللازمة •

وعلى الدولة المنتدبة أن لا تقهر بأي عمل من شأنه أن يمنع أو يعرقل
تنفيذ اللجنة للتدابير التي أوصت بها الجمعية العامة •

٣ - بمجرد وصول اللجنة الى فلسطين تبأشر اتخاذ التدابير لاقامة
حدود الدولتين اليهودية والعربية ومدينة القدس، وذلك وفقا • •
للخطوط العامة لتوصيات الجمعية العامة بتقسيم فلسطين • ووسع
ذلك فان تخطيط الحدود كما هو مذكور في القسم الثاني من
المشروع يجب تمديده كقاعدة عامة بحيث لا يجزى خط الحدود الفاصل
بين الدولتين مناطق القرى الا اذا استلزمت ذلك دواع ملحة •

٤ - تختار اللجنة وتقيم بأسرع وقت ممكن مجلسا مؤقتا لإدارة الحكومة
في كل دولة ولتقديم استشارة الاحزاب الديمقراطية والمنظمة ات العامة
الاخرى في الدولتين العربيتين واليهودية • يعمل المجلسان
الحكوميان المؤقتان للدولتين العربيتين واليهودية وفقا للتوجيهات العامة
التي تصدرها اللجنة • فان لم يمكن اختيار مجلس مؤقت في أول ابريل
سنة ١٩٤٨ لاي من الدولتين أو أنه اختير ولكنه لم يستطع القيام
بأعباء وظائفه، فعلى اللجنة أن تبلغ الأمر الى مجلس الامن ليتخذ
قبل هذه الدولة التدابير التي يراها مناسبة • كما تبغض الى الامن
العالم كي يحيط أعضاء منظمة الامم المتحدة علما بذلك •

٥ - مع مراعاة نصوص هذه التوصيات ، يكون لكل من المجلسين أثناء فترة الانتقال - بإشراف اللجنة - كامل السلطة في المناطق التابعة لها وموضوع خاص في موضوعي الهجرة والتنظيم المقدارى .

٦ - يتسلم تدريجيا كل من المجلسين المؤقتين بكل دولتين اللجنة التي يحملان تحت إشرافها كاملا انتماءات الادارية لكل منهما خلال الفترة التي تنقضي بين انتهاء الانتداب وإقامة استقلال الدولة .

٧ - توكل اللجنة الى كل من المجلسين بمجرد تعيينهما مهمة مباشرة انشاء الهيئات الادارية في الحكومة المركزية والادارة المحلية .

٨ - ينشئ مجلس كل دولة في اقصر مدة ممكنة ميليشيا مسلحة مكونة من الافراد المقيمين في الدولة تكفي بمددتها للمحافظة على النظام في البلاد وللمنع حوادث الحدود .

وتحمل هذه الميليشيا المسلحة في كل دولة تحت أوامر ضباط يهود أو عرب مقيمين في الدولة ، بيد أن اللجنة تقم بمباشرة الرقابة العامة السياسية والمسكرية واختيار القيادة العليا .

٩ - بعد انقضاء مدة لا تزيد عن شهرين من انسحاب قوات الدولة المنتدبة يقوم المجلس المؤقت في كل من الدولتين بإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية وفق المبادئ الديمقراطية . يرضع كل مجلس من النظم الخاصة بالانتخابات وتمتد لها اللجنة ، والذي سن يخولون حق التصويت في هذه الانتخابات في كل دولة يجب أن يكونوا أشخاصا تتجاوز أعمارهم ١٨ سنة ويكونون (أ) مواطنين فلسطينيين ومقيمين في هذه الدولة . (ب) من المربأو اليهود المقيمين في هذه الدولة مع أنهم لم يكونوا مواطنين فلسطينيين ، وفي هذه الحالة يجب أن يقرروا بقرارات يصبحوا من مواطني هذه الدولة .

والمربأو اليهود المقيمون في مدينة القدس الذين يوقعون اقرارا مماثلا وكذلك مربأو الدولة العربية يهود الدولة اليهودية

يكون لهم حق التصويت في الدولة العربية أو الدولة اليهودية ككل بحسب الدولة التي يقيم فيها ، ويجوز للنساء أن يصوتن وأن ينتخبين للجمعية التأسيسية .

وفي اتخاذة الانتقال لا يجوز ليهودى أن يتخذ محل إقامة فى أراضي الدولة العربية المقترحة ولا للمسلمين أن يتخذ محل إقامة لسه فى أراضي الدولة اليهودية المقترحة بغير ترخيص خاص من اللجنة الخماسية .

١٠ - تضع الجمعية التأسيسية فى كل دولة دستوراً ديمقراطياً لهذه الدولة وتمين حكومتها فتتخذ محل المجلس المؤقت الذي عينته اللجنة وهي يجب أن يشتمل دستور كل دولة من الدولتين على الأحكام الواردة فى البابين الأول والثانى من التصريح المصوغ علىيفى القسم (ج) أدناه وأن يضم فى جملة ما يضم الأحكام الآتية :

(أ) أن تنشأ فى كل دولة هيئة تشريعية بالانتخاب العام والاستراع السرى على أساس التمثيل النسبى وكذا للهيئة تنفيذية مسئولة أمام الهيئة التشريعية .

(ب) أن تسمى جميع الخلافات الدولية التى يمكن أن تكون الدولة طرفاً فيها بحيث لا يكون السلم والأمن الدوليان والمدالة ممرضين للخطر .

(ج) أن تقبل الدولة فى علاقاتها الدولية لا التزامها لمتابعيها الانتجا . إلى التهديد أو استعمال القوة ضد سلامة أراضي أية دولة أو استقلالها السياسى أو انتهاج أية خطة لا تتفق ومقاصد الأمم المتحدة .

(د) أن تكفل الدولة لكل شخص هغير تمييز حقها متساوية فى الشئون الدينية والسياسية والمدنية والاقتصادى وتواضع بحقوق

الانسان والحريات الاساسية بما في ذلك حرية العبادة
وحرية استعمال اللغة التي يريدونها وحرية الخطابة والنشر والتعليم
وقد الاجتماعات وانشاء الجمعيات •

(هـ) أن تحيى الدولة حرية المرور (الترانزيت) والزيارتين
لفلسطين ومدينة القدس لجميع البقيين في الدولة الاخرى
ومواطنيها دون اخلال باعتبارات الامن الوطني ، بشرط
أن تراقب كل دولة الاقامة في نطاق حدودها •

١١- تمين اللجنة لجنة اقتصادية تحضيرية مؤلفة من ثلاثة أعضاء تقيم بما
يمكن من التدابير من أجل التعاون الاقتصادي ، بقصد انشاء الاتحاد
الاقتصادي ، والمجلس الاقتصادي المشترك المنصوص عليهما في القسم
(د) انهاء وذلك في أقرب وقت ممكن عمليا •

١٢- تحتفظ الدولة المنتدبة بكامل مسؤوليتها لادارة المناطق من فلسطين
التي لم تسحب منها قواتها وذلك خلال الفترة التي تنقضي بين موافقة
الجمعية العامة على توصياتها بشأن قضية فلسطين وانتهاء الانتداب
وهي اللجنة ان تساعد الدولة المنتدبة في تنفيذ مهامها كما أن على
الدولة المنتدبة أن تتعاون مع اللجنة للاضطلاع بواجباتها •

١٣- رغبة في ضمان استمرار الخدمات الادارية وفي القاء جميع المسؤوليات
على عاتق المجلس المؤقت والمجلس الاقتصادي المشترك اللذين
يمعلان تحت ارشاد اللجنة الخامسة كل بما يختص به وقت انسحاب
القوات المسلحة للدولة المنتدبة ، يجب أن تنقل الدولة المنتدبة
بالتدريج الى اللجنة الخامسة مسؤولية الاضطلاع بكافة أعمال الحكومة
وإدخالها في ذلك لحفظ القانون والنظام في المناطق التي انضمت
منها قوات الدولة المنتدبة •

١٤- على اللجنة أن تسترشد في ممارستها لوظائفها بتوصيات الجمعية العامة
والتصميمات التي يري مجلس الامن ضرورة اصدارها •

وأن التدابير التي تتخذها اللجنة في نطاق توصيات الجمعية العامة تصبح نافذة الفعّول فوراً إلا إذا أصدر مجلس الأمن إلى اللجنة تعليمات سابقة مضادة *

وعلى اللجنة أن تقدم إلى مجلس الأمن تقريراً كل شهر عن حالة البلاد، وأكثر من تقرير أن كان ذلك مرغوباً فيه *

٥- على اللجنة أن تقدم تقريراً ختامياً إلى دورة الجمعية العامة العادية القادمة وإلى مجلس الأمن في آن واحد *

§

التصريح

على الحكومة المؤقتة في كل من الدولتين المقترحتين أن تقدم إلى الأمم المتحدة قبل الاعتراف باستقلالهما تصريحاً يشتمل في جملة نصوصه على الفقرات التالية :

نص عام

تعتبر النصوص الواردة في التصريح من قوانين الدولة الأساسية ولا يجوز إن يناقضها أو يتعارض معها أي قانون أو أية لائحة أخرى أو أي إجراء رسمي أو يمرقّل سرياً كما لا يجوز أن يفضلها أي قانون أو أية لائحة أو أي إجراء رسمي *

الفصل الأول

الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية

§

١ - أن الحقوق القائمة بما يتعلق بالاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية لا تفكر أهمي عليها *

٢ - يجب ضمان حرية الوصول والزيارة والمعبور (ترانزيت) بقدر ما يتعلق بالامر بالاماكن المقدسة ، وفقاً للحقوق القائمة وذلك لجميع المقيمين والمواطنين في الدولة الأخرى وفي مدينة القدس وللضرباء كذلك ، دون

ما تتميز في الجنسية مراعاة احتياجات الامن الوطنى والنظام العام واللياقة . كما تضمن حرية المباد توفقا للحقوق القائمة مع مراعاة صيانة النظام العام واللياقة .

٣ - يجب صيانة الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية ، ولا يسمح بحمل من شأنه ان يضر بأى وجه مصفيتها المقدسة ، واذا ظهر للحكومة فى اى وقت ان اى مكان مقدس معين ، او مبنى أو موقع دينى فى حاجة ماسة للاصلاح ، فيجوز للحكومة ان تدعو الطائفة أو الطوائف ذات الشأن للاضطلاع بمثل هذا الاصلاح . ويجوز للحكومة نفسها ان تضطلع به ، على نفقة الطائفة أو الطوائف المختصة اذا لم يتخذ اجراء خلال وقت معقول .

٤ - لا تستلحق ضريبة عن اماكن مقدس ، وكل مبنى أو موقع دينى كان مستثنى من دفع الضريبة بتاريخ انشاء الدولة ، يجب ان لا يقع تغيير فى عسب ، مثل ، هذه الضريبة يودى اما الى الاجحاف فى المعاملة بين مالكي وشاغلي الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية ، أو ان يقع هؤلاء المالكون والمساغون فى مركز اقل ملائمة بالنسبة لمبى الضريبة العام مما كانوا عليه وقت تصديق توصى الجمعية العامة .

٥ - لحاكم مدينة القدس الحق فى ان يقرر ما اذا كانت احكام دستور الدولة الخاص بالاماكن المقدسة والابنية والمواقع الدينية الموجودة داخل حدود الدولة والحقوق الدينية المتعلقة بها مطبقة ومحترمة على الوجه الاكمل ، وان يتخذ بالاستناد الى الحقوق القائمة جميع القرارات فى حالات المنازعات التى قد تنشأ بين مختلف الطوائف الدينية أو بشأن الطقوس الدينية لطائفة ما بالنسبة لهذه الاماكن والابنية والمواقع ، يجب ان يلقى تعاونا كاملا وان يتمتع بالمزايا والحصانات الضرورية للقيام بمهام منصبه فى الدولة .

الفصل الثانى

الحقوق الدينية وحقوق الاقليات

- ١ - تكون ريسا تعقيدة والممارسة الحرة لجميع طقوس العبادة المتفقسة مع النظام العام والاداب الحسنة مضمونة للجميع .
- ٢ - لا يجوز التمييز بين اعدان بأى شكل من الاشكال بسبب الاصل أو والد ين أو اللغة أو الجنس .
- ٣ - جميع الاشخاص المانعين لولاية الدولة يكون لهم الحق فى حماية القانون .
- ٤ - يجب احتراماً لقانون النشألى والاحوال الشخصية لمختلف الاقليات وذلك مصالحها الدينية بما فى ذلك الاوقاف .
- ٥ - باستثناء ما يتطلبه حفظ النظام وحسن الادارة لن يتخذ اعتدبير مسن شأنه أن يصدق أو يتدخل فى نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب ، أو يحجب حقوق أى مثل لهذه المؤسسات أو عضو فيها بسبب الدين أو القومية .
- ٦ - عين الدولة للاقلية المصرية واليهودية القدر الكافى من التعليم الابتدائى والثانوى بلغتها ووفق تقاليدھا الثقافية .
ولن ينذر حق كل طائفة فى الاحتفاظ بمدارسها لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة كما دامت لتزيم بمقتضيات التعليم العامة التى قد تفرضها الدولة . أما مؤسسات التعليم الاجنبية فتدوم على نشاطها على أساس من حقوقها القائمة .
- ٧ - لن تفرز أية قيود على حرية أى مواطن فى استعمال أية لغة فى المعادلات الخاصة أو فى التجارة أو الدين أو لصداقة أو المنشورات على أنواعها أو فى الاجتماعات العامة .

٨ - لا يجوز أن يسمح بنزع ملكية أى أرض تخص عربيا فى الدولة اليهودية أو يهوديا فى الدولة العربية الا للنفعة العامة وفى جميع الحالات يجب دفع تعويض دال على المقدار الذى تحدده المحكمة العليا وأن يتم الدفع قبل تجريد المالك من أرضه *



الفصل الثالث

المواطنة ^{citizenship} والاتفاقات الدولية والالتزامات المالية

:

١ - المواطنة :

ان المواطنين الفلسطينيين المقيمين فى فلسطين خارج مدينة القدس و انصر و اليهود المقيمين فى فلسطين خارج مدينة القدس وهم غير حائزين على الجنسية الفلسطينية يصبحون مواطنين فى الدولة التى يقيمون فيها ويتمتعون بالحقوق المدنية و انسياسية جميعها بمجرد الاعتراف باستقلال الدولة * ويجوز لكل شخص تجاوز الثامنة عشرة من العمر خلال سنة من يوم الاعتراف باستقلال الدولة التى يقيم فيها أن يختار جنسية الدولة الاخرى على شرط أن لا يكون لاي عرب يقيم فى الاقليم انصرى المقترح حق اختيار جنسية الدولة اليهودية المقترحة ولن يكون لاي يهودى يقيم فى الدولة اليهودية المقترحة حق اختيار جنسية الدولة العربية المقترحة وكل شخص يمارس حق الاختيار هذا يعتبر أنه فى الوقت ذاته قد أجرى الاختيار بالنسبة لزوجته واولاده الذين هم دون الثامنة عشرة من العمر *

ويجوز للعرب المقيمين فى إقليم الدولة اليهودية المقترحة والمقيمين فى إقليم الدولة العربية المقترحة الذين وقعوا تصريحاً برفضهم فى اختيار جنسية الدولة الاخرى ان يشتركوا فى انتخابات الجمعية التأسيسية لهذه الدولة ولكن ليس فى انتخابات الجمعية التأسيسية للدولة التى يقيمون فيها *

٢ - الاتفاقات الدولية :

أ) ترتبط الدولة بجميع المعاهدات والاتفاقات الدولية ذات الصفة العامة والخاصة التي قد أصبحت فلسطين طرفاً فيها ، ويجب على الدولة أن تحترم هذه المعاهدات والاتفاقات طيلة المدة المقررة لها لدى عقدها ، هذا مع عدم الإخلال بأى حق في الإنهاء قد تنص عليه هذه الاتفاقات .

ب) كل نزاع يقع حول اثنان تطبيقاً لتفاقيات والمعاهدات الدولية الموقع عليها أو المنضمة اليها حكومة الانتداب نيابة عن فلسطين أو حول استمرار صحتها ، ترفع إلى محكمة العدل الدولية وفق أحكام نظام المحكمة .

٣ - الالتزامات البالينة :

أ) على الدولة أن تحترم وتنفذ جميع أنواع الالتزامات المالية التي أخذتها الدولة المنتدبة على عاتقها نيابة عن فلسطين أثناء ممارستها الانتداب والتي تعترف بها الدولة . وهذا الشرط يشمل حقوق الموظفين في مرتبات التقاعد والمصروفات والمكافآت .

ب) تفي الدولة عن طريق اشتراكها في المجلس الاقتصادي المختلط بتلك الفئة من الالتزامات التي تشمل عموم فلسطين وتفي بصورة فردية بتلك التي يمكن التظلم عليها وتوزن معها بالعدل بين اللواتين .

ج) يجب إنشاء (محكمة دعاوى Court of claims) تابعة للمجلس الاقتصادي المشترك ومكونة من عضو تمهين منظمة الأمم المتحدة ومن يمثل للمملكة المتحدة ومن يمثل للدولة ذات الشأن ويرفع إلى هذه المحكمة كل نزاع بين المملكة المتحدة وهذه الدولة خاص بالمطالب غير المعترف بها من قبل هذه الأخيرة .

د) إن الامتيازات التجارية الممنوحة بالنسبة لأي جزء من فلسطين قبل موافقة الجمعية العامة على القرار ، تبقى صالحة وفق شروطها ما لم تعمد بطريق الاتفاق بين صاحب الامتياز للدولة .

الفصل الرابعشروط مختلفة

:

١ - تضمن منظمة الامم المتحدة أحكام الفصلين الاول والثانى من البان ولا يحدث فيها أى تعديل بغير موافقة الجمعية العامة للامم المتحدة * ولكل عضو فى الامم المتحدة تأييد فى أن يلتزم نظرا له مصيحا لعامة * الى أى نقص أو خطر نقص لهذه البنود * وللجمعية العامة أن تقدم من التوصيات ما تراه ملائما للطريف *

٢ - كل نزاع حول تطبيق هذا البان أو تفسيره يرفع - بناء على طلب أى من الفريقين - الى محكمة العدل الدولية وليتالم يتفق الطرفان على طريقا آخرى للتسوية *

٥
٥٥

د - الاتحاد الاقتصادى والمهور

:

١ - يشترك مجلس الحكومة لمؤقت لكل دولة فى وضع مشروع اتحاد اقتصادى ومهور (ترانزيت) وتدرر اللجنة المنصوص عليها فى الفقرات الاولى من الفصل (ب) من هذا المشروع متفهمتا الى أبعد مدى ممكن بمشورتوبما ونسبة المؤسسات والهياكل الممثلة لكل من الدولتين * ويجب أن يتضمن هذا المشروع نصوصا لانشاء الاتحاد الاقتصادى لفلسطين وأن ينظم مسائل أخرى ذات نفع مشترك * وأن لهم اتفاقا لمعين الحكوميين الموقتين على هذا المشروع حتى أول ابريل ١٩٤٨ فان اللجنة ستقوم بوضعه *

الاتحاد الاقتصادى الفلسطينى ؟

٢ - يكون للاتحاد الاقتصادى الفلسطينى الاهداف التالية :

أ) ايجاد وحد تجمركية *

ب) إقابة نظام نقدى مشترك يتضمن سعر صرف واحد *

ج) إدارة المسكك الحدودية والطرق المشتركة بين الدولتين ومرافق البريد والهاتف والموانئ والمطارات المستعملة في التجارة الدولية على أساس من عدم التمييز في مبادئ المصلحة العامة.

د) الانماء الاقتصادي المشترك وخصوصا فيما يتعلق بالماء واستصلاح الاراضى وصيانة التريسة.

هـ) تمكين الدولتين ومنه بنفا لقدم من الوصول الى المياه ومصادر الطاقة على اساس من عدم التمييز.

٣ - ينشأ مجلس اقتصادى مشترك يكون من ثلاثة ممثلين لكل من الدولتين ومن ثلاثة أعضاء أ جانب مبعثهم المجلس الاقتصادى والاجتماعى لمنظمة الامم المتحدة ، ويحين الاعضاء الاجانب اولى مرة لفرقة تدتها ثلاث سنوات ويمارسون وظائفهم بمصفتهم لشخصية وليس كممثلين لدول.

٤ - يكون من وظائف المجلس الاقتصادى المشترك تنفيذ التدابير اللازمة ليلوم أهداف الاتحاد الاقتصادى بطريقة مباشرة أيا لانتداب ، ويخول جميع سلطات التنظيم والإدارة اللازمة له مهمته.

٥ - تتمتع الدولتان بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادى المشترك ، ويخضع قراراته بالأغلبية.

٦ - يجوز للمجلس فى حالة تقصير احدى الدولتين فى اجراء العمل اللازم أن يقرر بأغلبية ستة من أعضائه جميع جزئ مناسب من الدصة التى تصود الى الدولة المذكورة من عائدات الجمارك بموجب الاتحاد الاقتصادى ، فان تمادت الدولة فى عدم التماون يجوز للمجلس أن يقرر بالأغلبية البسيطة اتخاذ ما يراه مناسبا من المعقجات بما فى ذلك لالتصرف بالاموال التى قد يكون احتبسها.

٧ - يكون من وظائف المجلس فيما يتعلق بالانماء الاقتصادى تخطيط برامج مشتركيتين الدولتين ودراستها وتفجيعها ، ولكن لا يجوز له تنفيذ هذه

المشايخ بخير موافقة الدولتين وموافقة مدبنة القدس في حالة تأثرهما
بمباشرة بمشروع الانماء *

٨ - فيما يتعلق بالنظام لنقدى المشترك يكون اصدار النقود المتداولة فى
الدولتين وفى مدبنة لدمرت سلطة المجلس الاقتصادى المشترك الذى
يكون سلطة الاصدار الوحيدة والذى يحدد الاحتياطى الذى يحتفظ به
كضمان لهذا العمل *

٩ - يجوز لكل دولة ولقبها يتفق مع البند ٢ (ب) اعلان أن تدبير مصرفها
المركزى الخاص وأن تتحكم بمساكنها المالية والاقتصادية وبإيراداتها
ونفقاتها من القطع الاجنبى ، ومنح رخص الاستيراد * وأن تقوم بعملية
مالية دولية اعتمادا على ائتمانيها الذاتى ، ويكون للمجلس الاقتصادى
المشترك خلال السنتين التاليتين مباشرة لانتهاج الانتخاب سلطة اتخاذ
جميع ما قد يلزم من تدابير كي يكون متوفرا لكل دولة فى أية فترة مدتها
اثنا عشر شهرا مبلغ من القطع الاجنبى كاف لى يضمن للاقليم ذاته
مقدارا من البضائع والخدمات المستوردة لاجل الاستهلاك المجلس
مساويا لمقدار من البضائع والخدمات التى استهلكها الاقليم خلال الشهور
الاثني عشر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ وذلك بقدر الذى يسمح به
مجموع الدخل من القطع الاجنبى الذى تحصل عليه الدولتان من تصدير
البضائع والخدمات ، وشرط أن تتخذ كل دولة لتدابير المناسبة لمساندة
موادها الخاصة من القطع الاجنبى *

١٠ - تتمتع كل دولة بجميع السلطات الاقتصادية غير الموكولة صراحة للمجلس
الاقتصادى المشترك *

١١ - توضع تصريفة جمركية مشتركة تترك حرية التجارة كاملة بين الدولتين وكذلك
بين الدولتين ومدبنة القدس *

١٢ - توضع جدول التصريف من قبل لجنة خاصة للتصريفات مكونة من ممثلين
متساوي العدد عن كل دولة من الدولتين وتقرر على المجلس الاقتصادى المشترك

للموافقة عليها بأغلبية الاصوات * وفي حالة وقوع خلاف في لجنة التصريفه فان المجلس الاقتصادي المشترك يقوما لتوسط النفاط المتنازع عليها * كما يقوم المجلس الاقتصادي بوضع التبريق بنفسه في حالة عدم توصيل لجنة التصريفه الى وضع جدول للتصريفه في المهلة المحددة :

١٣- يكون لتكاليف البنود التالية الاولوية من دخل الجمارك وغيرها من بنود الدخل العام للمجلس الاقتصادي المشترك *

(أ) نفقات السماح الجمركية ومصاريف ادارة المصالح المشتركة *

(ب) نفقات ادارة المجلس الاقتصادي المشترك *

(ج) الالتزامات المالية لادارة فلسنتين وهي :

١- نفقات ادارة كدين العام *

٢- معاشات التقاعد التي تدفع حاليا أو التي ستدفع في المستقبل

وفقا للقوانين وعلى النطاق المنصوص عليه في الهند (٣) سنين

الفصل الثالث عشر *

١٤- بعد تغطية هذه الالتزامات بتمامها * يوزع فائض الدخل من الجمارك والخدمات المشتركة على الصورة التالية :

تمنح مدينتا لقدس ميلفا لا يقل عن ٥ % ولا يزيد عن ١٠ % ويوزع المجلس الاقتصادي المشترك الباقي بصورة عادلة على الدولتين * هادفا المحافظة على مستوى معقول ومناسب للخدمات الحكومية والاجتماعية في كلتا الدولتين غير أنه لا يجوز أن تزيد حصصا منهما عن المقدار الذي ساهمت به فسي دخل الاتحاد الاقتصادي بأثر من أربعة ملايين جنيه بالسنه * ويجوز للمجلس الاقتصادي المشترك بعد انقضاء خمس سنوات أن يعيد النظر في مبادئ توزيع الإيرادات المشتركة مستلهما في ذلك اعتبارات لعدالة *

١٥- تشارك الدولتان في عقد جميع الاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة

بالتصريفات الجمركية ومرافق المواصلات الموضوعة تحت سلطة المجلس

الاقتصادي المشترك * وتلزم الدولتان في هذه الامور بأن تتصرفا طبقا

لقرار أغلبية المجلس الاقتصادي المشترك *

١٦- يندل المجلس الاقتصادى المشترك جهدا ليوثر لاهد رات فلسطين منفذ ا
عادلا ومتعارفا الى الاسواق العالمية *

١٧- يجب على جميع المشاريع المدارة من المجلس للاقتصادى المشترك أن تدفع
أجورا عادلة على أساس واحد *

حرية المرور (TRANSIT) والزيارة

;

١٨- يجب أن يتضمن التسهيد نصوا تضمن حرية المرور والزيارة لجميع المقيمين
أو المواطنين فى الدولتين وفى مدينة القدس على أن يكون ذلك خاضعا
لاعتبارات الامن العام ،على شرط أن تقوم كل من الدولتين ومدتها لقدس
بمراقبة الاشخاص المقيمين ضمن حدودها *

انهاء التسهيد وتمدد يله وتفسيره

;

١٩- يظل التسهيد نافذاً وكذلك كل معاهدة منبثقة عنه لمدة عشرة سنوات
ويبقى نافذاً بعد انقضاء هذه المدة الى أن يعلن أحد الطرفين انهاء
الذى لا يصرى قبل انقضاء سنتين *

٢٠- لا يجوز تمدد بل التسهيد وكل معاهدة تنبثق عنه خلال فترة المسموح
العشر الاولى الا برضا الطرفين *

٢١- كل نزاع حول تطبيق أو تفسير التسهيد وكل معاهدة منبثقة به حال بنها
على طلب أى من الطرفين الى محكمة العدل الد وليق هذا ما لم يتفق لطرفان
على طريقة أخرى للتسوية *

٥
٥٥

هد - الموجسودات

;

١ - تجوز أموال ادارة فلسطين المنقولة بين الدولتين العربية واليهودية ومد يله

القدس على أساس عادل ، ويجب أن يجرى التوزيع بواسطة لجنة الأمم المتحدة المذكورة في القسم (ب) بند (١) اعلاه وتصبح الاموال غسيمة المنقولة ملكا للحكومة التي توجد هذه الاموال في اقليمها .

٢ - يجب على الدولة المنتدبة خلال الفترة التي تنقضي بين تاريخ تعيين لجنة الأمم المتحدة وانتهاء الانتداب أن تتشاور مع اللجنة في أي إجراء تفكر باتخاذة متضمنا تصفية أموال حكومة فلسطين والتصرف بها أو رهنها ، مثل فائض الخزينة المتراكمة ، وبيع السندات التي اصدرتها الحكومة ، وأراضي الدولة وأعيان موجودات أخرى .

•••

و - الدخول في عضوية الامم المتحدة

عندما يصبح استقلال الدولة العربية أو اليهودية نافذا (كما هو منصوص عليه في المشروع الحاضر) ، ويكون البيان والتصديق المنصوص عليهما في هذا المشروع قد وقع عليهما من قبل الدولة ، يصبح عندئذ من المناسب أن ينظر بهيئة المصطف الى طلب قبولها عضوا في الامم المتحدة طبقا للمادة (٤) من ميثاق الامم المتحدة .

•••

((القسم الثاني))

ويشتمل على حدود الدولتين ايرتقوا اليهودية بالتفصيل

القسم الثالث

مادة القيد من

٢

أ - نظام خصاص

٣

(CORPUS SEPARATUM) خاضع

بجمل امد بنتا لقدم (كيان منفصل

لنظام مدني خاص ، وتتولى الامم المتحدة تأديتها ويمين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الادارية نيابة عن الامم المتحدة .

مبدأ وحدة المدنية

؛

تشمل مدينة القدس بلد يتألف من الحال بقضاها اليها انقري والبلسدان المجاورة ، وأبعد ها شرقا أوديسه وأبعد ها جنوبا بيت لحم وأبعد ها غربا عين كازم وتشمل معها المنطقة المهيمنة من قرية فالونيا كما هو موضح على الخريطة التخطيطية المرفقة (ملحقها) .

جـ - نظام المدنية الاساسي (دستورها)

؛

يجب على مجلس الوصاية خلال خمسة شهور من الموافقة على المشروع الحاضر ان يضع ويقر دستوراً مفصلاً للمدينة يتضمن جوهر الشروط التالية :

١ - الادارة الحكومية : مقاصدها الخاصة :

يجب على السلطة الادارية أن تتبع أثناء قيامها بالتزاماتها الادارية الاهداف الخاصة التالية :

أ (حماية المصالح الروحانية والفنية الفريدة الواقعة ضمن مدينة العتبات المقدسة اليهودية الكبيرة الثلاث المنتشرة في أنحاء المالم المسيحية واليهودية والاسلام - وصيانتها والعمل لهذه الغاية بحيث يسود النظام والسلام السلام الديني خاصة في مدينة القدس .

ب (دعم روح التعاون بين سكان المدينة جميعهم سواء في سبيل مصالحهم الخاصة أو في سبيل تشجيع التطور السلمي للملاقات المشتركة بين شعبي فلسطين في البلاد المقدسة بأسرها وتأمين الأمن والرفاهية وتشجيع كل تدبير بناء من شأنه أن يحسن حياة السكان أخذاً بعين الاعتبار المادات والظروف الخاصة لمختلف الشعوب والجنسيات .

٢- الحاكم والموظفون الاداريون :

يقوم مجلس الوصاية بتعيين حاكم للقدس يكون مسئولاً أمامه * ويكون هذا الاختيار على أساس ذاتية الخاصة دون مراعاة لجنسيته * على أن لا يكون مواطناً لاي من الدولتين في فلسطين *

يمثل الحاكم الامم المتحدة في مدينة القدس ويمارس نيابة عنها جميع السلطات الادارية بما في ذلك ادارة لشئون الخارجية * ويمارسه مجموعة من الموظفين الاداريين يعتبر افرادها موظفين دوليين وفق منطوق المادة (١٠٠) من الميثاق * ويختارون قدر الامكان من بين سكان امد بنقومن سائر فلسطين دون أن تتميز عصرية * وعلى الحاكم أن يقدم مشروعاً مفصلاً لتنظيم ادارة المدينة الى مجلس الوصاية لينال موافقته عليه *

٣- الاستقلال المحلي :

أ) يكون للوحدات القائمة حالياً ذات الاستقلال المحلي في منطقة المدينة (القرى والمراكز والبلديات) سلطات حكومية وادارية واسعة ضمن النطاق المحلي *

ب) يدرس الحاكم مشروع إنشاء وحدات بلدية خاصة تتألف من الاقسام اليهودية والعربية في مدينة القدس الجديدة * ويرفعه الى مجلس الوصاية للنظر فيه واصدار قرار بشأنه *

وتستمر الوحدات البلدية بالجديدة في تكوين جزء من البلدية الحالية لمدينة القدس *

٤- تدابير الامن :

أ) تجرد مدني القدس من السلاح ويعلن حيادها ويحافظ عليه ولا يسمع بمقحام أية تشكيلات أو تدبير أو نشاط عسكري ضمن حدودها *

ب) في حالة عرقلة أعمال الادارة في مدينة القدس بصورة خطيرة أو لمصلحتها من جراء عدم تعاون أو تدخل فئسة أو أكثر من السكان * يكون للحاكم السلطة باتخاذ التدابير اللازمة لاعادة سير الادارة الفعال *

(ج) للمساعدة على استنباط القانون والنظام الداخلى، وبصورة خاصة لحماية
الاماكن المقدسة والواقف والابنية الدينية في المدينة، يقوم الحاكم بتنظيم
شرطة خاصة ذات قوة كافية، يجند أفرادها من خارج فلسطين، ويمطسى
للمخاكم حق التصرف ببثود الميزانية حسب الحاجة للمحافظة على هذه
القوة والانفاق عليها "

٥ - التنظيم التشريعي :

تكون السلطة التشريعية والضرائفية بيد مجلس تشريعى منتخب بالاقتراع
العام السرى على أساس تشويل نسبى لسكان مدينة القدس الباليين وبغير تمثيل
من حيث الجنسية ومع ذلك فبجبان لا يمارس أى اجراء تشريعى أو يتناقض
مع الاحكام المنصوص عليها فى دستور المدينة ، كما يجب أن لا يسود هذه الاحكام
أى قانون أو لائحة أو تصرف رسمى ويمطى الدستور للحاكم حق الاعتراض (١٩٧٥)
على (المشاريع بقوانين) المتنافية مع الاحكام المذكورة ، ومنحه ذلك سلطة
اصدار أوامر وقتية فى حالة تخلف المجلس عن الموافقة فى الوقت المناسب على
(مشروع بقانون) يعتبر جوهرياً بالنسبة لمير الادارة الطبيعى .

٦ - القضاء :

يجب أن يبنى الدستور على انشاء نظام قضائى مستقل مشتملا على محكمة
استئناف يخضع لولايتها جميع سنان المدينة .

٧ - الاتحاد الاقتصادى والنظام الاقتصادى :

تكون مدينة القدس داخلية ضمن الاتحاد الاقتصادى الفلسطينى وبعبارة
بأحكام التمسيد جميعها ولكن ماهدة تنبثق عنه ، وكذلك جميع قرارات المجلس
الاقتصادى المشترك ، ويقام مقر المجلس للاقتصادى فى منطقة المدينة وبجسب
أن يحتوى الدستور على أحكام للشئون الاقتصادية التى لا تقع ضمن نظام الوحدة
الاقتصادية وذلك على أساس من عدم التمييز والمساواة فى المعاملة بالنسبة
للدول الاعضاء فى الامم المتحدة ولربما يابها .

٨ - حرية المير TRANSIT والزيارة والسيطرة على الميرمين :

تكون حرية لدخول والإقامة ضمن حدود المدينة مضمونة للمقيمين فـسـى
 * * * الد ولتين العربية واليهودية ولموأطينهما * وذلك بشرط عدم الإخلال
 باعتبارات الأمن مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية كما يحددها الحاكم وفقاً
 لتعليمات مجلس الوصاية * وتكون الهجرة إلى داخل حدود المدينة والإقامة
 فيها بالنسبة لهما في الدول الأخرى خاضعة لسلطة الحاكم وفقاً لتعليمات مجلس
 الوصاية *

٩ - العلاقات مع الد ولتين العربيتا ليهودية :

يعتمد الحاكم المدينة ممثلي الد ولتين العربية واليهودية ويكونون مكلفين
 بحماية مصالح د ولتهما وربطهما لدى الإدارة الدولية للمدينة *

١٠ - اللغات الرسمية :

تكون العربية والعبرية لغتي المدينة الرسميتين * ولا يحول هذا النص
 دون أن يعتمد في العمل لفظاً ولغاتاً إضافية عدة حسب الحاجة *

١١ - المواطنة :

يصبح جميع المقيمين بحكم الواقع مواطنين في مدينة القدس ما لم يختاروا
 جنسية الدولة التي كانوا يعاينها أو ما لم يكونوا عرباً أو يهوداً قد أعلنوا نيتهم
 في أن يصبحوا مواطنين في الدولة العربية والدولة اليهودية طبقاً للمفردة (٩)
 من الفصل (ب) من القسم الأول من المشروع الحاضر *

ويتخذ مجلس الوصاية التدابير لتوفير الحماية لقتضيات المواطنة لمدينة
 خارج أرضها *

١٢ - حريات المواطنين :

أ () يضمن لسكان المدينة بشرط عدم الإخلال بمقتضيات النظام العام والاداب *
 الحياة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية مشتملة حرية للمعتقد
 والدين والمبادئ واللغة والتعليم * وحرية الفكر وحرية الصحافة
 وحرية الاجتماع والانتماء إلى الجمعيات وتكوينها وحرية التنظيم *

ب () لا يجري أي تمييز بين السكان بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس *

- (ج) يكون لجميع المقيمين داخل المدينة حق متساو في التمتع بحماية القانون .
- (د) يجب احترام قانون الاسرة والاحوال الشخصية لمختلف الافراد ومختلف الطوائف كما تحترم كذلك مصالحهم الدينية .
- (هـ) مع عدم الاخلال بضرورات حفظ النظام العام وحسن الادارة لا يتخذ أى إجراء يصوق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية والخيرية لجميع المذاهب ولا يجوز عمل أى تمييز نحو ممثلي هذه المؤسسات أو أعضائها بسبب دينهم أو جنسيتهم .
- (و) تؤمن المدينة بمبادئها ابتدائها وثانويها كأمين للطائفتين العربية واليهودية كل بملفيتها ووفق تقاليدها الثقافية . وأن حقوق كل طائفة في الاحتفاظ بمبادئها الخاصة لتعليم أفرادها بملفيتها القومية ، شرط أن تلتزم بمتطلبات التعليم العام التي قد تفرضها المدينة . سوف لا تنكر أو تعطى ، أما مؤسسات التعليم لاجنبية فتتابع نشاطها على أساس الحقوق القائمة .
- (ز) لا يجوز أن تحدد حرية أى فرد من سكان المدينة في استخدام أية لغة كانت في أحد هذه الأغراض أو التجارة أو الامور الدينية أو الصحافة أو المنشورات بجميع أنواعها أو الاجتماعات العامة .

١٣- الاماكن المقدسة :

- (أ) لا يجوز أن يلحق أى مساس بالحقوق القائمة الحالية المتداخلة بالامكان المقدسة والمقدسة والأبنية والمواقع الدينية .
- (ب) تضمن حرية الوصول الى الاماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية وحرية ممارسة العبادة وفقا للحقوق القائمة شرط مراعاة حفظ النظام واللياقة .
- (ج) تصان الاماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ويحرم كل فعل من شأنه أن يمسها بأى صورة كانت الى قداستها . وأن رأى الحاكم في أى وقت ضرورة تزيين مكان مقدس أو بناء موقع ديني ما ، فيجوز له أن يدعو الطائفة أو الطوائف المعنية الى القيام بالترميمات اللازمة ، ويجوز له القيام بهندسة

الترميمها على حساب الطائفة أو الطوائف الممثلة ان لم يتلق جوابا على طلبه خلال مدة معقولة *

(د) ولا تجب أية ضريبة على الاماكن المقدسة والابنية والمواقع الدينية التي كانت معفاة من الضرائب وقت اقامة احدى (بضعها الدولي) ولا يلحق ٥٠ (هـ) اجمعية الضرائب (Incidence of taxation) أى تعدل بشكل تمييزا بين مالكي الاماكن المقدسة والابنية والمواقع الدينية أو ساكنيها بحيث يضع هؤلاء المالكين أو الحائزين في وضع أقل ملاءمة بالنسبة للرجعية العامة للضرائب منه في وقت الموافقة على توصيات الجمعية العامة *

٤ (ب) سلطات الحاكم الخاصة فيما يتعلق بالاماكن المقدسة والابنية والمواقع الدينية في المدينة وفي أي جزء من فلسطين :

(أ) ان حماية الاماكن المقدسة والابنية والمواقع الدينية الموجودة في مدينة القدس يجب أن تكون موضع اهتمام الحاكم بصورة خاصة *

(ب) وفيما يتعلق بالاماكن والابنية والمواقع الماثلة الموجودة في فلسطين خارج المدينة ، يقر الحاكم بموجب السلطات التي يكون قد منحها لها دستور الدولتين ما اذا كانت أحكام دستوري الدولتين العربية واليهودية في فلسطين والخاصة بهذه الاماكن والحقوق الدينية المتعلقة بها مطبقة ومحترمة كما يجب *

(ج) وللحاكم كذلك حق اتخاذ القرارات ، على أساس الحقوق القائمة ، في حالة حدوث خلاف بين مختلف اطراف المدينة أو بشأن سمائر طائفة مسما بالنسبة للاماكن المقدسة والابنية والمواقع الدينية في سائر أنحاء فلسطين ويجوز للحاكم أن يستعين أثناء قيامه بهذه المهمة بمجلس استشاري مؤلف من ممثلين لمختلف الطوائف هماجن بصفة استشارية *

::

يبدأ تنفيذ الدستور الذي يضعه مجلس الوصاية على ضوء المبادئ المذكورة أعلاه في ميعاد أقصاه أول أكتوبر ١٩٤٨ ويكون سريناً على الامر خلال مدة عشر

سنوات مالم ير مجلس الوصاية وجوب القيام في أقرب وقت بإعادة النظر بهذه الأحكام • وجب عند انقضاء هذه المدة أن يعاد النظر في مجموع النظام من قبل مجلس الوصاية على ضوء التجارب المكتسبة خلال هذه الفترة الأولى من العمل به • وعندئذ يكون للمقيمين في المدينة الحرية في الاعلان بطريق الاستفتاء عن رغباتهم بالتعديلات الممكن إجراؤها على نظام المدينة •



((القسم الرابع))

الامتيازات



أن الدول التي يكون رعاياها قد تمتعوا في الماضي في فلسطين بالامتيازات والحصانات التفصيلية التي كانت منوطة لهم أثناء الحكم العثماني بموجب الامتيازات أو المرفوع مدعوة الى التنازل عن جميع حقوقها في إعادة تثبيت الامتيازات والحصانات المذكورة في الدولتين الصربية واليهودية المنوى انشاؤهما وكذلك في مدينة القدس •

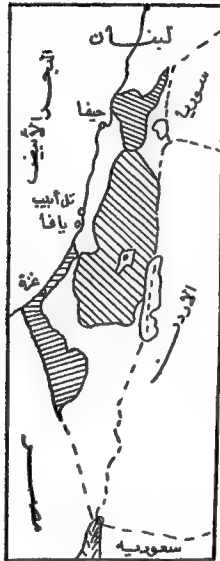


موقف الدول من التصويت على مشروع التقسيم

فلسطين

٠٠٠٠

الدول التي امتنعت عن التصويت	الدول التي رفضت المشروع	الدول التي أبدت المشروع
الأرجنتين (١)	أفغانستان (١)	أستراليا (١)
أرمينيا (٢)	ألبانيا (٢)	أرجنتين (٢)
أستراليا (٣)	ألبانيا (٣)	أرجنتين (٣)
أذربيجان (٤)	ألبانيا (٤)	أرجنتين (٤)
أذربيجان (٥)	ألبانيا (٥)	أرجنتين (٥)
أذربيجان (٦)	ألبانيا (٦)	أرجنتين (٦)
أذربيجان (٧)	ألبانيا (٧)	أرجنتين (٧)
أذربيجان (٨)	ألبانيا (٨)	أرجنتين (٨)
أذربيجان (٩)	ألبانيا (٩)	أرجنتين (٩)
أذربيجان (١٠)	ألبانيا (١٠)	أرجنتين (١٠)
أذربيجان (١١)	ألبانيا (١١)	أرجنتين (١١)
	ألبانيا (١٢)	أرجنتين (١٢)
	ألبانيا (١٣)	أرجنتين (١٣)
	ألبانيا (١٤)	أرجنتين (١٤)
	ألبانيا (١٥)	أرجنتين (١٥)
	ألبانيا (١٦)	أرجنتين (١٦)
	ألبانيا (١٧)	أرجنتين (١٧)
	ألبانيا (١٨)	أرجنتين (١٨)
	ألبانيا (١٩)	أرجنتين (١٩)
	ألبانيا (٢٠)	أرجنتين (٢٠)
	ألبانيا (٢١)	أرجنتين (٢١)
	ألبانيا (٢٢)	أرجنتين (٢٢)
	ألبانيا (٢٣)	أرجنتين (٢٣)
	ألبانيا (٢٤)	أرجنتين (٢٤)
	ألبانيا (٢٥)	أرجنتين (٢٥)
	ألبانيا (٢٦)	أرجنتين (٢٦)
	ألبانيا (٢٧)	أرجنتين (٢٧)
	ألبانيا (٢٨)	أرجنتين (٢٨)
	ألبانيا (٢٩)	أرجنتين (٢٩)
	ألبانيا (٣٠)	أرجنتين (٣٠)
	ألبانيا (٣١)	أرجنتين (٣١)
	ألبانيا (٣٢)	أرجنتين (٣٢)
	ألبانيا (٣٣)	أرجنتين (٣٣)



فلسطين

في مشروع التقسيم

في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧

(//) يمثل القسم العبراني

(الأسبقين) يمثل القسم العربي

(□) المنطقة الدولية

(x)

كلمة الملك عبد الله في وفد مؤتمر اريحا

(١٩٤٨ / ٢ / ١)


 * * *

" اعتبرتم انكم هذه منه من المولى عز وجل وحمائز منكم ثقيلاً - وكتمست
 في شعور نبيهان الماضي عند ما جئتمني وفود فلسطين للحادث الاليم في دير ياسين
 قلت اني اضع نفسي تحت تصرف اهل فلسطين حتى النصر أو يقولوا كفى * وقصد
 يبرأ الله لنا البقاء بما وعدنا * والموقف ليس موقف خطبول لكنه موقف تبصير وتدبير
 وسأخذ هذه القرارات وأعرضها على الحذوة ولا بد ان تسمحها الدول العربية
 وانها ستساعد على انتشال فلسطين من كورتها " *

(رُفعت موافقة مجلس الأمة الاردني على هذه القرارات في اجتماعه)

بتاريخ ١٣ / ١٢ / ١٩٤٨) *

- * -
 * * *

(x) نقلاً عن كتاب " تاريخ فلسطين " لمريد الله التل

بلاغ حكومة الانتداب
عن عمليات الإرهاب اليهودي في فلسطين

(١٩٤٨ / ٣ / ١)

٥٠٥٥

أعلنت الحكومة مرارا وتكرارا عزمها على بسذل كسل مساسي ومحميا
للمحافظات على القناتين والأمن دون التميز الى أية
طائفة في فلسطين * وهي تدلن ان هذه مازالت سياستها ، وان صدق
اليان التالي على ضوء الحوادث المد وني الذي وقع اس في ديوان يجيب
ان لا يؤخذ على انه إشارة الى أحداث أي تخيير في هذه السياسة .

كانت الحكومة قد طلبت الى الوكالة اليهودية والمجلس المجلسي
اليهودي في الثالث من شباط سنة ١٩٤٨ دعوة الطائفة اليهودية السبي
تقديم المساعدة في احضار احوال الجماعات الارهابية الذين ارتكبوا جرائم
القتل وغيرها من الجرائم خلال فترة طويلة * في احضارهم الى المدالة *
واوضحت الحكومة آنذاك ان مطالبة هو الاعتراف بالمسؤوليات الا ديسة
والقانونية المدنية للتداون ضد الجرائم التي ترتكب من قبل المواطنين
والمؤسسات في أية دولة متقدمة وقد رفضت الوكالة اليهودية طلب الحكومة
بحجة أنه يخالف مصالح اليهود السياسية * ومنذ ذلك الحين لم تلتزم
الجرائم البعدانية التي قامت بها تلك الجماعات فحسب بل انها اردت
في عددها وفي الوحشية التي صحبها * وهي من الضروى تمداد الجرائم
المروعة التي ارتكبها أولئك الأشخاص خلال السنة الماضية وبمسا
يكفي ان تدار الى الذاكرة حوادث اغتيال عضوين رئيسيين من قوات الامن
شنتا في ظروف ملوّهة الوحشية ، وكذلك الحالان الجديدة التي قتل فيها
افراد قوات الامن غيلة وغدا ينيوان اطلقت من الخلف وكذلك مسير
البناتيات البتصد مع التأك من الموت والهايات التي تلحق حتما بالنساء
والاطفال والقتل المتعمد ليمس في الدول الاجنبية واطلاق النار عمدا على
بريطانيين جويي بالمستشفيات والسلم السلاح والاغتصاب ، واخير الحوادث

المدوناني الذي ارتكب أسوأ ذنوبه ضحيته سبعة وعشرون جندياً
بريطانيا *

وقد شمر زعماء الطائفة اليهودية انهم عاجزون لأسباب سياسية عسنة
اتخاذ أية خطوات لاحضار الاشخاص المسؤولين عن هذه الجرائم الى المدالة
وموقفهم هذا ساعدوا على انتشار الفوضى وخرق القوانين الى درجة اصبحت
منها الطائفة اليهودية نفسها مهددة بالدمار من قبل عناصر من بين صفوف
الطائفة ذاتها *

وقد حاولت الوكالة اليهودية بإهمالها لمسئولياتها هذه تبني نفسها
باللجوء الى فخفي من الدعاية المتمدة والاكاذيب الموجهة ضد أعضاء
الأمن البريطانيين الذين يقولون قداماً وفي كل يوم الحافطة على المستلزمات
اليهودية ام اتقان مئات من الايواح اليهودية ومخاطبين في ذلك يراهم
هم *

قد قضت هذه الدعاية أربابها بين الخاصة والمامة ، ولهذا الدعاية
نتائج خطيرة أخرى وهي أنه من الآن فصاعداً سيكون من الصعوبة يمكن طمس
القوات البريطانية ان تنظر الى أعضاء الطائفة اليهودية على انهم اشخاص
يستحقون الحماية وهم بالفعل يستحقونها *

على الرغم من التأكيدات الرسمية فقد اصورت الوكالة اليهودية على
القول بان غاظة سيارات عسكرية بريطانية كانت مسئولة عن الحادث المدوناني
في شارع بن يهودا ، ولجئتم قد أي شخص خارج الدوائر اليهودية بحسنة
هذا القول *

ولن يخدم تكرار هذا القول أي هدف سوى إثارة النزاعية المنهوية
والحقيقة هي ان السيارات المسئولة عن هذا الحادث المدوناني لم تكن
سيارات بريطانية اكثر من ان تكون من السيارات التي سرقها مارا وتكراراً مسن
قبل ان يهود والتي استخدمت في مناسبات عديدة للفكك بعدد كبير من الناس

يقوم عدد الذين قتلوا في شارع بن يهودا *

وإن البيان الذي أصدرته الوكالة اليهودية أخيراً والذي قالت فيه أنها تقف بجانب القانون والأمن بينما لا تفعل الحكومة ذلك إن هذا البيان يجب أن يحكم عليه على ضوء الحقيقة انواقمة وهي أنه لمدة سنوات خلست دأيت هذه المؤسسة الدولية على خرق القوانين في فلسطين وعلى انتهاك حرة القوانين في البلاد الأخرى التي لها فروع فيها *

وإنه إن الأخير على ذلك رفض الوكالة اليهودية تقديم أي شهود من اليهود للأدلة * بإفادات في الحقيقات الرسمية التي تجري حول حصادات شارع هاسلويل وشارع بن يهودا ، ولم ترفض الوكالة ذلك فحسب بل ذهبت رجال البوليس إلى تقديم إفادات بأنفسهم إلى لجنة التحقيق التي عينت نفسها بنفسها بأمر من الوكالة اليهودية * وقد تصدعت الوكالة اليهودية في شهر تشرين الثاني الماضي بتأليف قوة حرس مدني في غضون عشرة أيام تصرف بقوة " مشاة " لمعالجة أمم الجماعات الإرهابية المتمركزة في هذه المنطقة ونتيجة هذا التصهد سحبت قوات الجيش والبوليس البريطانى يفيمه تجنب التدخل في أعمال هذه القوة ، وهابى القوة حتى يرونا هذا لم تخرج السى حيز الوجود ، وفي هذه المنطقة تواصل الجماعات الإرهابية طناً وبحرية أعمال قتل المواطنين اليهود أنفسهم ونهبيهم ، ولم تقدم الوكالة اليهودية أيةة ايضا حات حول خرق تصهد ها الذي عقدته *

وتترف الحكومة أن " الهاجاناه " احتبطت بين انحين والآخر
أعمال هذه الجماعات الإرهابية ولكن لا توجد حتى الآن وسيلة لمعالجة امسر
همل لا الأشخاص معالجة فعالة الا باستخدام الاداة التي نرى علمها
القانون *

وإن الحكومة في الوقت الذي تقر فيه واجب قوات الامن في المحافظة
على القانون والأمن ، في حين تواجد الهامة المتصدمة التي تصور عليها الوكا
اليهودية في جعل مهمة قوات الامن من أشق ما يكون وأصعبه ، تسود

"أي الحكومة " ان تعرض مرة اخرى - متشدة في بك كل التشديد -
 انتباه الطائفة اليهودية الى الحقيقة الواقعة ، وهى ان استثمار اموال الاغتياال
 اليهودي ، والمسكوت على الازهاى لا يمكن ان يؤدى الا الى فقدان الطائفة
 اليهودية جميع الحقوق التى تؤهلها بان تمتع فى نظر العالم من ميسر
 الشعوب المتدنية •

•

نقلا عن كتاب " كارثة فلسطين " لمبد انله التل •

مشروع القرار الأمريكى (٥)

بالغاء قرار التقسيم سنة ١٩٤٧

(١٩ مارس ١٩٤٨)

* * *

"أنه طالما بدا واضحا ان قرار الجمعية العامة للتقسيم الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ لا يمكن تنفيذه بالطرق الطبيعية ، وان مجلس الأمن ليس لديه الاستعداد لتنفيذه ، فان المجلس يوصى :

أولا : يفرض وصاية مؤقتة على فلسطين تحت وصاية المجلس * .

ثانيا : يطلب المجلس عقد جلسة خاصة للجمعية العامة * .

ثالثا : والى ان تمقد هذه الجلسة يجب ان تدير عمليات الى لجنة فلسطين لتوفيق جهودها لتنفيذ مشروع التقسيم * .

رابعا : دعوة العرب واليهود الى اجراء هدنة فى فلسطين * .

خامسا : مناشدة بريطانيا البقاء كدولة منتدبة تحت اشراف الأمم المتحدة الى حين التوصل الى حل نهائى لقضية فلسطين * .

(وافق المجلس على مشروع القرار هذا)

بلاجماع وايضا للمذكرات رقم ١٨٢٨ و ١٨٢٩ (١٩٤٨)

(x) قرار رفض الوكالة اليهودية

لقرار إلغاء قرار التقسيم

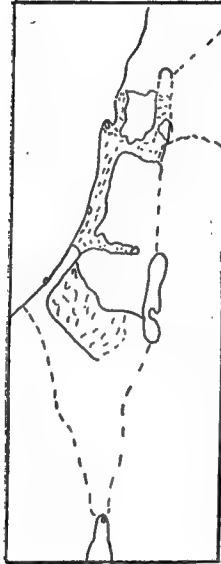
(٢٤ مارس سنة ١٩٤٨)

٠٠٠٠

" ان الوكالة اليهودية تملن عن رفضها أى اقتراح من شأنه تأجيل
او منع اقامة الدولة اليهودية * ولذلك فانها تدمتن على نظام الرعايسة
وتطلب ان يمتدح بها حكومة اسرائيل ، بحيث ينتهى الانتداب في موعده
المحدد ١٥ مايو وتماون المنحة الدولية معها على هذا الاساس " .

٠٠٠

(x) نقلا عن كتاب " المدوان الصهيوني والقانون الدولي " لشتيف الرشيدات



فلسطين

عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨

(:)- ينقل الاحتلال اليهودي

بين ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وبين

استسحاب بريطانيا في ١٤ مايو

١٩٤٨ سنة

قرار مجلس الامن بغرض الهدنة

(١٩٤٨ / ٤ / ١٥)

٥٠٤

- ١ = وقف الاعمال العسكرية وفيه العسكرية واعطال العدوان والارهاب
 - ٢ = وقف دخول الجماعات المسلحة والافراد القادرين على حمل السلاح مسبقا الخارج الى فلسطين موطا كان موطن هذه الجماعات والافراد *
 - ٣ = وقف استيراد السلاح والمعدات الحربية *
 - ٤ = وقف النشاط السياسي الذي من شأنه المساس بحقوق الطرفين الى ان تنتهي هيئة الامم من تسوية القضية *
 - ٥ = ان يتعاون العرب والمسلمون مع حكومة الانتداب لتستطيع هذه المحافظة على الامن والنظام وتأمين الخدمات العامة *
 - ٦ = الاعتناء عن كل عمل من شأنه تمريض الاماكن المقدسة للخطر *
 - ٧ = دعوة الحكومة البريطانية الى حمل الفريقين على اطاعة هذا القرار وتنفذه، على ان تحيط مجلس الامن والجمعية العمومية علما بتطورات المسألة *
 - ٨ = دعوة الحكومات المجاورة لفلسطين لشخاذ التدابير الفعالة لتنفيذ ما جاء بهذه المواد *
 - ٩ = تعيين لجنة خاصة لمراقبة تنفيذ شروط الهدنة في فلسطين *
- (وقد انتخبت اللجنة الخاصة لمراقبة تنفيذ شروط الهدنة من قناصل الدول الثلاثة : فرنسا وامريكا وبلجيكا المقيمين في القدس)

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (x)
بإعادة النظر في القضية الفلسطينية
وتكليف الوسيط الدولي بتقد يسسم
القتراحات (١٤ أبريل ١٩٤٨)
٥٥٥

إن الجمعية العامة وهي تنظر بعين الاعتبار إلى الموقف الراهن في
فلسطين تقرر تكليف الوسيط الدولي للأمم المتحدة بالمهام التالية :

- ١٥ المدة على إجراء تسوية سلمية بالنسبة لاستقبال الوضع في فلسطين .
- ٢٥ توصي الوسيط أن يتصرف وفق هذا القرار وحسب تعليمات الأمم المتحدة
ومجلس الأمن .
- ٣٥ تسمى لجنة فلسطين من أي مسؤوليات نصت عليها المادة الثانية مسن
قرار التقسيم رقم ١٨١ الذي صدر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ .

— ٥٥ —

(x) نقار عن كتاب * المدد وأن الصهيوني والقانون الدولي * لشفيق الرشيدات .

مشروع امريكا بوضع فلسطين تحت الوصاية
 قدمه مندوبها الى الأمم المتحدة سترواين اويتن
 (في ٢٠ / ٤ / ٤٨)
 * * *

- ٠ ١ وضع فلسطين تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة *
- ٠ ٢ تتولى هيئة الامم المتحدة تصريف شؤون البلاد عن طريق مجلس الوصاية الدولي *
- ٠ ٣ يمدن مجلس الوصاية حاكما على البلاد يدخل هذا الحاكم صلاحية تأليف القوات المسلحة وغير ذلك من الصلاحيات *
- ٠ ٤ تتكون حكومة البلاد من الحاكم المام ومجلسين حكوميين وهيئة قضائية وأخرى تشريعية *
- ٠ ٥ تكون فترة عضوية مجلس الشيخ والنواب لمدة ثلاث سنوات *
- ٠ ٦ وفيما يتعلق بالهجرة فهناك اقتراحات :
 الاول : السماح للحاكم المام بتعيين وتحديد قدرة البلاد على استيعاب مهاجرين جدد *
- الثنى : السماح لعدد من المنحدرين اليهود بدخول فلسطين لمدة عامين فقط *
- ٠ ٧ اما فيما يتعلق بنظام الاراضى فهمل الحاكم المام صلاحية وضلع التشريعات وخاصة لضمان حرية انتقال وبيع وشراء الاراضى واستغلالها دون ساهل يحقق اى فريق من السكان *
- ٠ ٨ يتعهد الحاكم المام بضمان سلامة الاراضى المقدسة *

٥٩ . اما فيما يتعلق بمستقبل البلاد فهناك اقتراحان :

الاول : يمدد الحاكم على تحقيق وصول العرب واليهود الى اتفاق حول مستقبل الحكم فيها ، ومتى تم الاتفاق ينقل الى الجمهورية المموية تختصيص الرعاية .

الآخر : يظل نظام الرعاية ما رى المفدول ثلاث سنوات ثم يقسم نوع الحكومة عن طريق الاستفتاء العام .

وقد تضمن المشروع اقتراح تعيين الحاكم العام من قبل هيئة الامم المتحدة ليتولى السلطة بصفة مطلقة كما يقترح انتخاب مجلسين : احدهما من ٣٠ عضوا منهم ١٥ عربيا وثلثهم من اليهود ، اما المجلس الآخر فهو لف على حسب نسبة السكان .

— — —

نقلا عن كتاب " فلسطين بين عصبة الأمم والأمم المتحدة " لمؤلف محمد علي
نقلا عن كتاب " ^{Israel and the} الحاييم وايزمان .

اعلان قيام دولة اسرائيل

(مساء يوم الجمعة ١٤ مايو ١٩٤٨)

(الخامس من أيار ٥٧٠٨ عبرية)

✽✽✽

ابن اسرائيل هي مهد الشعب اليهودي . هنا تكونت شخصيات الروحانية والدينية والسياسية . وهنا اقام دولة للمرة الاولى ، وخلق قيما حضارية ذات مغزى قومي وانساني جامع ، وفيها اعطى للعالم كتاب الكذب الخالد .

يعد ان نفي عنوة من بلاده حافظ الشعب على إيمانه بها طيلة مسعدة شتاته ولم يكف عن الصلاة او يفتقد الأمل بعودته اليها واستعادة حريته السياسية فيها .

سمى اليهود جيلا تلو جيل بد فوجيين بهذه الملائكة التاريخية والتقليدية الى اعادة ترميم اقداسهم في وطنهم القديم . وطادت جماهير منهم خلال عقود السنوات الأخيرة . جاءوا اليها روادا ومدافعين فجعلوا الصحارى تتفتح وأحيوا اللغة العبرية ونشروا المدن والقرى وأوجدوا مجتمعا ناميا يسير على عكس اقتصاده الخاص وثقافته . مجتمع يحب السلام لكنه يعرف كيف يدافع عن نفسه وقد جلب نعمة التقدم الى جميع سكان البلاد وهو يطمح الى تأسيس امة مستقلة .

انشد المؤرخ الصهيوني الأول في سنة ٥٦٥٧ عبرية (١٨٩٧ ميلادية) يدعو من تيرور للزلل الاب الروحي للدولة اليهودية وأعلن المؤرخ حسق الشعب اليهودي في تحقيق يده القوي في بلاده الخاصة به .

واعترف بعد ملفويا لصا در في ٢ نوفمبر ١٩١٧ بهذا الحق واكسده من جديد صك الانتداب القوي في عصبة الامم وهي التي منحت بصورة خائفة موافقتها المالمحة على الصلة التاريخية بين الشعب اليهودي وارض اسرائيل واعترافها بحق الشعب اليهودي في اعادة بناء وطنه القوي

وكانت النكبة التي حلت بمجرى بالشعب اليهودي وادت الى اسيادة ملايين اليهود في اوروبا دلالة واضحة اخرى على الضرورة الملحة لحل مشكلية تصدهد عن طريق اقامة الدولة اليهودية في ارض اسرائيل من جديد . تلتسك الدولة التي سوف تتحق ايواف الوطن على عصرية امام كل يهودي وتمنحج الشعب اليهودي مكانته المرموقة في مجتمع اسرة الامم حيث يكون مؤهلا للتشجع بكافة اهتمامات تلك المضمة في الاسرة الدولية .

لقد تابع الذين نجوا من الابلدة النائية في اوروبا وكذلك سائر اليهود في بقية انحاء العالم عملية الهجرة الى ارض اسرائيل غير عاشرين بالشصديات * والقيود والاختطار ولم يكفوا ابدا عن توكيد حقهم في الحياة الحرة النكرية وحياة الكدح الشريف في وطنهم القوس .

وساهمت الجالية اليهودية في هذه البلاد خلال الحرب العالمية الثانية بقطبها الكامل في الكفاح من اجل حرية وسلام الامم الحية للحريسة والسالم ضد قوى الشر والباطل النائية، وتالت بدمار جنودها ومجهودها في الحرب حقها في الاعتراف ضمن صفاء الشعوب التي اسست الامم المتحدة .

اقوت الجمعية العامة للامم المتحدة في التاسع والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٤٧ مشرط يدعو الى اقامة دولة يهودية في ارض اسرائيل * وطالبت الجمعية العامة سكان ارض اسرائيل باتخاذ الخطوات اللازمة من جانبهم لتنفذ ذلك القرار . ان اعتراف الامم المتحدة هذا يحق للشعب اليهودي في اقامة دولة اعتراف . يتخذ ويصبح شعبا او اشكالا .

ان هذا هو الحق الطبيعي للشعب اليهودي في ان يكون سيد نفسه . وبصيره مثل باقي الامم دولته ذات السيادة .

وبنا عليه نجتمع هنا نحن اعضاء مجلس الشعب مثلى الجالية اليهودية في ارض اسرائيل والحركة الصهيونية في يوم انشاء الانتداب البريطاني في ارض اسرائيل وبفضل حقنا الطبيعي والتاريخي وقوة القرار الصادر عن

الجمعية العامة للأمم المتحدة تجتمع لنعلن بذلك قيام الدولة اليهودية
في ارض اسرائيل والتي سوف تدعى " دولة اسرائيل " *

ونعلن انه منذ لحظة انتصارنا اقتداء بهذه الليلة عشية لمصير في اساس
من اتيار (مايو) سنة ٥٧٠٨ عبرية (الموافق الخامس عشر من مايو سنة ١٩٤٨
ميلادية) وحتى قيام سلطات رسمية ومنتخبة للدولة طبقا للدستور الذي تقره
الجمعية التأسيسية المنتخبة في مدة لا تتجاوز اول اكتوبر سنة ١٩٤٨ منسند
هذه اللجنة سوف يمارس مجلسي الشعب صلاحيات مجلس دولة مؤقت وسوف يكون
جهازه التنفيذي الذي يدعى " اسرائيل " *

وسوف تختص دولة اسرائيل اولا بامام الهوية اليهودية لتجميع
شمل المنفيين وسوف تربي لطور الولاد لمنفعة جميع سكانها دون تفرقة
في الدين والاعتناق والجنس * وسوف تضمن حرية الدين والمعتقد والمثنية
والتعليم والثقافة * وسوف تحمي الاماكن المقدسة لجميع الديانات وسوف
تكون وثيقة لميلاد الامم المتحدة *

ان دولة اسرائيل مستعدة للتعاون مع وكالات الامم المتحدة ومطالبا
على تنفيذ قرار الجمعية العامة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وسوف تتخذ الخطوات
الكفيلة لتحقيق الوحدة الاقتصادية لارض اسرائيل بكاملها *

واننا نناشد الامم المتحدة ان تساعد الشعب اليهودي في بناء دولة
ونحن نستقبل دولة اسرائيل في مجتمع اسره الامم *

ونناشد السكان العرب في دولة اسرائيل بخطط الهجوع الذي يشتمل
علينا ومنذ شهر ابريل حافظوا على السلام وان يشاركوا في بناء الدولة على
امام المواطنة التامة الكائنة على المساواة والتشبي المناسبات في جميع
مؤسسات الدولة والمؤسسات * والدائمة *

اننا نمد ايدينا الى جميع الدول المجاورة وشعوبها طامحين للسلام

وحسن الجوار ونناشدهم إقامة روابط التعاون والمساعدة المتبادلة مع الشعب اليهودي صاحب السيادة والحقون في أرضه * أن دولة إسرائيل عيسى استمدت للناسياد ينصميمها في الجهد المشترك لأجل تقدم الشرق الاوسط بأجمعه *

واننا نناشد الشعب اليهودي في جميع أنحاء المنفى الالتفات المحسول يهود أرض إسرائيل وللازراءتهم في سهام الهجرة وللبنا والوقوف الى جانبهم في النضال العظيم لتحقيق الحلم القديم - الا وهو خلاص إسرائيل *

اننا نضع ثقتنا في الله التقدير ونحن نضع توقيدها على هذا الإعلان خلال هذه الجلسة لمجلس الدولة الموقوت على أرض الوطن في مدينة تسيل ايبيد عشية هذا السبت اليوم الخامس من ايار سنة ٥٧٠٨ عبرية الموافق الرابع عشر من مايو ١٩٤٨) *

توقيع

داغيد بن جوريون - دانيال اوسترو - مورداي بنتوف - اسحق بن زفي
الياهو بولن - يوتز برنشتين - حاخام ديف جولد - مائير جرانوفسكى
ي * جوينديوم - ابراهام جرانوفسكى - الياهو ديكن - مائير نلر - زوراواراها
هزئيل شاري - راشين كوهن - كاليان كاهان - سرر كزافي - اسحق مائير
ليفن - م * د ليفنشتاين - زفي لوروا - جولدا مائيرسن - ناحوم نير - رافائيل
زفي سيجال - يهودا لوب - كوهين فشان - داغيد نلصون - زفي شحاس
اهرون نيلج - موسى كولونى - أ * كايان - أ * كاتر - نيلكى روزنيلت -
د * ديجر - ب * ريجتور - مورداي شامير بن ديون - ستورنبرج - ييخود
شطريت - موسى شاييوا - موسى شتروك *

— *

١ * نقلا عن كتاب " قضية فلسطين المرحلة الحرجة " (١٩٤٥ - ١٩٥٦)

للدكتور صلاح المقاد *

* The Foundation of Israel by Doron Jarosly

ب * وعن كتاب

خطاب الياهو يشتين (*)
الى الرئيس الامريكى ووزير الخارجية
يلعلن قيام اسرائيل (**)

(١٤ مايو ٤٨)

٥٥٥

لقد اعلن عن قيام دولة اسرائيل كجمهورية مستقلة بالحدود التى اقترتها
الجمعية المصمجة للزم المتحدة * ولقد كلفت الحكومة المؤقتة بالقيام
بحقوق وواجبات الحكومة لحفظ القانون والنظام داخل حدود اسرائيل ، ولحماية
الدولة ضد أى اعتداء خارجى ولتقوم بالتزامات اسرائيل حيال الأمم الاخرى فى
العالم طبقا للقانون الدولى * *

ولقد فضلتى الحكومة المؤقتة لدولة اسرائيل الجديدة بتقديم هذه **
الرسالة مسجرا من الأمل فى أن تعترف حكومتكم بإسرائيل وتودعها بها ضمن
أسرة الأمم *

توقيع
الياهو يشتين
ممثل الحكومة المؤقتة لدولة اسرائيل

—*—

(*) الياهو يشتين هو الياهو ايلان وكان وقتذاك ممثل الوكالة اليهودية
فى واشنطن *

* The First ten years by Walter Eyal *

(**) نقلا عن كتاب *



See vertical component of
I on page 37. *July*



0248985

مطابق

مطابع
الهيئة العامة للاستعلامات